اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية
العـدد (30) يـوليـو 2024م | السنة الثالثة

الرّابطة الاقتصادية

شـراكـــة مجتمعية
لمعـافاة الاقـتصـاد

الأمن الغذائي اليمني:
بيت خرب في قلب العاصفة

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م.

عـدن - اليمـن www.eaf-ye.com facebook.com/107194314898407 Economista.967@gmail.com

محتويات العدد

هيئة التحرير 03 | افتتاحية العدد 04 | من نحن 06 | شروط النشر في المجلة 07

شخصية اقتصادية

د/ محمد عبدالواحد الميتمي

وزير التخطيط والتعاون الدولي الأسبق، وسفير اليمن لدى الصين الشعبية.. 12

تحليل أسعار الصرف لشهر يونيو 2024... 22

تحليل أسعار السلع الغذائية لشهر يونيو 2024..... 38

تطورات اقتصادية

- سياسات وإجراءات البنك المركزي عدن المتخذة مؤخراً. د/ محمد علي قحطان..... 27
- صناعة الاسمنت.. الضرورة والحاجة والامكانية. د/ حسين الملعسي..... 31
- الأمن الغذائي اليمني: بيت خرب في قلب العاصفة. خلدون عبدالله..... 33

- أمم نهضت بعد الحروب. م/ ناصر صالح متاش..... 41
- الزراعة نجاحات في ظل غياب الدعم الحكومي. م/ عبدالقادر السميطي..... 44

مقالات اقتصادية

- المشاريع الخاصة تحدي لا بد منه. د/ فهمي شعبان فراره..... 47
- تنمية الإيرادات. أ/ حسين شيخ بارجاء..... 49
- دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن. د/ محمد جمال الشعيبي..... 52
- دولارة الرواتب. أ/ سارة خدابخش..... 59
- تعزيز الحوار بين القطاع الخاص والحكومة والقطاع العام. د/احمد مبارك بشير..... 61

تجارب ناجحة

- اليمنيون في أمريكا تجربة اقتصادية ناجحة - د. سامي محمد قاسم..... 66

إلى من يهمه الأمر

- اوقفوا انهيار الريال - د. حسين الملعسي - رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية..... 69

هيئة التحرير:

د. حسين سعيد الملعسي - رئيس التحرير

د. سامي محمد قاسم - نائب رئيس التحرير

د. صالح القملي - سكرتير التحرير

أعضاء هيئة التحرير:

أ. صالح علي الجفري

د. بثينة السقاف

د. نهال علي عكبور

أ. هلال عبد الله عبد الرب

مستشارو هيئة التحرير:

د. ليبيا عبود باحويرث

د. محمد صالح الكسادي

أ. فضل مبارك

د. حاتم باسرده

د. نهى عمر العبد شرويط

أ. محمد ابوبكر سالم

إخراج فني:

حسين الأنعمي

الافتتاحية

الجغرافيا نعمة أم نقمة

يلعب موقع الدول دورا مهما في تطورها واستقرارها إذا ما تم الاستفادة منه وتسخيره لخدمة الدولة بعيدا عن التجاذبات والصراعات والتدخلات الاجنبية

لعل من اهم المزايا النسبية لليمن هي الموقع الجغرافي الذي حبأة الله بهذه البلاد

تربض اليمن في اهم موقع جغرافي اقليميا ودوليا حيث تتوسط العالم وتربط بين عدة قارات كما تربط شرق العالم بغربه ولجغرافية اليمن اهمية استراتيجية واقتصادية وعسكرية عبر التاريخ

ساهم الموقع الجغرافي لبلاد العربية السعيدة مساهمة حيوية في ازدهار المنطقة والعالم ثقافيا وحضاريا وتجاريا حيث كانت بلاد العربية السعيدة همزة وصل بين شعوب شرق آسيا كالصين والهند وما ورائهما ومنطقة شرق افريقيا وحوض البحر الابيض المتوسط وما ورائهما حيث كانت بلاد السعيدة همزة وصل من خلال استخدام اراضيها سواء كان برا او بحرا سوقا لتبادل السلع ولتبادل التجارة والثقافة والحضارة لتلك الشعوب عبر الازمنة والعصور كما كانت ممرا لعبور السلع والبشر والثقافة والحضارة

ولعل ما يكسب الموقع الجغرافي اهميته هو مضيق باب المندب والذي يسميه بعض المؤرخين باب الدموع والذي يبرز علامة من تاريخ المضيق كممر تجاري وسياحي للإنسانية ترافق المرور عبرة او العيش حواليه مآسي ونعم حدثت في الماضي السحيق والتي سجل بعضها التاريخ من خلال استخدام المضيق والصفات التي وصف بها المضيق تلك الاحداث قد تكون بفعل عوامل طبيعية او بشرية

كان ولا يزال وسيظل مضيق باب المندب منطقة منافسة وصراع دولي واقليمي رغما عن اليمن وجيرانها. فقد شهد المضيق تنافس دولي عبر التاريخ من اجل استخدام مزاياه كممر تجاري دولي وموقع استراتيجي عسكريا وامنيا تستخدمه الدول القوية لتحقيق وحماية مصالحها الاقتصادية والعسكرية واستخدام موانئ منطقة باب المندب في نهب الموارد الطبيعية في المنطقة وحتى استخدامه في تجارة الرقيق ونهب واستعمار البلاد المتخلفة لصالح الدول المتقدمة وعلى حساب مصالح المنطقة

لم تستطع البلدان المتشاطئة على مضيق باب المندب ومنها اليمن الاستفادة من المزايا الاقتصادية والإستراتيجية للمضيق وذلك بسبب التخلف الاقتصادي وغياب استراتيجية واضحة لاستغلال مزايا الموقع الجغرافي وغياب الاستقرار السياسي لتلك الدول لفترات طويلة وغياب الدولة الوطنية حيث تتسم دول تلك المنطقة بالاضطرابات والصراعات والتبعية للقوى العظمى لفترات طويلة جدا والامثلة واضحة وجلية لما دار ويدور من حروب في اليمن والصومال وارتيريا واثيوبيا وتبعية جيبوتي للدول الغربية

على الرغم من اهمية موقع اليمن وسيادتها على باب المندب فأنها لم تتمكن من فرض سيطرتها على الموقع الجغرافي وخاصة باب المندب وعدم قدرتها على الاستفادة منة اقتصاديا واستراتيجيا وعسكريا والحفاظ على المنطقة كجزء من الامن القومي للدولة او استخدامه في فرض نفوذها وعلاقاتها السياسية مع بقية دول العالم

ان تحول الموقع الجغرافي من نعمة الى نغمة واضح وضوح الشمس حيث تحول باب المندب وجنوب البحر الاحمر الى مشكلة كبيرة لليمن وذلك بعد ان حولته بعض القوى اليمنية المتحاربة الى موطئ قدم للصراعات والتدخلات الاقليمية والدولية وتحول اخيرا الى منطقة حرب خطرة بين ايران ووكلائها من جهة والولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية من جهة اخرى، حيث تحولت مزايا المنطقة جغرافيا الى طارد للحركة الملاحية والتجارية العالمية واثرت الحرب على الاقتصاد العالمي وعلى اقتصاد وتجارة دول المنطقة وبالذات اليمن

ان التمتع بنعم الموقع الجغرافي يستلزم وقف الحرب وسيادة السلام المستدام والسيطرة الوطنية على المنطقة ورفض التدخلات الخارجية والسيطرة على الموانئ والمطارات وحركة الملاحة والتجارة واستثمارها لأجل بناء اقتصاد نامي ومستدام

د. حسين الملعسي
رئيس التحرير

من نحن؟

نبذة عن التأسيس:

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين.

وفي تاريخ 7 مارس عام 2022 تم تأسيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية كمؤسسة رسمية تعمل وفقاً لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

الرسالة:

تسعى الرابطة أن تكون منبرًا اقتصاديًا لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام

الرؤية:

خلق شراكة مجتمعية رائدة، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد

القيم:

يحكم عمل المؤسسة منظومة من القيم والتي تتجسد في المهنية والحيادية والشفافية والشراكة المجتمعية والمبادرة والعمل الجماعي

الأهداف:

- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع
- المساهمة في دراسة المشكلات الاقتصادية وتقدم حلول ومعالجات تساعد في خلق بيئة اقتصادية ملائمة.
- المساهمة في تنفيذ المشروعات التي تتبناها المنظمات الدولية في مجال التنمية المجتمعية
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد.
- تبني عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة في مجالات الاقتصاد والتنمية
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة
- تنشيط الحوار مع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطور علاقات مع منظمات المجتمع المدني المناظرة محلية ودولية
- السعي للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي في البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال
- تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة وغيرهم
- العمل على تأسيس مركز أبحاث يتبع الرابطة

إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة

- تنشيط الحوارمع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع... الخ

قواعد النشر في مجلة الرابطة الاقتصادية:

1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.

2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر اوتتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية.

3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.

4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:

- مقالات اقتصادية
- تطورات اقتصادية حديثة.
- الاقتصاد والناس.

5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمه.

6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الوورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها الى مصادر المعلومات.

7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.

لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك،

أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة.

| هيئة التحرير

تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الإعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها، إذ يتم تحويل رسم الإعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الأهلي اليمني رقم (98600)

وفيما يلي توضيح لذلك:

مكان الاعلان الحجم السعر (ريال يمني)	الحجم	السعر (ريال يمني)
أولاً: عرض سعر شهري		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	80000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
ثـــانيـاً: عرض سعر لمدة 3 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	65000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	55000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	45000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	65000
ثـــالـثـاً: عرض سعر لمدة 6 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	60000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	50000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	40000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	60000

نسايم
NASAYIM

حليب مركز

طعم غني وكريمي

شركة السراري التجارة
ALsarari Trading Company

عدن-الشيخ عثمان-السيلة
02-383350

CAC BANK
شاركنا الريادة

كاك حوالة
CAC TRANSFER

أرسل حوالتك

من السعودية عبر وكيلنا بن يعلا واستلمها بالريال السعودي عبر أحد فروعنا أو وكلائنا

سهولة .. سرعة .. أمان

كاك حوالة
CAC TRANSFER

BANKI
كاك بنكي

SWIFT

8000818 | officialcacbank | www.cacbankye.com | الإدارة العامة - عدن

أرز بسمتي أبيض

عالي الجودة

شاهين
SHAHEEN

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

منتجات بتقنيات حديثة

الطاقة المتجددة

الأنظمة الأمنية

مولدات كهربائية

MITSUBISHI ELECTRIC
Changes for the Better

سلالم ومصاعد كهربائية

الاسقف المستعارة

YEMEN ITALIAN ALUMINIUM CO.LTD.
الشركة اليمنية الإيطالية للألمنيوم المحدودة

Advantech
أدفانتك
أنظمة أمنية
Security Systems

MITSUBISHI ELECTRIC
Changes for the Better

aggreko
تاجير مولدات كهرباء
Power Rental

LG Hausys
Surface Materials
رخام صناعي

الطاقة الشمسية
Solar Power Systems

KJ POWER GENERATOR

Honeywell

عنوان المكتب : عدن - المعلا - شارع الكبسة - عمارة عبدالمجيد السعدي
عنوان المعرض : عدن - المنصورة - شارع الخمسين تقاطع خط البريقه

+967 781 718 255
+967 02 - 247721

www.al-sadigroup.com
info@al-sadigroup.com

شخصية اقتصادية

اجرى اللقاء: د. حسين الملعسي - رئيس التحرير

أ. د. محمد عبدالواحد الميتمي

خبير اقتصادي وسفير اليمن لدى الصين

اعزائي القراء الكرام متابعي مجلة الرابطة الاقتصادية يسرنا ويسعدنا ان نستضيف رجل الدولة والخبير الاقتصادي المعروف واستاذ الاقتصاد وحاليا الدبلوماسي الاستاذ الدكتور محمد عبدالواحد الميتمي وزير الصناعة والتجارة الاسبق ووزير التخطيط والتعاون الدولي الاسبق وسفير اليمن لدى جمهورية الصين الشعبية الصديقة، لاستعراض عدد من القضايا الاقتصادية والمالية والنقدية الحساسة المتصلة بالأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة في ظروف الحرب واثارها الخطيرة حاضرا ومستقبلا وارجو ان تسمح لي سعادة السفير ان اتقدم بشكري وتقديري على اتاحة هذه الفرصة المفيدة لنا و للقراء والمتابعين الكرام لتسليط الضوء على التطورات في الشأن الاقتصادي واتجاهاتها المستقبلية.

المجلة: بادى ذي بدء نرجو شاكرين التفضل بإعطاء القراء الكرام نبذة مختصرة عن سيرتكم الشخصية والمهنية

الدكتور الميتمي:

هناك نقطتا دخول لهذا الحوار، مع هذه المجلة الاقتصادية الرصينة - مجلة الرابطة التي أعتز بها وأقدر دورها المعرفي في الشأن الاقتصادي اليمني، تمثلان استهلالا لهذا الحوار والاجابة على أسئلة المجلة.

النقطة الأولى: عندما طلب مني الأخ العزيز الأستاذ الدكتور حسين رئيس منتدى الرابطة الاقتصادية تنظيم حوار معي حول المسألة الاقتصادية اليمنية الماثلة اليوم: التحديات والمعالجات المطلوبة لتخطي ما نحن فيه من محنة عميقة الجذور متشابكة الأبعاد متعددة المستويات وذلك من منظوري كاقتصادي، استهوتني الفكرة للوهلة الأولى في محاولة للإسهام بقدر المستطاع مثلي مثل جميع الاقتصاديين المسكونين بهموم الشأن الاقتصادي اليمني لتقديم فهم موضوعي للمشكل الاقتصادي وللبحث عن مخارج ممكنة للازمة الاقتصادية الطاحنة التي فرضتها الحرب المستمرة منذ عشر سنوات. وفي نفس الوقت ترددت بالموافقة بكوني سفيرا لدولتي في جمهورية الصين الشعبية محكوما باعتبارات ومقتضيات سياسية ودبلوماسية للحكومة والدولة التي أمثلها في المحافل الدولية من على هذا الموقع الرفيع الذي تحكمه قواعد والتزامات صارمة يتعين احترامها والتقيد بها. وبعد تداول موضوعي وصريح مع رئيس الرابطة تم الاتفاق على أن يقتصر الحوار على المسائل "الاقتصادية البحتة" إذا صح التعبير، دون أن ينجرف الحوار في أعماق السياسة، رغم قناعتي الشديدة أن السياسة هي تعبير مكثف عن الاقتصاد، وأن هذا الأخير هو العمود الفقري الذي تقوم عليه السياسة، وعندما يعوج هذا العمود أو ينهار تعوج السياسة أو تنهار. أخذاً كل ذلك في الاعتبار، سوف أحاول التوفيق في اجاباتي على أسئلة المجلة ليس كما يفعل اقتصادي "ينتمي" إلى المدرسة الاقتصادية النمساوية التي أفرغت الاقتصاد من روحه السياسية، عندما سلخت العنوان الذي أعتاد الاباء المؤسسون "لعلم الاقتصاد" في القرن الثامن عشر ابتداء من آدم سميث وريكاردو وميل وانتهاء بمارشال وكارل ماركس الذي صكوا عليه اسم الاقتصاد السياسي باعتباره المجال الذي يبحث في العلاقة بين السياسة والاقتصاد ويدرس التفاعل والترابط العضوي بين المؤسسات السياسية والأنظمة الاقتصادية. كان أنصار المدرسة النمساوية ابتداء من (منجر) و(جيفونز) و(فالراس) ومن تبعوهم قد جزموا أن الاقتصاديين يمكنهم الخروج بمبادئ وقوانين تصلح لكل زمان ومكان. وفي ذلك تجاهل وقفز على حقائق التأريخ وقواعد السياسة والثقافة والمجتمع، وتجاهل لقوة فعل الزمان والمكان. وهو نزاع منهجي كبير بين هذه المدرسة ومنهج علم الاقتصاد السياسي الرصين، امتد لقرون وما زال حاضرا حتى اليوم. إني على قناعة من منطلق منهج علم الاقتصادي السياسي الذي أنتمي إليه أن النظم والديناميات والمصالح الاقتصادية تؤثر حتما وتوجه المؤسسات السياسة ومجمل السياسات والبرامج وهيكل السلطة، وترسم علاقات القوة والتوازنات الاجتماعية. كما أن طبيعة النظم السياسية ترسم وجه الاقتصاد وتحدد ملامحه واتجاهاته. ولهذا لا مناص من الخوض في الاقتصاد وتجنب الحديث في السياسة. في هذا الحوار سنفعل ذلك بمقاربة حذرة نردم فيها الفجوة بين الرغبة والاحجام.

النقطة الثانية: هي موضوع السيرة الذاتية المهنية التي طلبتها مني المجلة كمدخل للحوار. لقد تأملت مليا في الطلب ولم أشأ أن أجيب على السؤال بالطريقة التقليدية الذي يتحدث فيها المجيب عن سيرته الذاتية كعلامة تجارية يعرض فيها خصائصه ومزاياه في سوق البحث عن وظيفة أو مهنة أو ترقية. فذلك لم يعد ذات أهمية في جدول أعمال حياتي. فلقد وصلت أنا خلال رحلة حياتي التي تجاوزت ستة عقود ونيف مرت بمحطات ومنعطفات صعبة وحرجه وأحيانا مصيرية حتى وصلت إلى ما أنا عليه اليوم. كل تلك المحطات والمنعطفات في حياتي قد شكلت وعيي ونظرتي للعالم الذي أعيش فيه وأتفاعل معه، مواقفي الوطنية العامة والذاتية. وُلدت في النصف الثاني من خمسينات القرن الماضي حين كان شطر من وطني اليمن يخضع للاستعمار البريطاني والشطر الآخر خاضع لحكم بيت حميد الدين أو ما كان يطلق عليها بالمملكة المتوكلة الهاشمية. كان الشعب

اليمني في الشطرين يعيش بلا مبالغة ظروف وشروط حياة القرن الثاني عشر على واجهة القرن العشرين باستثناء مدينة عدن التي عرفت بعض مظاهر حياة القرن التاسع عشر والعشرين، لكن تلك المظاهر والامتيازات كانت مقصورة على البريطانيين والهنود بينما حُرم منها عامة الشعب اليمني. ورغم حداثة عمري الذي لم يكن يتجاوز سن الخامسة صادفت خلالها مواقف صعبة هزت كياني الصغير وشكل نظرتي الكاسحة الرافضة للاستعمار وكل اشكال الظلم والاستبداد والطغيان التي كان يرزح تحت نيره أبناء وطني اليمن في كل أرجائه. لقد أخترت طريق العلم والمعرفة للقيام بما يمليه وعيي وضميري تجاه وطني. مع ملاحظة أن ما كنت أدركه كطفل صغير وصبي في المدرسة عن الاستعمار والطغيان لا يمت بصلة إلى ما تعنيه هذه الكلمات بالنسبة لي في مرحلة النضوج

درست الابتدائية والاعدادية والثانوية في مدينة إب. وبعد تخرجي من الثانوية — بعد أن قمت بالتدريس في مدينة القاعدة لمدة عام كجزء من الواجب الوطني بعد التخرج من الثانوية العامة — تقدمت لمنحة دراسية في مجال الطب بدولة الكويت الشقيقة مع ثلاثة من زملائي في نفس المدرسة. فأعاق موظف فاسد في إدارة البعثات بوزارة التربية والتعليم في حينه من استكمال إجراءات المنحة لأنه طلب منا مبلغا من المال له لقاء سماحه ذلك، وهو مبلغ لم يكن بوسع أثنين منا تلبيته، رغم توسلنا له بإعفائنا من طلبه لعجزنا عن تحقيقه. لكنه كان قد حسم أمره وتصرف بتلكم المنحتين وأحال أمرنا إلى الاتحاد السوفيتي التي كانت تقدم المنح بسخاء لليمن في ذلك الحين، وهو البلد الذي لم نكن نعلم عنه الا النزر اليسير. وكان تلك هي البقعة الداكنة الثانية التي علقت في ذاكرتي عن الفساد الذي ينخر الأوطان، وأنه شر مستطير ينبغي مكافحته. سافرت إلى الاتحاد السوفيتي لأدرس الطب، وخلال تخرجي من كلية اللغات في عام 1974، جاءت رسالة من وزارة التربية والتعليم بصنعاء تطلب إحالة معظم طلاب تلك السنة للدراسة في مجال الهندسة الزراعية، على إثر اتفاقية وقعتها اليمن مع وكالة التنمية الأمريكية لمساعدة اليمن في التنمية الزراعية. ولأني كنت لا اطيق مادة بيولوجيا النبات فقد اعترضت على ذلك. فقام المحلق الثقافي بالسفارة الأستاذ القدير عبد القوي حاميم في حينه بظرافته المعهودة تحويلي إلى حقل الاقتصاد السياسي الذي احببته لاحقا بعد أن كنت مكرها عليه. وقد أسهم أستاذ الاقتصاد السياسي السوفيتي من أصل جورجي ألكساندر تشيفادزه وهو أستاذ مميز رفيع المشاعر والخلق عاش في مصر لسنوات ويعرف اللغة والثقافة العربية معرفة وثيقة، أسهم بدور كبير في تحبيب 'علم الاقتصاد" إلى نفسي بعد أن كنت في الشهور الأولى لا اطيقه. لقد لاحظ ذلك الأستاذ البارع أني كنت أتململ وأتثاءب عند حضوري مادة علم الاقتصاد السياسي الاشتراكي الغارق في الأيدلوجيا ومطوق بها بلا كياسة. فبدأ يعرض عليّ كتب رواد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الإنجليزي مثل سميث وريكاردوا وجون ستيوارت ميل والفرد مارشال بصورة خفية — لأنها تدريسها كان محظورا في الجامعات السوفيتية، وكذا بيعها في المكاتب العامة. شغفت بها واقتنيتها جميعا وهي التي كانت مترجمة الى اللغة الروسية بصورة خاصة للوسط الأكاديمي الروسي. وبفضله تعرفت على معظم المدارس الاقتصادية الشرقية منها والغربية، وبفضله أيضا كنت أول طالب يمني يتيسر له الالتحاق بأكاديمية العلوم السوفييتية لدراسة الدكتوراه. وبفضل دعمه المبكر لي في معرفة روافد علم الاقتصاد السياسي الكلاسيكي وتيسيره لي سبل المعرفة الشاملة في هذا الحقل الواسع مكنني لاحقا وبعد نحو عقد من تخرجي الأكاديمي أن أكون أول يمني يحصل على منحة كباحث زائر في أكاديمية العلوم الفرنسية في مدينة أكسنبرفونس، 1994-1995 كما كنت أول يمني يقتحم أحد أشهر الجامعات الأمريكية وهي جامعة بيركلي بولاية كاليفورنيا للفترة 1997-1999. توالت بعد ذلك خطوات ارتقاء السلم الأكاديمي والمهني في مسيرة حياتي المفعمة بالأمل وعدم اليقين في آن واحد. فقد أصبحت عضوا في شبكة التنمية في العالم التي مقرها سيدني (استراليا)، وعضواً في المنتدى الدولي للبحوث الاقتصادية الذي مقره القاهرة، وأستاذا زائرا في جامعة جورج تاون بواشنطن دي سي، ومديرا قُطْريا لمركز المشروعات الدولية الخاصة

الذي مقره واشنطن، ورئيسا لجامعة تونتك الماليزية الدولية في اليمن، ونائبا لرئيس مركز الدراسات والبحوث اليمني الذي ترأسه حتى رحيله الأستاذ الشاعر والأديب الكبير الدكتور عبد العزيز المقالح، ومديرا عاما للغرف التجارية والصناعية بالجمهورية اليمنية، وممثلا قُطْريا لمؤسسة صلتك في اليمن، هذا فضلا عن عملي الاكاديمي الثابت كاستاذ للاقتصاد بجامعة صنعاء. تبوأت مناصب حكومية رفيعة، كوزير للتخطيط والتعاون الدولي، وزير للصناعة والتجارة، وسفيرا في الوقت الراهن لليمن في بكين. كما أسست وشاركت في تأسيس عددا من مؤسسات المجتمع المدني من بينها مؤسسة العفيف الثقافية، المعهد اليمني لتنمية الديموقراطية (صنعاء)، منتدى الشرق الأوسط للديموقراطية (واشنطن)، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، مركز خبراء للاستشارات والدراسات وغيرها. كنت شابا نشطا متفائلا مفعما بالحيوية يرتجي لوطنه اليمن وشعبه موقعا لائقا يستحقه بين الأمم في العالم المعاصر. لم أتردد يوما في توجيه النقد اللاذع والموضوعي للأوضاع القائمة والمؤسسات والشخصيات اليمنية التي رسمت وترسم وجه اليمن عبر دراسات ومقالات تم نشرها باللغات العربية، والانجليزية، والروسية، والفرنسية. أنا الآن على نهاية مشارف العقد السادس من حياتي وما زلت بكل ما تراكمت لدي من معارف متواضعة وخبرات وتجارب في الحياة أصطف بلا هوادة ولا مواربة إلى جانب وطني

اليمن وأبناء شعبه الذي يكابد اليوم الملمات العظام والتحديات الجسام.

■ المجلة: من خلال خبراتكم وعملكم في الحكومات السابقة كيف تقيمون تجربة التنمية الاقتصادية في اليمن في فترة ما قبل الحرب الاخيرة من حيث النجاحات والإخفاقات

■ الدكتور الميتمي: الشواهد والمعطيات المادية والاحصائية تشير إلى أن جهود التنمية في اليمن خلال العقود الستة التي تلت قيام الثورتين اليمنيتين الخالدتين قد تعثرت واخفقت في تحقيق أهداف تلك الثورتين ولأسباب وعوامل كثيرة منها عوامل موضوعية وأخرى ذاتية، منها ايضا ما هو داخلي وآخر خارجي. ولا شك ان الصراعات والحروب التي تكررت خلال تلك الفترة كانت من بين الأسباب الحاكمة في إخفاق عملية التنمية. كما أسهم غياب فكر تنموي شامل وناضج ومسؤول، ومدرك إدراكا علميا ومعرفيا عميقا ومفصلا لشروط وظروف الواقع المحلي والاقليمي والدولي، في اخفاقات جهود التنمية في اليمن. في عام 2010م قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بإصدار تقرير تقييمي لنتائج برنامج أهداف الألفية التي اقرها والتزم بها اليمن عام 1990، مباشرة بعد تحقيق الوحدة اليمنية. يخلص التقرير في النهاية إلى أن غالبية أهداف الألفية ليس فقط لم تنجز وحسب، بل أنها تخلَفت عما رسم لها وتراجعت إلى الوراء. وفي ذلكم تأكيدا رسميا على اخفاقات التنمية. ويمكن أن أوجز في جوابي على هذا السؤال أن التنمية قد ظلّت طريقها في اليمن، وأن عقد التسعينات من القرن العشرين هو العقد الذهبي الضائع في حياة اليمنيين

■ المجلة: من وجهة نظركم هل هناك اسباب اقتصادية للحرب الدائرة في اليمن

■ الدكتور الميتمي: هناك أسباب كثيرة وراء الحروب والصراعات التي تكابدها بعض الأقطار في العصر الحديث التي تكتسب تسمية حروب

داخلية أو أهلية بلغت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم أكثر من 140 حربا، تكون العوامل الاقتصادية فيها مجرد ذرائع أو محفزات تُفجّر ديناميت الصراعات المتراكم والمخزون في جسد المجتمعات التي تعصف بها حروب أهلية سابقة حركتها الانقسامات الاجتماعية والمذهبية ونظم الحكم المغلقة، واليمن نموذجا لذلك. صحيح أن معظم الحروب الأهلية في العالم تتركز في المجتمعات الفقيرة والدول الرخوة التي تكون مؤسساتها ضعيفة والانقسامات المجتمعية التي تخلفها نظم الحكم المُغْلقة واسعة، لكن معظم تلك المجتمعات الفقيرة إما إنها كانت سابقا خاضعة للاستعمار الذي قام بنهب ثرواتها وكرس استلابها الثقافي والوطني وخلق تلك الانقسامات المجتمعية، أو انها لم تتحرر من نفوذه المتعدد الاشكال حتى بعد نيل استقلالها السياسي. كما أن هناك دول أخري كثيرة في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا والشرق العربي انزلقت إلى صراعات مسلحة وحروب أهلية دامية بالرغم مما تتمتع به من وفرة في ثرواتها الطبيعية والاقتصادية والسياحية وموقعها الاستراتيجي، لكن حتى هذه الامتيازات كانت سببا في وقوعها في مصائد الصراعات والحروب، كانت من بين محركاتها الأساسية مصيدة الجغرافيا ولعنة الموارد. واليمن لسوء الحظ كان انتقام الجغرافيا بحسب تعبير الكاتب الأمريكي (روبرت كابلان) ولعنة الموارد الذي صك مصطلحه الاقتصادي البريطاني (ريتشارد أوتي) أحد أبرز الأسباب والدوافع وراء الحروب التي عاشها اليمن خلال السبعة العقود الأخيرة وحتى اليوم. فاليمن تتمتع بموارد طبيعية هائلة وموقع جغرافي استراتيجي فريد وهام وثروة بشرية كبيرة محمولة على حضارة عريقة وتراث غني جعلها دوما مطمعاً للغزاة. فقد وقعت خلال السبعين السنة الماضية في اليمن قبل الوحدة وبعدها نحو 12 انقلابا عسكريا و11 حرب أهليه وتشكلت خلال الفترة أكثر من 40 حكومة وقتل أربعة رؤساء ونفي أربعة آخرون. بخلاف الصراعات المحلية التي لا تعد ولا تحصي، حتى قيل إن الباحث البريطاني المختص بالشؤون اليمنية (فرد هوليداي) قال عن اليمن أنها بلد المليون قتيل من دون استعمار فرنسي. إن البلدان التي تقع في حرب أهليه أو صراع مسلح دامي ولو لمرة واحدة تكون أكثر من غيرها ميلا للوقوع في حرب جديدة كما يدلل على ذلك الاقتصادي البريطاني المعروف (باول كولييه) في كتابه الشهير مليار القاع وباحثين آخرين غيره كثر. فما بال اليمن التي لم تعرف الاستقرار والسلام سوى فترات قليلة متقطعة منذ قيام الثورتين المجيدتين سبتمبر وأكتوبر. فكلما شمرت سواعد التنمية لرفع مستوي حياة المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ومعرفيا خلال استراحة قصيرة من الحرب، أنقضّت حرب جديدة على كل إنجازات التنمية السابقة. والأخطر أنها تخلف وتراكم مخزونا كبيرا وثقيلا من الثأر والانتقام لإشعال حروبا قادمة وتولد انقساما هائلاً داخل البناء الاجتماعي يؤسس نفيا للسلام والاستقرار المجتمعي. و'نفيان لا يصنعان وطن' كما قال الصحفي اللبناني (جورخ نقاش)

هناك خلل قديم مزمن وجديد متفاقم في البناء الاجتماعي السياسي اليمني وهو ذلك الخلل في الانتماء الوطني العام والخاص الذي تتصف به بعض النخب والقيادات الاجتماعية والسياسية اليمنية يحرك نوازع الصراع وموروثاته القديمة، تحفّزها وتغذيها المطامع الخارجية. ولحين تَشَكُل إجماع وطني ساحق في مواجهة المحنة الراهنة وتبلْور كتلة تأريخية صلبة موحدة سيظل اليمن دولة وشعبا يقاسي مرارة الحروب وشقائها وتبعاتها

■ المجلة: ماهي اهم الخسائر التي لحقت باقتصاد البلاد بسبب الحرب الدائرة منذ حوالي عشر سنوات

■ الدكتور الميتمي: تتفق المصادر الدولية والإقليمية والمحلية أن الخسائر التي منيت بها اليمن من جراء هذه الحرب هائلة وشاهقة وبعضها لا يمكن تعويضه أبدا. خاصة منها تلك الخسائر البشرية من فقدان مئات الآلاف من الأرواح ومئات الآلاف من الجرحى وملايين المعاقين جسديا ونفسيا وتشظي النسيج الاجتماعي الذي قد يحتاج لترميم ما أصابه من أعطاب إلى دهر طويل يتقرر بحسب طبيعة ونوعية وكفاءة النخب الحاكمة التي تتولى إدارة فترة ما بعد الحرب. كما أن هناك جيل كامل من الشباب والأطفال تم إخراجهم بفعل الحرب من مقومات رأسمال البشري القادر

على العطاء والإنتاج بكفاءة واقتدار. سوف أركز في اجابتي هنا على الخسائر المادية التي لحقت بالاقتصاد. تقول المصادر المختلفة أن نصف المنشئات الاقتصادية الصناعية والزراعية والتعليمية والصحية والمدنية العامة منها والخاصة قد تعرضت للتدمير الكلي أو الجزئي. وقد قدر البنك الدولي — من خلال برنامج تقييم الاضرار والاحتياجات (DNA) الذي نفذه بالشراكة مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الإسلامي للتنمية وبالتنسيق والاشراف مع الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة التخطيط منذ نهاية عام 2015 وعلى ثلاثة مراحل — أن كلفة هذه الخسائر المادية حتى نهاية 2020 م تقدر بمبلغ 125 مليار دولار بعد أن كان قد قدرها بنهاية عام 2018م بمبلغ 75 مليار دولار. وهذا يعني أن خسائر الحرب في الوقت الراهن تفوق تقديرات البنك لعام 2020م وسوف تتعاظم ماديا ومعنويا، اجتماعيا ونفسيا مع استمرار هذه الحرب. لقد انحسر الناتج المحلي الإجمالي بمقدار النصف من 34 مليار دولار عام 2014م إلى النصف تقريبا في الوقت الحاضر، وتراجعت معدلات النمو الاقتصادي من 4 % تقريبا سنويا قبل الحرب إلى ما دون الصفر إي إلى قيم سالبه مع اندلاع الحرب. وتراجع مستوي المعيشة بشكل كبير معبرا عنه بانخفاض المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 1550 دولار في العام الذي سبق قيام الحرب إلى اقل من 550 دولار في الوقت الراهن.

وارتفع معدل الفقر من 48% عام 2014م إلى نحو 80%، كما أرتفع معدل البطالة وخاصة بين الشباب من ثلث قوة العمل قبل اندلاع الحرب إلى أكثر من ثلثي القوى القادرة على العمل خلال نفس الفترة. لا تستطيع هذه الأرقام أن تفصح ببلاغة عن عمق وفداحة الخسائر الاقتصادية - الاجتماعية التي منيت بها اليمن من جراء هذه الحرب. يظهر التراجع المحبط في معامل التنمية البشرية الخسائر الفادحة التي منيت بها اليمن من جراء الحرب حيث انخفض هذا المؤشر من 0.505 عام 2014م إلى 0420 بحلول عام 2022، وهو تقريبا نصف المتوسط العالمي، لتصطف اليمن بهذا المؤشر اليوم مع مجموعة البلدان الأكثر فقرا واضطرابا وتخلفا في العالم كالصومال وجنوب السودان، والنيجر وتشاد وغيرها

إن تصريحاً للأمم المتحدة في وقت سابق أشار فيه إلى أن اليمن يمثل أكبر أزمة إنسانية في القرن الواحد والعشرين هو أكثر بلاغة وتعبيراً ودلالة من تلك الأرقام. كما أن ملايين المشردين من ملاذاتهم الآمنة في الداخل اليمني وملايين المتسولين والجياع في شوارع المدن وأريافها، والمهجرين واللاجئين خارج اليمن تحكي قصة هؤلاء المعذبين في الأرض الذي تتجاوز في وقعها وهَيْجاها ملحمة 'البؤساء" للروائي الفرنسي الشهير فيكتور هوجو التي صور فيها الكاتب عالم الجريمة والبؤس والحرمان في فرنسا في منتصف القرن الثامن كارتداد للثورة الفرنسية. يمكن لنا أن نضيف مؤشراً آخر نحتسب به حجم الخسائر الاقتصادية لقياس الزمن الضائع التي خسرته اليمن خلال سنوات الحرب كما يلي: فمن أجل استعادة نفس مستوى مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 سيحتاج من اليمن سبعين عاما لبلوغ ذلك المستوى عند متوسط معدل نمو سنوي قدره 4%، ونحو 53 عاما لتنصيف معدل الفقر إلى معدل 40% وذلك في ظل مقومات دولة مستقرة مع جهود تنموية جبارة وعادلة المضمون ومعدلات نمو اقتصادي مستدامة لا تقل عن 4% سنويا. بكلمات أخرى أن كل سنة تمر مع هذه الحرب تكون قد سرقت من اليمن سبع سنوات من جهود التنمية فقط، بخلاف خسائر الكلفة البديلة الباهظة التي يصعب حسابها على مستوى منظومة القيم والأخلاق الاجتماعية وتهتك النسيج الاجتماعي وموقع اليمن بصورة عامة في سلم الحضارة الإنسانية المعاصرة.

■ **المجلة: لعل انقسام المؤسسات الاقتصادية والمالية السيادية هي من أخطر نتائج الحرب الكارثية تأثيرا على اقتصاد البلاد. كيف أثر ذلك على الأداء الاقتصادي؟**

■ الدكتور الميتمي: إن انقسام المؤسسات الاقتصادية والمالية هو تحصيل حاصل للانقسام المجتمعي الشامل في زمن الحرب على كل الأصعدة إلى أن تضع الحرب أوزارها وتستعيد الشرعية الدستورية سلطتها. لا شك أن لهذا الانقسام عواقب وخيمة أجبنا على بعضها

في ردنا على السؤال الثالث. نضيف إلى إجابتنا السابقة عن هذه الآثار تراجع قيمة العملة الوطنية (الريال) أمام الدولار بنحو 86% خلال سنوات الحرب الأخيرة أو بعبارة أخرى أن قيمة الدولار ارتفع مقابل الريال بمقدار 609%. بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم بمتوسط معدل نمو سنوي مقدر بنحو 30% وانحسار الموارد الاقتصادية والمالية المحلية منها والأجنبية. وتراجع ثقة المستثمرين المحليين والأجانب وعزوفهم عن الاستثمار في اليمن، وأيضا تراجع ثقة المؤسسات المالية والنقدية العالمية والإقليمية بالبنوك والمصارف والمؤسسات المالية اليمنية وترددها في التعامل مع النظام المصرفي اليمني. بل أنها توقفت لبعض الوقت عن تقديم منح القروض والمنح والمساعدات لليمن التي تعاني من الصراع المسلح. كما توقفت معظم برامج ومشاريع التنمية الذي تحتاجها اليمن في هذا الوقت العصيب. ومع ذلك فكل العواقب المادية المذكورة أعلاه من حيث عنفها وعمقها وعواقبها لا تقارن بمظاهر التشظي المجتمعي وانهيار القيم والأخلاق الحميدة المتوارثة على مدى قرون وأجيال مديدة. في مذكراتها قالت السيدة أنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند لأربعة فترات متتالية وانتهت باغتيالها على يد أحد المعارضين السيخ وهو البلد الذي كانت تعصف به الصراعات الأهلية والانقسامات الطائفية، إنها سألت ذات يوم والدها نهرو ماذا يحدث في الحرب؟ فأجابها باقتضاب ينهار الاقتصاد. وما يحدث عندما ينهار الاقتصاد؟ أجابها- تنهار الأخلاق. حينها وقفت من مقعدها متوترة تسأله وما الذي يحدث عندما تنهار الأخلاق؟ فرد عليها بصمت حزين وما الذي يبقيك في بلد انهارت أخلاقه!

■ **المجلة: من نتائج الحرب انقسام البنك المركزي وانقسام السوق النقدية وبروز طبعتين نقديتين للريال واختلاف أسعار الصرف في عدن وصنعاء، ما آثار كل ذلك على الاقتصاد وعلى الوضع الإنساني**

■ الدكتور الميتمي: البنك المركزي هو أهم مؤسسة اقتصادية مالية في إي بلد كان في العصر الحديث. وقد علّق بشأنه الكوميدي الأمريكي (ويل روجرز) وبأسلوبه الساخر معبرا عن أهميته قائلا إن من أهم الاختراعات العظيمة التي أنجزها الإنسان منذ فجر التأريخ هي النار والعجلة والبنك المركزي. أنه بنك البنوك والمسؤول الأول والأخير عن توجيه النظام المصرفي ومراقبته، والمناط به الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي للدولة وطباعة النقود. هو صانع السياسة النقدية ومصدر السيولة التي تقرر إلى حد كبير مصير العملة الوطنية. وهو في الأول والأخير بنك الحكومة وملاذها الأول والأخير للإقراض. البنك المركزي اليمني هو بنك الحكومة ويتبعها بموجب الدستور والقانون الذي أنشأت على ضوءهما مرجعياته وأهدافه وصلاحياته. وحيث تتموضع الحكومة الشرعية يكون هناك البنك المركزي، وأي بنك مركزي آخر رديف له ينافسه هو بنك لا تعترف به المؤسسات المالية والنقدية العالمية وتعتبره بنكا خارجا عن سلطة النظام المالي والنقدي المعترف به، وكلما يصدر عنه من سياسات نقدية أو أوراق نقدية يعُدّه النظام المالي والنقدي العالمي عملا باطلا. أما الآثار على الوضع الإنساني فهو تحصيل حاصل للحرب التي تتجلى بأقسى مظاهرها في كل شيء بما في ذلك مستوى اداء البنك المركزي ذاته وقدرته على أداء وظائفه الحيوية الخمسة التي من دونها تفقد النقود قيمتها ومعناها ويصاب الجسد الاقتصادي بالشلل التام كما يصبح البنك عاجزا تماما عن تنفيذ مهامه وسياسته التي تقرر حياة الاقتصاد القومي من موته. كادت هذه الحرب أن تطيح بالبنك المركزي. فقد قادت، منذ السنوات الأولى، إلى نضوب الاحتياطي النقدي الذي كان قبل الحرب يصل إلى أكثر من ٥ مليارات دولار وهو ما كان يغطي واردات البلد من السلع والخدمات لمدة سبعة أشهر لينخفض هذا الاحتياطي إلى أقل من 700 مليون دولار بحيث لا يكاد يغطي سوى أياما معدودة. يمثل الاحتياطي النقدي مؤشرا هاما ووسيلة للمدفوعات الدولية ومصدر أمان وقوة لمواجهة التحديات الاقتصادية والمالية الخارجية ووسادة مهمة مريحة لميزان العمليات الجارية وميزان المدفوعات، وكلما انخفض الاحتياطي النقدي كلما تآكلت قيمة الريال وفقد المتعاملون الثقة بالعملة الوطنية. وفي سياق الحديث عن الاحتياطي النقدي للبنك المركزي فإن مصادره الأساسية تتمثل في عائدات البلد

من صادرات السلع والخدمات، وتحويلات العاملين والشركات اليمنية في الخارج، والمنح والمساعدات والقروض التي تراجعت جميعها بشكل درامي مع هذه الحرب. من المؤسف حقا أن يقوم بعض الكتاب والإعلاميين بتضليل الرأي العام حول معطيات عائدات اليمن خلال فترة الحرب من صادرات النفط والغاز. فقد أفادت بعض الكتابات مؤخرا أن الحكومة الشرعية قد تحصلت من عائدات النفط والغاز خلال الفترة 2015-2022 ما قيمته 13 مليار دولار مستندة في ذلك على تقارير وهمية لا وجود لها على أرض الواقع. ولو راجع أولئك الكتاب الى ما استندوا إليه في مزاعمهم بأن تحقيقا استقصائيا للمركز الدولي للصحفيين قد نقل عن منظمة (الأوابك) لخاب ظنهم فيما كتبوه. لأنه في الواقع لا يوجد أي تقرير من هذا النوع. بل أن آخر بيانات التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة (الأوابك) عن اليمن، التي يشمل بيانات عن جميع الدول المصدرة للنفط مثل حجم انتاجها وكمية صادرات وقيمة عائدات، كان قد أوردها تقرير كهذا عام 2015م. جميع الحقول في التقارير السنوية اللاحقة من بعد ذلك التأريخ التي تخص اليمن فارغة من البيانات. إن وظيفة المثقف والأديب والكاتب، وخاصة في الظروف الصعبة التي تمر بها أوطانهم أن يتحروا الحقيقة وأن يسهموا في إطفاء الحرائق لا أن يزيدوا الطين بلة، في أوضاع هي مزرية وموحشة وبائسة من الأصل، وهناك متلقون كثر من أعضاء المجتمع مهيؤون وجاهزون لتحويل الأوهام والأكاذيب إلى حراب للقتال ضد بعضهم البعض. أنهم بكل أسف يتماهون من حيث لا يدركون مع الكراهية والحقد ويتخلون عن أدوارهم كمثقفين لحماية الانسان والإنسانية، ويرنمون النغم الذي يطرب أربابهم

خلاصة القول هنا أن إدارة البنك المركزي في عدن تبذل جهودا جبارة لإبقاء البنك المركزي على قيد الحياة والحفاظ على وجوده وبقاءه لتأدية وظائفه الحيوية في ظل هذه الظروف العصيبة. وفي ذلك شرط أساسي لحماية الدولة اليمنية من الانهيار التام وإبقاءها على قيد الحياة. وإلى أن تقف الحرب وتعود الشرعية الدستورية لممارسة مهامها وصلاحياتها والقيام بأدوارها التي يمنحها الدستور والقانون ويستتب الأمن والسلام في كافة ارجاء اليمن سيظل البنك المركزي يعاني الكثير من الاختلالات والصعوبات.

■ **المجلة: من وجهة نظركم كيف يمكن تجاوز آثار الحرب على اقتصاد البلاد وعلى الوضع الإنساني الخطير**

■ الدكتور الميتمي: لا اعتقد أن بالإمكان تجاوز آثار الحرب وطاحونة الحرب ما زالت شغالة تحصد الأرواح وتدمر الممتلكات الخاصة والعامة وتأكل الحرث والنسل

■ **المجلة: ما هي أفضل السبل لحل المشكل المتصلة بانقسام البنك المركزي والعملة وسعر صرف الريال مقابل العملات الأجنبية**

■ الدكتور الميتمي: أفضل السبل هو تحقيق السلام والسلم المجتمعي وبناء الدولة اليمنية الديموقراطية الحديثة وتحقيق السلام الشامل العادل والمستدام الذي يضمن للجميع حياة حرية كريمة وللمجتمع التقدم والازدهار

■ **المجلة: تبذل حلول دولية وإقليمية لوضع حلول في الشأن الاقتصادي ومنها استئناف تصدير النفط ودفع الأجور. من وجهة نظركم كيف يمكن التوصل لتفاهمات بين عدن وصنعاء لتخفيف الأزمة الاقتصادية والإنسانية الحادة**

■ الدكتور الميتمي: في تقديري إن تلك الحلول في حال أثمرت ستكون بمثابة مسكنات قصيرة الأجل ولن تكون قابلة للاستدامة. فهي ليست سوى محاولات ترقيعيه محكوم عليها بالفشل في الآجلين المتوسط والطويل. والمجتمع الدولي أن صح مثل هذا المصطلح المتداول يعلم ذلك علم اليقين، وهناك شواهد لمثل هذه المبادرات الدولية في دول عديدة من دول العالم التي تعاني من الصراع المسلح باءت بالفشل الذريع وانتكس فيها السلام لتعود من جديد إلى مربع الصراعات والحروب.

■ **المجلة: ما هي أهم آثار الحرب عموما وحرب البحر الأحمر على العلاقات التجارية الاقتصادية لليمن مع بقية العالم**

■ الدكتور الميتمي: كما سبق وأن ذكرت بأن الحرب هي مسار معاكس لعملية التنمية فهي تجلب الموت والدمار والخراب. نقاط

الدخول للجواب على السؤال عديدة ويعتمد على الزاوية التي ينظر منها إليه. فالبحر الأحمر وباب المندب هو ثاني أهم ممر مائي في العالم تمر عبره نحو 15٪ من التجارة العالمية. ولهذا تقع اليمن جيوسياسياً في قلب اهتمام الدول العظمى، حيث طالما تنافست الدول عبر التأريخ في إحكام السيطرة عليه لإضعاف خصومها أو إملاء شروطها عليها. ودور هذا الممر المائي في حرب أكتوبر 1973 خير دليل على ذلك. وتشير التقارير من مصادر متعددة أن 29 شركة كبري للشحن والطاقة غيرت مسارها في الآونة الأخيرة بعيدا عن هذا الممر. ويبلغ طول الطريق البديل للالتفاف نحو 11 ألف ميل بحري بحيث يكلف التفاف كل سفينة بعيدا عن البحر الأحمر وباب المندب نحو أسبوعين من الأبحار ومليون دولار من الوقود. لهذا أنخفض شحن الحاويات عبر البحر الأحمر بمقدار 90٪ وارتفعت أقساط التأمين بنحو 1٪ من القيمة الاجمالية للسفينة في نفس الإطار الزمني وتأثرت بفعل ذلك مصالح أكثر من 65 دولة. وعلى مستوى الداخل اليمني توقفت بفعل الحرب معظم عمليات الإنتاج في معظم القطاعات الاقتصادية الحيوية ومعها تراجعت صادرات اليمن إلى الحدود الدنيا التي لا تفي بأي حال بتغطية قائمة السلع الضرورية المستوردة. وأصبح اليمن مستورد صافي للغذاء. إن من المحزن جدا أن نسمع من التقارير الدولية أن نحو 17 مليون مواطن يمني ونيف يعتمدون اليوم في بقائهم على قيد الحياة على المساعدات الإنسانية الخارجية. وحينما يكون الأمن الغذائي لأمة ما ليس من حرث أرضها، وإنما رهنا بإرادة من الخارج فهي أمة لا أمن لها ولا سيادة. ومما زاد الطين بله أنه مع أزمة البحر الأحمر تراجعت التجارة الخارجية من وإلى اليمن وارتفعت تكاليف الشحن البحري بنحو 4 مرات وهو ما ضاعف من غلاء الأسعار أكثر مما هي عليه وعمّق الأزمة الإنسانية وزادها اتساعا

■ المجلة: مرحلة أعادة الاعمار ومعافاة الاقتصاد تتطلب تمويلات مالية ضخمة- كيف يمكن تحقيق ذلك في ظل ظروف شحة الموارد المالية للحكومة

■ الدكتور الميتمي: قامت الحكومة اليمنية منذ وقت مبكر منذ اندلاع الحرب في 2015م بتشكيل لجنة عليا لإعادة الإعمار والتعافي ضم في عضويتها عدد من وزراء الحكومة. توليت رئاستها لمدة ثلاث سنوات حينما كنت وزيرا للتخطيط والتعاون الدولي. انتجت هذه اللجنة بعد عمل شاق وطويل دام أكثر من عام وثيقة برنامج أعادة الاعمار والتعافي الوطني الشامل حظيت بقبول وترحيب وتقدير عالي من مجتمع المانحين وعقد على أساسها مؤتمرين دوليين شارك فيها القطاع الخاص اليمني ومنظمات المجتمع المدني وأكثر من 23 دولة وهيئة ومنظمة دولية. من بين أهم ما قامت به هذه اللجنة بالإضافة إلى وثيقة الاعمار التي صادقت عليها الحكومة هو التنسيق مع المانحين بالقيام بمسح شامل للأضرار التي أحدثتها الحرب وتقدير الاحتياجات لإعادة إعمارها. وقد تشكل فريق دولي للقيام بهذه المهمة في 2015م برئاسة مجموعة البنك الدولي، وعضوية البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي والبنك الإسلامي للتنمية. أطلق عليه برنامج تقييم الأضرار والاحتياجات (Damage and Need Assess-ments) وتم تقسيمه على ثلاثة مراحل يتم مراجعته بشكل دوري مع وزاره التخطيط والتعاون الدولي. تم مسح المنشئات الاقتصادية العامة منها والخاصة التي تضررت بفعل الحرب وقدرت التكاليف الأولية مع نهاية 2020 لإعادة إعمار ما دمرته الحرب بنحو 125 مليار دولار. ولا شك أن كلفة الاعمار اليوم تكون قد حلقت شاهقا في السماء، وكلما طال أمد الحرب تعاظمت الخسائر وزادت التكاليف. وبالتالي لا يمكن تنفيذ ما أطلق عليه برنامج إعادة الاعمار والتعافي الا بمشاركة كبيرة وفعالة مع دول الإقليم والمجتمع الدولي. اليمن بمفردها لا تستطيع أن تقوم بهذه المهمة وليس لديها القدرة المالية والفنية لمواجهة مثل هذه الاحتياجات، وتحديدا مع انهيار المنظومة المؤسسية كنتيجة حتمية للحرب. اليمن بحاجة إلى مشروع إقليمي دولي اشبه بمشروع مارشال الذي ساعد أوروبا لأن تقف على قدميها بعد الدمار الذي لحق بها في الحرب العالمية الثانية. والدمار الذي أصاب اليمن بعد حرب عشر سنوات وخاصة مع تهتك نسيجها الاجتماعي وتآكل رأس المال البشري لهو أكثر بكثير مما فعلت الحرب العالمية الثانية بالمجتمعات الأوروبية

■ **المجلة: كيف تنظرون لمستقبل اليمن الاقتصادي والتنموي وما هي المحددات التي تساعد الاستقرار والنمو المستدامين**

■ الدكتور الميتمي: وقفت مع هذا السؤال حائرا ومحتارا في كيفية الإجابة عليه لمشقته النظرية والعملية، المعرفية والتأريخية. فالتنمية الاقتصادية كنظريات وممارسة هي حديثه العهد منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية وتشكلت بمنطوق معسكرين أيديولوجيين تمحورت حولهما دول 'العالم الثالث"، واليمن من بينها. لم تكن التنمية الاقتصادية فكرا أو مذهبا مستقلا بذاته. بل هي مشتقة من المذاهب الاقتصادية المتعاقبة على امتداد 500 عام منذ نشأة المذاهب الاقتصادية مع نهاية القرن الخامس عشر: الطبيعيين (الفيزيوقراط)، التجاريين، الكلاسيك وحتى المذاهب الاقتصادية المهيمنة في الوقت الراهن. نحن نستخدم هنا مصطلح مذهب (doctrine) مشيرين بذلك إلى أن التنمية الاقتصادية والاقتصاد بشكل عام ليس علما شأنه شأن العلوم الطبيعية، بل هي ايدلوجيا تتخفي وراءها مصالح وتحيزات وأهواء النخب الحاكمة المهيمنة في المركز والأطراف على حد سواء. لهذا ليس من الغرابة أن أستاذا للرياضيات بجامعة كمبردج البريطانية سأل ذات يوم أستاذة الاقتصاد الشهيرة (جوان روبنسون) التي كانت تعمل معه في نفس الجامعة وذلك في مطلع القرن العشرين مستغربا: " لقد لاحظت أنكم تضعون نفس أسئلة الامتحان لطلبة الاقتصاد كل عام دون أن تغيروها. بينما نحن أساتذة الرياضيات نجري عليها تغييرا كل عام حتى لا ينجح الطالب الممتحن بمجرد حفظها، فيتعذر حينئذ التمييز بين الطالب النجيب والمجتهد دون سواه. فابتسمت الأستاذة (روبنسون) وأجابته قائله " صحيح أننا لا نغير الأسئلة من عام لأخر وذلك لسبب بسيط هو أننا نغير الأجوبة'. والحقيقة هنا أن الاقتصاديين يغيرون أراءهم باستمرار في الشأن الاقتصادي دون أن يتفقوا على رأي واحد من مذهب اقتصادي لآخر وبين فترة زمنية وأخرى. فكلما تغيرت الظروف والأحوال تغيرت معها الإجابات، بل والأسئلة أحيانا. أن التغير في معاني وأهداف التنمية ونظرياتها يعكس تغير المصالح السائدة المهيمنة والتغير في مراكز القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبنى المؤسسية التابعة لها سواء على الصعيد العالمي أو ملحقاتها على الصعيدين الإقليمي والمحلي. ولهذا فان الإجابة على هذا السؤال يتقرر بالعوامل التي تحدد درجة استقلالية وتبعية هذا البلد أو ذاك للقوى والديناميات الفاعلة من خارجه التي تحدد مصيره

■ **المجلة: في نهاية اللقاء هل لكم من رسالة تودون توجيهها عبر مجلة الرابطة الاقتصادية**

■ الدكتور الميتمي: الرسالة الوحيدة التي أتوجه بها إلى اليمنيين كافة، وإلى نخبه السياسية بشكل خاص أن الحياة لا تزدهر إلا بالسلام وأن التنمية هي عنوان الحياة والرخاء والازدهار وأداتها الحاسمة. فالسلام والاستقرار هو شرط حتمي لوجود وفعل التنمية. لقد قاسى اليمنيون مرارة الصراعات وشهدوا تكاليفها الباهظة، بينما تنعم كثير من دول الجوار بثمار التنمية والاستقرار والسلام. حان الوقت لنبذ الفرقة والكف عن الاقصاء والتهميش والنفي للآخر والتعايش بين أبناء الوطن الواحد في سلام ووئام في ظل دولة مدنية ديموقراطية حديثه يستظل بها الجميع. إن هذه الحرب اللعينة الشرسة يجب أن ترشدنا وتلهمنا بأن الاستقرار والأمن أنعم من الفوضى والخوف، وان التعايش والوئام أجدى من الكراهية والحقد، وأن السلام أسمى من الحرب، وهي تمثل مجتمعة كنه الحياة التي ينبغي إن ننشدها ونعمل من أجلها.

■ **المجلة: في نهاية هذا اللقاء الاستثنائي اتقدم بالشكر وبالغ الامتنان نيابة عن القراء الكرام وكل المهتمين بالشأن الاقتصادي العام عبر المجلة وباسم مؤسسة الرابطة الاقتصادية وهيئة تحرير المجلة بالشكر الخاص للأج الاستاذ الدكتور سعادة السفير محمد عبدالواحد الميتمي على سعة صدرة وعلى إتاحة لنا فرصة اجراء هذا اللقاء الشامل والمفيد والذي سلط الاضواء على عدد من قضايا الساعة في الشأن الاقتصادي متمنيا له التوفيق في حياته وعمله**

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحـليل

أسعار الصرف لشهر يونيو 2024

إعـــــداد:

د. نهال علي عكبور

أ. نصر السناني

تقرير أسعار العملات الأجنبية مقابل الريال اليمني لشهر يونيو 2024م:

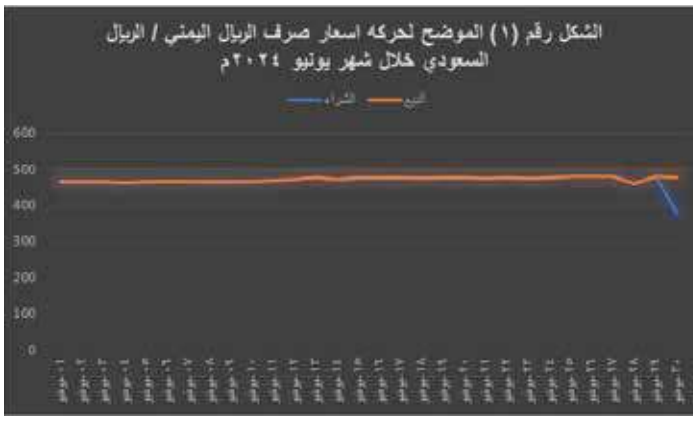

أولاً: حركة أسعار الصرف:

بعد ان اتخذ البنك المركزي جمله من القرارات استمر ارتفاع أسعار الصرف الى اعلى حدود له بمتوسط شهري بلغ 473 ريال يمني / الريال السعودي، و1801 ريال يمني/ الدولار

ففي نهايه شهر يونيو بلغ اعلى حدود له في تاريخ 29 يونيو بحوالي 480 ريال يمني مقابل الريال السعودي، 1833 ريال يمني/ الدولار. فقد كانت نسبة الزياده في الثلث الأول من الشهر بحوالي 0.4%، تعقبها ارتفاع في الثلث الثاني من الشهر بحوالي 1.3 %، وارتفع بنسبه 0.8 %. عما هو عليه الريال اليمني مقابل الريال السعودي

كما هو الحال بسعر صرف الدولار فقد ارتفع هو الاخر بالثلث الأول من الشهر بنسبة 0.6%، وتعقبها ارتفاع في الثلث الثاني من الشهر بنسبه 1.2% وشهد الثلث الأخير من الشهر ارتفاعا بحوالي 0.5%

ثانيا : حجم الفجوة بين عدن و صنعاء:

من خلال الشكل رقم (3) الموضح لحجم الفجوة نلاحظ من تفاقمها في سعر بيع الريال اليمني مقابل كلا من الريال السعودي والدولار على التوالي فقد بلغ أقصاها 283 ريال. نظرا لاختلاف السياسات النقدية المتبعة في البنك المركزي اليمني عدن وصنعاء

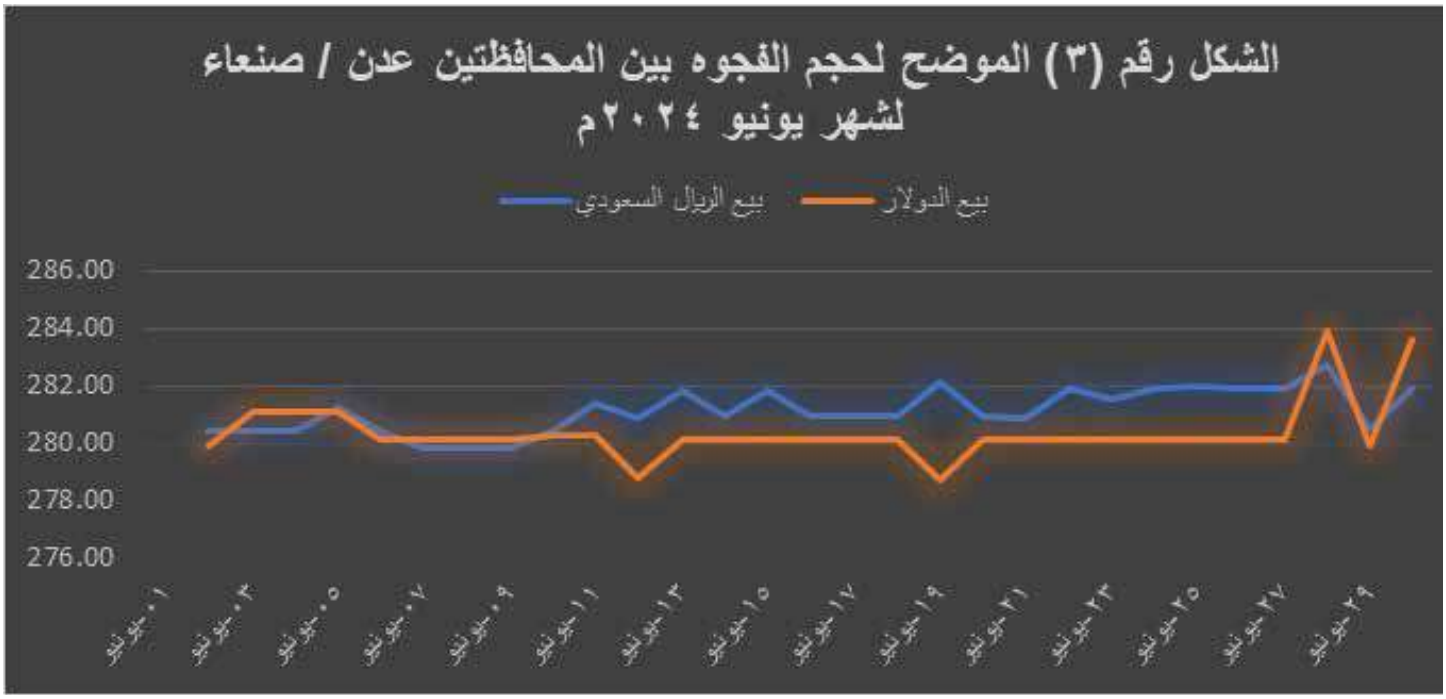

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر يونيو لعام2024م

أسعار السوق - محافظة عدن | أسعار السوق - محافظة صنعاء

البيانات		الريال السعودي		الدولار		الريال السعودي		الدولار	
		الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع
01	يونيو	464.3	465.3	1762	1770	139.7	140.3	530	533
02	يونيو	464	465.5	1760	1771	139.8	140.4	531	535
03	يونيو	464.5	465.5	1762	1771	139.8	140.4	531	535
04	يونيو	464	463	1757	1765	139.8	140.4	531	535
05	يونيو	464.5	465.5	1767	1771	140	141	532	536
06	يونيو	465	466	1762	1770	140	141	532	536
07	يونيو	465	466	1762	1770	140	141	532	536
08	يونيو	464.8	465.5	1760	1768	140	141	532	536
09	يونيو	464.5	465.5	1765	1771	140	140.7	530	535
10	يونيو	465.5	467	1768	1781	140	140.7	530	535
11	يونيو	469.5	470.5	1784	1792	140	140.7	530	533
12	يونيو	471.5	473	1796	1806	140	141	532	536
13	يونيو	477	478	1812	1821	140	141	532	536
14	يونيو	471	473	1794	1806	140	141	532	536
15	يونيو	475	477	1805	1817	140	141	532	536
16	يونيو	475	477	1805	1817	140	141	532	536
17	يونيو	475	477	1805	1817	140	141	532	536
18	يونيو	476.5	475	1805	1815	140	141	530	534
19	يونيو	476	477	1808	1817	140	141	532	536
20	يونيو	475.5	476.5	1806	1815	140	141	532	536
21	يونيو	475	476	1809	1818	140	141	532	536
22	يونيو	475	477	1805	1820	140	141	532	536
23	يونيو	475	476	1809	1818	140	141	532	536
24	يونيو	476	477	1813	1822	140	141	532	536
25	يونيو	479	480	1821	1833	140	141	532	536
26	يونيو	480.5	481.5	1830	1839	140	141	532	536
27	يونيو	480.5	479.5	1826	1835	139.5	140.4	535	539
28	يونيو	460	461	1745	1754	139.7	140.3	530	533
29	يونيو	479	480	1824	1833	139.7	140.5	535	539
30	يونيو	377.5	478.5	1819	1827	139.7	140.5	535	539

المصدر: twitter.com/Boqash.

السمو
ALSMO

السمو لأصحاب السمو
منتجاتنا لها الصدارة

السمو
ALSMO
شركة طيبات عدن للتجارة
TAIBAT ADEN FOR TRADING CO.

عدن - شارع التسعين- برج القطيبي
TaibatAdenTrading
taibataden14
info@taibataden.com
www.taibataden.com

تطورات
اقتصادية

سياسات وإجراءات البنك المركزي عدن المتخذة مؤخراً

أ.د. محمد علي قطان
استاذ الاقتصاد / جامعة تعز

اتخذ البنك قرارين:

الأول: يقضي بوقف التعامل مع البنوك التي فروعها الرئيسية في صنعاء وخلفية هذا القرار يمكن توضيحها بالآتي:

وان بعد رفض تنفيذ سياسات وتوجيهات بنك عدن وتجاهل اعتباره بنك الدولة المعترف به دوليا وبقائها خاضعة لسياسات وتوجيهات بنك مركزي صنعاء الفاقد للشرعية منذ إعلان نقل وظائفة من صنعاء إلى عدن، حيث ظل يمارس سلطته على البنوك الواقعة تحت سيطرته متجاهلا الأنظمة والقوانين المنظمة لعمل البنك والجهاز المصرفي كبنك مركزي رئيسي معترف به دوليا ، وانقسام البنك المركزي لفرعين رئيسين وبالتالي تصادم السياسات النقدية وانقسام الجهاز المصرفي بين سلطتين وسياستين متنافرتين وخروج الدورة النقدية عن الدورة الاقتصادية وانهيارها. في عموم البلاد وبروز ظاهرتي التضخم والركود وانهيار الوضع الانساني. بالإضافة إلى صعوبة الانتقال والتبادل التجاري وتكامل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي كان قائما قبل الحرب فقد حتم على بنك مركزي عدن وهو يسعى لمواجهة التضخم والركود إلى إصدار قرارات متتابعة بدأت بإلزام البنوك للدخول في الشبكة الموحدة وعدم الانصياع لأوامر بنك مركزي صنعاء ثم تلى ذلك قرار نقل الفروع الرئيسية للبنوك من صنعاء إلى عدن خلال مهلة زمنية مدتها شهرين.... وعندما مرت فترة الشهرين والبنوك لم تتمكن من الاستجابة لقرار بنك مركزي عدن، تم إصدار قرار منع التعامل مع تلك البنوك. وربما يتبع هذا القرار قرارات أخرى من شأنها أن تنهي نشاط تلك البنوك بالرغم من احتلالها مساحة كبيرة من النشاط المصرفي لعموم اليمن. وخصوصا إذا استمر بنك مركزي عدن متابعا لتنفيذ قراراته بهدف إصلاح اختلالات الجهاز المصرفي واستمرت البنوك ترفض التعامل مع سياسات بنك مركزي عدن باعتباره السلطة النقدية الرسمية المعترف بها دوليا تحت ضغط سلطة الأمر الواقع في صنعاء، والتي كما يبدو غير مستوعبة للآثار المدمرة للجهاز المصرفي وتجاهلها لوضعها السياسي الحالي بتصنيفها كمنظمة إرهابية دولية وما ينطوي عليه من آثار سلبية على الجهاز المصرفي الواقع تحت سيطرتها.

الثاني: يقضي بسحب الطبعة القديمة من الريال اليمني في مناطق سيطرة الحكومة

وخلفية هذا القرار يمكن توضيحها بالآتي:

بعد انتقال البنك المركزي إلى عدن، كان قد تم تفريغه وهو في صنعاء من كافة الأرصدة

التابعة للبنك وارصدة واحتياطيات المؤسسات المالية الخاصة، كما كان الجهاز المالي للدولة منهارا بفعل استمرار الحرب وانفلات الأوعية الايرادية للدولة. وكانت معظم الكتلة النقدية من الطبعات السابقة للحرب منتهية العمر الافتراضي وجزءا كبيرا منها محالة للاتلاف.

وعندئذ قرر البنك المركزي بعدن أن يطبع أوراق نقدية جديدة للريال لمواجهة عجز خزينته لتسديد رواتب واجور الموظفين والموازنات التشغيلية اللازمة لتفعيل أجهزة الدولة، ولم ينتبه إلى أن ما قام به سيمكن سلطة صنعاء من الإحتفاظ بالأوراق النقدية القديمة بما فيها التالفة واعتبارها النقد الخاص للتبادل في مناطق سيطرتها مع تزامن ذلك بإجراءات منع دخول الطبعة الجديدة لتلك المناطق ومصادرة اي كمية منها، الأمر الذي خلق شكلين للريال اليمني ((قديم وجديد))، الأول عملة للتداول في مناطق سيطرة الحوثيين والآخر عملة للتداول في مناطق سيطرة السلطة الشرعية المعترف بها دوليا

وعدم اتخاذ سياسات وإجراءات لمواجهة هذا الانقسام. ومع مرور الوقت عمق الانقسام للعملة الوطنية وانتهجت سلطة صنعاء سياسات مالية ونقدية مغايرة للسياسة المالية والنقدية المعمول بها قبل الحرب والمنتهجة من قبل سلطة عدن. ونتج عن ذلك انقسام الجهاز المصرفي كما أشرنا سابقا وكذا العملة الوطنية واستمر هذا الوضع يتجذر ويؤثر سلبا على الوضع الاقتصادي والإنساني دون أي مواجهة حكومية الأمر الذي ضاعف مشكلة انهيار سعر صرف الريال بطبعته الجديدة المتداولة في مناطق نفوذ بنك مركزي عدن وارتفاع حاد للتضخم واحتجاجات واسعة. وكل ذلك قد أدى إلى أن البنك المركزي بعدن يفكر بمعالجات مناسبة لمواجهة انقسام العملة وحضي تحركه بظروف سياسية مناسبة ودعم إقليمي ودولي فأقدم على اصدار قرار بسحب الأوراق النقدية القديمة من مناطق سيطرة الشرعية كمرحلة تمهيدية لاتلافها وتعميم التبادل بالفئة النقدية الجديدة فقط. وربما اصدار قرارات جديدة من شأنها مواجهة الانقسام في سعر صرف الريال بطبعتيه القديمة والجديدة، ومنها رفع الغطاء القانوني عن الطبعة القديمة باعتبارها منتهية الصلاحية ومعظمها تالفة وبالتالي إجبار بنك مركزي صنعاء اما القبول بتداول الطبعة الجديدة في مناطق نفوذه أو مواجهة تعقيدات وأوضاع تربك السوق النقدية في مناطق نفوذه وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى تعميق سوء الأوضاع الاقتصادية والإنسانية بصورة حادة في صنعاء والمناطق التابعة لها وبالتالي خروج الوضع عن السيطرة.

وحتى يكون للقرارات السابقة تأثير سريع للضغط على سلطة صنعاء للتجاوب مع السياسات النقدية التي اتخذها بنك مركزي عدن، لوحظ العديد من الإجراءات، أهمها:

التعميم لمؤسسات التحويلات المالية الدولية بما اتخذه البنك المركزي من قرارات وطلب أن تكون التحويلات المالية لليمن عبر الجهاز المصرفي التابع لسيطرته فقط، على أن أي تحويلات خارجة عن الشبكة الموحدة للجهاز المصرفي اليمني التابع لبنك عدن أموال مهربة ويمكن المحاسبة على ذلك وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها دوليا.

كما عززت هذه السياسات والإجراءات بإجراءات حكومية أخرى من شأنها دعم البنك المركزي وتمكينه من النجاح في برنامجه الإصلاحي للجهاز المصرفي وتميكنة من الوصول لقدرات مالية تعزز من قدرته للمضي قدما في الإصلاحات. ومن أهمها:

- إجراءات وزارة النقل الخاصة بإعلان اعتزامها نقل مكاتب النقل من صنعاء إلى عدن والمدن التابعة لها.
- إجراءات وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات الخاصة بتصحيح وضع شركات الاتصالات.

وكل ذلك قد أدى إلى ردود أفعال سريعة من سلطة صنعاء تمثلت بالآتي:

- تشديد قبضتها على البنوك الواقعة تحت سيطرتها ومنعها من تنفيذ قرارات بنك مركزي عدن، الأمر الذي أثر سلبا على ما تبقى من نشاط هذه البنوك وجعلها مهددة بالإفلاس والإغلاق إن لم يحصل تفاهمات لمعالجة أوضاعها المازومة.
- إخراخ الأموال المصادرة من الأوراق النقدية الجديدة والمخزنة لديهم لشراء الأوراق النقدية القديمة التي أعلن بنك عدن استبدالها خلال فترة 60 يوما. وبأسعار مغرية تعادل أكثر من 3

أضعاف سعر الطبعة الجديدة.

- إعلان مبادرات فتح الطرق المغلقة بين المحافظات منذ بداية الحرب وأهمها فتح طرق لمحافظتي مأرب وتعز. في خطوة استباقية لتيسير عمليات الانتقال من مناطق سيطرتهم لمناطق سيطرة الشرعية بحيث انه في حالة نجاح بنك مركزي عدن بتنفيذ قراراته يكون هناك قدرة أعلى للخروج والدخول من مناطق سيطرتهم لمناطق سيطرة الشرعية وبالتالي توسيع عمليات التبادل التجاري والتحويلات النقدية ومواجهة الاختناقات المتوقعة.

وبرأينا أن هذه التطورات بالرغم من أثرها السلبي المباشر في تصعيد الصراع بين سلطتي عدن وصنعاء والمتمثل في تعميق الانقسام للجهاز المصرفي وقيمة العملة الوطنية، إلا أنها تبشر بتطورات إيجابية من شأنها وضع نهاية لانقسام الجهاز المصرفي والعملة الوطنية والذهاب نحو وضع نهاية للحرب وتحقيق السلام. ويمكن إيضاح ذلك بالآتي:

اولا: موضوع اعلان إخراج أهم البنوك من الجهاز المصرفي اليمني بتاثيراتها العريقة والواسعة محليا ودوليا سينشط سلطات الحكم المحلية ورجال المال والأعمال والداعمين الإقليميين والدوليين للعب دور فاعل في تسوية وضع الجهاز المصرفي اليمني المنهار والمنقسم.

ثانيا: موضوع اعلان سحب الاوراق النقدية القديمة من شأنه تسليط الضوء على مساوء انقسام الريال اليمني وتاثيراته المدمرة على التبادل التجاري والدورة النقدية والاقتصادية وما أدى إليه من صعوبة وسوء الأوضاع المعيشية والإنسانية لعموم سكان اليمن شماله وجنوبه. بالإضافة إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية القائمة. وبالتالي التحرك نحو المعالجة من خلال توحيد التعامل بالريال اليمني بطبعته الجديدة في عموم البلاد، شمالا وجنوبا. ومن شأن ذلك إحداث تراجع في الانهيار لسعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأخرى. وبالخصوص إذا عززت هذه السياسات والإجراءات بسياسات واجراءات مالية تؤدي لخفظ الإنفاق العام وتدفق الموارد المالية للدولة لخزائن البنك المركزي في المحافظات والحد من الأنفاق الخارجي وتراجع عجز ميزان المدفوعات.

ثالثا: كل ما أعلن عنها من السياسات والإجراءات الحكومية في مجال النقل، الإتصالات وغيرها، المشار إليها سابقا والتي في حالة تنفيذها سيكون لها بالغ الأثر بتعزيز قرارات البنك المركزي المتخذة في بنك عدن ومن الآثار المتوقعة: تجفيف مصادر تمويل سلطة صنعاء متزامنا مع تغير المزاج الدولي نحوها بسبب العمليات العسكرية ضد الملاحة الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب وامتداداتها الأخرى التي طالت البحر العربي وتهدد بتوسعها للمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط بسبب أحداث غزة. الأمر الذي سيضع الحوثيين في مأزق يصعب الخروج منه في حالة إستمرار صنعاء برفض التعاطي مع سياسات واجراءات بنك مركزي عدن والعمل على وضع نهاية للحرب وتحقيق السلام. مع أهمية عدم إغفال الدور الصيني والروسي في الدفع بعجلة السلام في اليمن من خلال تعزيز الشراكة والتعاون مع الصين وروسيا.

وبرأينا أن أولى الخطوات الجوهرية الهامة لمواجهة الانقسام المشار إليه والسير في مسيرة السلام وإعادة بناء الدولة اليمنية يمكن ايجازها بالآتي:

1) الاستمرار في فتح الطرق وإزالة كافة حواجز الانتقال بين جميع المحافظات اليمنية. الأمر الذي من شأنه إشاعة السلم والسكينة العامة وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية نحو التعافي.

2) تعزيز السياسات المتخذة لمواجه انقسام الجهاز المصرفي بجملة من السياسات والإجراءات الحكومية الداعمة وإعادة بنائه بصورة صحيحة وتمكينه من التعافي والاستقلالية التامة بعيدا عن التدخلات السياسية، وبما يحفظ للجهاز المصرفي تماسكه وعدم تكرار انقسامه

3) اتلاف كل ما يصل للبنك المركزي من الأوراق النقدية القديمة ومعالجة الانقسام في سعر صرف العملة الوطنية وكذا تعدد سعر صرف الدولار والعمل على استعادة العملة الوطنية لقوتها الشرائية التي كانت عليها قبل الحرب. ومع تحقيق ذلك يمكن مواجهة انهيار الوضع الاقتصادي والإنساني وتحسين حياة الناس في عموم البلاد.

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
Trust & Experience
الخبرة والثقة

- الاستعلام عن الرصيد
- عرض ملخص الحسابات
- سداد باقات عدن نت
- التحويل بين حسابات العميل
- التحويل إلى حسابات عملاء البنك
- طلب دفتر شيكات

تطبيق
الأهلي موبايل
البنك الرقمي بين يديك

إمسح الكود لتحميل التطبيق

GET IN ON Google Play
Download on the App Store

Marketing Team

بنك مملوك للدولة %100

54 عاماً من الخبرة 1969-2023 اليوبيل الذهبي

الادارة العامة: شارع الملكة أروى، كريتر، عدن
pay.cards@nbyemen.com
nbyemen.com
أرقام خدمة العملاء: 02 250582 / 02 250581

صناعة الاسمنت..
الضرورة والحاجة والامكانية

د. حسين الملعسي
رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

ضرورة تشجيع صناعة الاسمنت

صناعة الاسمنت صناعة استراتيجية توليها الدول اهتماما وتشجيعا خاصين وتعمل على تهيئة المناخ اللازم لجذب رؤوس الاموال المحلية والأجنبية من خلال تقديم عدد من الحوافز والإعفاءات والضمانات، وذلك لدور صناعة الاسمنت الهام في النهوض بالاقتصاد الوطني باعتبارها صناعة ثقيلة تنتج الاسمنت بكافة أنواعه واستخداماته التي تدخل في عملية التنمية في جميع القطاعات خاصة ما يتعلق بإقامة البنية التحتية وإقامة المجتمعات العمرانية والسكانية والمدن الجديدة وغيرها

الحاجة لصناعة الاسمنت

وفي اليمن من المتوقع ان تتطلب مرحلة اعادة اعمار ما دمرته الحرب والأضرار الناتجة عن فشل التنمية الاقتصادية وايقاف مشروعات التنمية خلال فترة الحرب الى كميات كبيرة جدا من منتجات الاسمنت تفوق بكثير الطاقة الإنتاجية لمصانع الاسمنت القائمة حاليا

ويتوفر الاسمنت حاليا من عدة مصادر محلية وخارجية، فعلى المستوى المحلي توجد عدد من مشروعات ومصانع الاسمنت وهي:

- مصانع انتاخ الاسمنت.
- مصانع طحن الاسمنت.
- مصانع تعبئة الاسمنت.

وكل تلك المشروعات والمصانع لا تستطيع تغطية الطلب وبالتالي يتم استيراد الاسمنت المعبأ لتغطية احتياجات السوق وبنسبة قد تصل الى أكثر من 40% من الاستهلاك المحلي

واثرت الحرب سلبيا على صناعة الاسمنت حيث تم تعطيل بعض المصانع ومنها مصنع اسمنت البرح ومشروع مصنع باتيس والتأثير السلبي على انتظام الانتاخ في بقية مصانع الانتاخ الاخرى

الحاجة الى الاستثمار في صناعة الطحن والتغليف

ان تراجع الطلب حاليا على الاسمنت هو ظاهرة مؤقتة ناتجة عن :

- توقف مشاريع الاستثمار الحكومية وبالتالي تراجع الطلب
- هروب رأس المال الى الخارج بسبب بيئة الاستثمار الطاردة
- القيود المفروضة على مشاريع البناء الخاص وتعقيد اجراءات منح التراخيص
- تراجع النشاط الاقتصادي ووقف صادرات النفط والغاز
- انتشار الفقر والمجاعة وتدهور الوضع الإنساني

ان تلك العوامل قد تسببت في ضعف الطلب مؤقتا في السوق وهو ما أثر على تسويق مصانع انتاخ الاسمنت وهي صعوبات تسويقية مؤقتة

ان دراسة البدائل المفيدة اقتصاديا لمشاريع صناعة الاسمنت تؤكد الحاجة الى كل انواع الصناعة جنبا الى جنب في تكامل لسد حاجة السوق التي سوف تزداد في المستقبل القريب

البدائل المتاحة للاستثمار في صناعة الاسمنت

ان الحاجة ماسة لتنويع صناعة الاسمنت لما لذلك من اهمية و خا صة

التحكم بالجودة

والتي تعد أحد المزايا التنافسية

لشركات صناعة الاسمنت بالإضافة إلى الاسعار

ولكن عملية الالتزام بالجودة وفقا للمعايير العالمية عملية ليست بالسهلة ففي مصانع الانتاج تتعامل الشركات في ظروف وعوامل جيولوجية معقدة حيث تحتوي مصادر المواد الخام على بعض العناصر الغير مرغوب فيها مثل القلويات والكبريتات والتي تؤثر سلبا على جودة الكلنكر والذي بدوره يؤثر في جودة منتج ا لا سمنت

بينما في حالة انتاج الاسمنت في مشاريع الطحن والتغليف يستطيع المستورد انتقاء الكلنكر ذو الجودة العالية من بين عدة منتجات مختلفة الجودة في السوق العالمية وتجنب استيراد الكلنكر ذو الجودة المنخفضة وذلك بهدف انتاج اسمنت ذو جودة عالية جدا وبالإضافة إلى أفضلية مشاريع طحن وتعبئة الاسمنت من ناحية الجودة فهناك امكانية لعرض منتج بسعر تنافسي في السوق المحلية والدليل على ذلك هو قيام مصانع انتاج الكلنكر والاسمنت الكبيرة باستيراد الكلنكر من الأسواق الخارجية بسبب ارتفاع الكلفة محليا

لا تمييز في مشاريع صناعة الاسمنت

اما من ناحية الاستثمار فلا يمكن التمييز بين مصانع الانتاج ومصانع الطحن والتغليف من حيث الاهمية وتوفير فرص عمل وتوفير العملات الاجنبية وخدمتها للمجتمع ودورها الهام في رفد ميزانية الدولة بالموارد المالية من خلال دفع الضرائب والجمارك وغيرها من الرسوم

افضليات واضحة

وهناك افضليات أخرى لمصانع الطحن فهي لا تؤدي إلى خروج العملات الاجنبية بقيم هائلة كما انها تستخدم تكنولوجيا حديثة صديقة للبيئة وتستخدم عمالة اجنبية محدودة وتساعد في تدريب العمالة المحلية على أحدث التكنولوجيا في مجال صناعة الاسمنت

وبالتالي فأن مصانع الطحن والتغليف هي استثمارات وطنية تساهم في التنمية الاقتصادية وتحقق قيمة مضافة عالية مقارنة بغيرها من المشاريع الاستثمارية

الاثر البيئي

تسهم مصانع الطحن والتغليف إلى تجنب الآثار البيئية لانبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون حيث تعد عملية انتاج الكلنكر في مصانع انتاج الاسمنت من أكثر انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بالعالم حيث ينبعث من عملية التكسير الحراري لكربونات الكالسيوم وعملية احراق الوقود بالفرن على الشكل التالي، فمقابل انتاج كل طن كلنكر ينبعث حوالي **850** كجم من ثاني اكسيد الكربون والذي يؤدي إلى الاحتباس الحراري والامطار الحمضية وتغير المناخ. حيث ترتفع درجة حرارة العالم حاليا بشكل أسرع من أي وقت مضى في التاريخ المسجل. وبمرور الوقت، تؤدي درجات الحرارة المرتفعة إلى تَغيُّرات في أنماط الطقس واضطرابات في توازن الطبيعة المعتاد. وهو ما يشكل مخاطر عديدة على البشر وجميع أشكال الحياة الأخرى على الأرض، لذا اتجهت بعض الدول المتقدمة إلى تصدير صناعة انتاج الكلنكر في البلدان المتخلفة واستيراد الكلنكر من تلك الدول لطحنه في البلدان المتقدمة لتجنب الاضرار البيئية لانبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون مصاحبا لغازات الكبريت والنيتروجين.

ايضا مصانع الطحن تساعد على الحد من اهدار مصادر الثروة ا لطبيعية

السوق خير حكم

ان المنافسة بين مختلف اشكال مشروعات انتاج الاسمنت هي دافع مهم للتطوير والتحديث وضمان لتوفير السلع بجودة عالية وسعر منافس وتساعد على بناء مشروعات صناعة وطنية منافسة تساعد على الحد من الاستيراد من الخارج وبالتالي تعزيز التنافسية للمنتج المحلي امام المنتجات الاجنبية

ان الوضع الاقتصادي والسياسي والامني الراهن لا يشجع على اقامة مصانع انتاج بسبب تكاليف الطاقة وغيرها حيث تنتج كلنكر بأسعار اعلى من اسعار السوق العالمية مما يدفعها الى استيراد كلنكر من الخارج

ندعو السلطات الى تشجيع كل مشاريع صناعة الاسمنت والعمل وفق قانون الاستثمار في سهولة منح التراخيص والعمل بجدول الإعفاءات المقرة وعدم اتخاذ اي اجراءات جديدة تحد من تطوير وديمومة تطور هذا القطاع الهام

الأمن الغذائي اليمني: بيتٌ خَرِب في قلب العاصفة

خلدون عبدالله
مدير عام مكتب نائب وزير النقل

■ منذ اندلاع الحرب الأهلية في مارس 2015م، تعاني اليمن من أزمة إنسانية خانقة تحصد أرواح آلاف المدنيين كل عام، حيث أدت الحرب إلى توقف العديد من القطاعات الإنتاجية، وانقطاع الطرق الرئيسية بين المحافظات الكبرى، وحصار قرى ومدن فرعية، بالإضافة إلى فرض قيود وتعقيدات على عمليات الاستيراد والشحن البحري

وبحسب تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية "الأوتشا"، فإن أكثر من 377 ألف يمني قضوا نحبهم منذ اندلاع الحرب، توفي معظمهم بمسببات غير مباشرة، تتصدرها المجاعات والاوبئة. كما يورد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر في مارس 2023م، أن 83% من الشعب اليمني يعيشون تحت خط الفقر، 50% منهم بحاجة ماسة إلى إغاثة إنسانية طارئة

خارخ المشهد اليمني، يقف العالم اليوم على صفيح ساخن، يهدد بإلقاء المزيد من الوزر على الأمن الغذائي اليمني في ظل ترابط سلاسل الإمداد العالمية، والاعتماد المتزايد على الواردات في تغطية الاحتياجات الغذائية للبلد. في هذا السياق، يسعى المقال الى تحليل تحديات الأمن الغذائي اليمني، بداية من استعراض المفهوم، ومن ثم دراسة تأثيرات الصراعات الدولية والإقليمية على الحالة اليمنية، وطرح محددات عامة للحلول والتوجهات الممكنة

الأمن الغذائي: النشأة والتطور

بالرغم من تداوله في الأوساط السياسية والعسكرية والمدنية المختلفة، لم يزل "الأمن" مصطلحاً ضبابياً عصياً على التعريف على الصعيدين النظري والتطبيقي، وخاصة مع ظهور أنماط جديدة من التهديدات على غرار التنظيمات من غير الدول، والكوارث الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ، كالحرائق والفيضانات والجفاف، وكذا ظهور أنماط جديدة من الأسلحة والحروب كالحروب الاقتصادية والسيبرانية. ما يفرض إعادة تعريف "الأمن" خارخ السياقات التقليدية للحروب المباشرة بين الدول

ورد اصطلاح الأمن الغذائي لأول مرة في مؤتمر الغذاء العالمي 1974م، وتبلور لاحقاً في أروقة المدارس العلمية المختلفة في مجال الأمن الدولي، على غرار "مدرسة كوبنهاجن" التي نشأت مطلع تسعينيات القرن الماضي، وسعت إلى توسعة مفهوم الأمن ليشمل خمس قطاعات تتفاعل فيما بينها وهي: السياسي، العسكري، الاقتصادي، المجتمعي، والبيئي. واعتبار الإنسان واحتياجاته، جزءً من المعادلة المراد تأمينها

اليوم، وفي ظل عولمة اقتصادات الدول وترابط سلاسل الإمداد، باتت العديد من الحكومات تضع استراتيجياتها للأمن الغذائي ضمن سياق دولي وكلي يتصل بالسوق العالمية واحتياجاتها من السلع، ما يقودها نحو الاعتماد على الاستيراد بصورة كبيرة، وفي بعض الأحيان، التوقف عن انتاخ محاصيل أساسية يمكن تأمينها من سلاسل الإمداد، لإنتاخ أخرى كمالية لم يتم تغطية احتياجها في الأسواق العالمية. أو حتى تحويل استخدام الأرض إلى

النشاط الصناعي. وبالتالي تعليق الأمن الغذائي على سلامة سلاسل الإمداد، واستقرار النظام الدولي

الأزمات الدولية وانعكاساتها على الأمن الغذائي اليمني

تعرضت سلاسل الإمداد العالمية في الأعوام القليلة الماضية لمجموعة من الصدمات التي انعكست على الأمن الغذائي العالمي، بداية من تفشي وباء كورونا مطلع 2020م، والذي أدى إلى اغلاق المطارات والموانئ وعرقلة خطوط النقل الدولية، محدثاً شللاً تاماً في حركة التجارة العالمية، وشحة في الموارد، دفعت العديد من الدول إلى فرض حظر على تصدير منتجات أساسية خوفاً من تبعات الأزمة العالمية على أمنها الغذائي

وبالرغم من تجاوز الوباء، وإعادة تدوير عجلة التجارة الدولية، هزت أزمة كورونا موثوقية سياسة الاعتماد المتبادل في تأمين احتياجات الأسواق المحلية للدول، ولاسيما في ظل نظام دولي يتجه نحو التعددية القطبية، ويعد بمزيد من التوتر لتضارب مصالح القوى الكبرى، وسعيها للهيمنة على نقاط الاتصال في خطوط الإمداد ضمن محيطها الجغرافي

في فبراير 2022م، اندلعت الحرب الروسية — الأوكرانية، التي لا تزال رحاها تدور في شرق القارة الأوروبية، وتلفح نيرانها حمى الأمن الغذائي العالمي، حيث تنتج الدولتان قرابة ثلث محصول القمح والشعير في الأسواق العالمية، ما انعكس بصورة مباشرة على ميزان العرض والطلب، ولاسيما مع قيام بعض الدول المنتجة كالهند بفرض حظر على تصدير القمح لتأمين احتياجها، والحفاظ على سعر

المحصول في سوقها المحلية

في اليمن، يتم تغطية احتياج السوق من القمح والطحين بصورة شبه كاملة عبر الاستيراد، غالباً عبر روسيا (25%) وأوكرانيا (20%) بالإضافة إلى الهند وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا. وقد أدت الحرب إلى إيقاف استيراد القمح من أوكرانيا والهند، بينما تم استئناف الاستيراد عبر روسيا منذ أكتوبر 2022م. وبالمجمل العام انخفضت الواردات اليمنية من القمح والطحين بنسبة 7% - 9% مع ارتفاع في قيمتها السوقية بحوالي 50%

في المقابل، امتدت الأصداء الجيوسياسية للحرب الروسية — الأوكرانية إلى أقاليم أخرى، تلقي بظلالها على سلامة سلاسل الإمداد. حيث اتخذت بيكين موقفاً مسانداً لموسكو كان سبباً في صمود الأخيرة أمام حزمة العقوبات الاقتصادية التي فرضتها إدارة البيت الأبيض، ما يدفع بالعلاقة الصينية-الأمريكية نحو المزيد من التوتر، الذي تجلى في تصعيد الصراع الجيوسياسي بين الصين وجاراتها الحليفة لواشنطن في بحر الصين وخليج تايوان.

حيث يشتعل توتر حدودي بين الصين والفليبين، قامت على أثره بيكين بإرسال قطع بحرية إلى محيط المياه والجزر المتنازع عليها، استجابت له مانيلا من خلال اجراء مناورات بحرية، في ظل الحديث عن احتمالية توقيع اتفاقية دفاع مع طوكيو، حليفة واشنطن, التي تتوجس هي الأخرى من أي توسع صيني محتمل

وعلى ذات المنوال، يتعمق الصدع بين الصين وتايوان، ولاسيما بعد دعم الولايات المتحدة للمرشح ذو الميول الانفصالية "لاي تشينج" للفوز في الانتخابات الرئاسية، ما ردت عليه إدارة تشي شينبينج بتدشين مناورة عسكرية في خليج تايوان، قام فيها جيش التحرير الشعبي الصيني بعمل محاكاة لسيناريو حرب بحرية-جوية لمدة يومين بين 24-25 مايو المنصرم

ويمر حوالي ثلث التجارة العالمية عبر المياه الشرق آسيوية المضطربة، وفي الحالة اليمنية، يشير تقرير مرصد التعقيد الاقتصادي، أن الصين تتصدر قائمة الشركاء التجاريين لليمن بحجم واردات 2,8 مليار دولار، كما تم

تدشين خطين ملاحيين مباشرين في فبراير ومارس 2024م بين الموانئ الصينية وميناء عدن، ومن المتوقع تسيير الرحلات فيهما بصورة شهرية

مشهد إقليمي متوتر

في خضم التوتر الدولي، يبدو المشهد الإقليمي أشد اضطراباً، فتدخل الحرب الإسرائيلية على غزة شهرها التاسع في وتيرة متصاعدة لا تسلم من التداعيات الإقليمية، ولاسيما في البحر الأحمر، الذي أعلن فيه الحوثيون استهدافهم لحركة التجارة الإسرائيلية، سواء السفن المملوكة لشركات ورجال أعمال إسرائيليين، أو تلك المتوجهة إلى موانئ الأراضي المحتلة.

ولا يكمن الخطر في العمليات الحوثية في ذاتها، فلم تزل قدرات الجماعة، المتسلحة بالجغرافيا اليمنية، على خوض حرب بحرية محدودة، وهو ما انعكس على وتيرة العمليات ومدى تأثيرها. وبالمجمل العام لم تؤثر هجمات الحوثيين على عدد السفن وحجم البضائع الواردة إلى الموانئ اليمنية، سواء في مناطق السلطة الشرعية أو الانقلابيين، وذلك بحسب الإحصاءات الرسمية الصادرة عن مؤسستي موانئ خليج عدن وموانئ البحر الأحمر، ومكتب الأمم المتحدة لمراقبة تفتيش السفن المتجهة الى اليمن "يونفيم".

إلا أن التهديد يتمثل في ردة فعل المجتمع الدولي على الصعيدين التجاري والعسكري. فعلى الصعيد التجاري، ضاعفت شركات التامين البحري رسومها على السفن المتوجهة إلى الموانئ اليمنية، بعدما كانت قد رفعتها بمقدار 16 ضعفاً بعد اندلاع الحرب في 2015م، ما ينعكس سلباً على تكاليف النقل وأسعار السلع في السوق، في ظل انهيار اقتصادي وتضخم مالي انهار فيه سعر العملة المحلية بأكثر من ثمانية أضعاف.

عسكرياً، قامت الولايات المتحدة بتشكيل تحالف "حراس الازدهار" لحماية حركة الملاحة الدولية من التهديدات الحوثية، إلا أن اتخاذ القطع الحربية من المياه الإقليمية اليمنية ومناطقها الاقتصادية الخالصة مسرحاً لعملياتها، يهدد بتحويل الحدود البحرية لليمن إلى مناطق صراع، ولاسيما مع تبادل الهجمات بين الطرفين.

ويؤدي ذلك إلى تعديل خطوط ابحار السفن في البحر العربي وخليج عدن بعيداً عن السواحل اليمنية، بما يزيد نسبة الانحراف في المسار، ويقلل من فرص تسيير المزيد من الخطوط الملاحية المباشرة إلى موانئ المناطق المحررة، وينعكس سلباً على تكاليف النقل، وأسعار السلع في السوق. وفي ظل اعتماد اليمن على الواردات لتأمين 70% من الاحتياجات الغذائية للبلد- تصل حوالي 80% منها عبر ميناء عدن — فإن الأمن الغذائي اليمني يواجه تهديداً محتملاً في حالة ارتفعت وتيرة العمليات المتبادلة بين التحالف الدولي والحوثيين.

كما تفضي عسكرة المياه اليمنية إلى التضييق على قطاع الاصطياد، الذي يمثل مصدر الغذاء الرئيسي لسكان المحافظات الساحلية، وأحد أهم ركائز الأمن الغذائي للبلد بشكل عام، ولم يزل القطاع واعداً بقدرة تصل إلى 400 ألف طن من الغذاء سنوياً. وبحسب إفادات الصيادين، فأن البوارخ البحرية، ولدواعي أمنية،

منعتهم في مناسبات عديدة من ممارسة نشاطهم في مناطق الاصطياد المعتادة.

التوجهات العامة للحلول والاستجابة

بالمجمل العام، يمكن القول أن الأمن الغذائي في اليمن — المثقل بتداعيات الحرب الأهلية — يجابه تحديات مستجدة على المستويين الدولي والإقليمي تهدد سلامة تدفق الواردات، والحركة التجارية في المياه وموانئ المناطق المحررة. وبالرغم من أن تأثير هذه العوامل لم يزل محدوداً بصورة نسبية، يؤدي الاعتماد المفرط على الاستيراد في تأمين احتياجات السوق من السلع الغذائية إلى تحويلها إلى مصدر قلق ملح، يتطلب الاستجابة على خمسة محاور مختلفة

المحور الأول: يتعلق بإعادة تقييم السياسة الخارجية للبلد، خصوصاً في البحر الأحمر والمياه الإقليمية، حيث اتسمت السياسة الخارجية للحكومات المتعاقبة، قبل وبعد الوحدة، بصناعة مبدأ مونرو وطني في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن، واعتبار تأمين هذه المياه من اختصاص الدول المشاطئة لها. وهو ما يجب إعادة فرضه في الوقت الحاضر والتحديات الراهنة واحتمالية تصاعدها

المحور الثاني: يرتبط بالاستراتيجية الكبرى للدولة، وضرورة تصدير ملف الأمن الغذائي، بعدما تم إيكاله بصورة شبه كاملة لمنظمات الإغاثة الدولية. اذ يتوجب على الحكومة وضع رؤية استراتيجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الأساسية والثروة الحيوانية والإنتاج الغذائي بشكل عام، وفق برنامج يتم تقسيمه في مراحل تدريجية مزمنة.

المحور الثالث: يتناول الاستجابات الآنية على صعيد السياسات والقوانين والإجراءات المنظمة لاستخدامات الأرض، وطرق الري، وتصدير واستيراد السلع الغذائية. فعلى سبيل المثال، يتوجب على الحكومة وضع قوانين لتنظيم عمليات النمو السكاني وحماية الأراضي الزراعية من الزحف العمراني والاستخدام التجاري والصناعي، وكذا تشجيع ودعم التحول من زراعة المحاصيل النقدية كالقات إلى زراعة البن والحبوب وغيرها من المحاصيل الغذائية، وكذا وضع قوانين تنظم عمليات حفر الابار وطرق الري

كما يجب على الحكومة وضع قوانين ومحددات لضبط عمليات تصدير الأسماك والمحاصيل الزراعية وغيرها من المنتجات، التي أثرت بصورة واضحة على حجم العرض في السوق المحلية، وكذا تقنين استيراد السلع الغذائية التي يتم أو يمكن انتاجها محلياً. وفي سبيل ذلك يمكن للحكومة أن تتبنى حزمة من التشريعات والتسهيلات للمنتجين المحليين سواء المزارعين أو الصيادين أو المصانع الغذائية، تتمثل في الغاء أو خفض الرسوم والضرائب وما في حكمها، وكذا دعم القطاع الخاص

المحور الرابع: وضع اليات لتمويل مشاريع القطاعات الغذائية المختلفة، مثل تأسيس صناديق مالية/ تعزيز المؤسسات المالية القائمة المعنية بدعم التنمية والاستثمار في الزراعة وتربية المواشي والصناعات الغذائية، وتعميق الشراكة الإيجابية مع المجتمع الدولي والمانحين، وتوجيه قنوات الدعم نحو الحلول المستدامة عوضا عن الاستجابة الطارئة , والتركيز على الإنتاج الزراعي العضوي من البذور المحلية.

فخلال العامين 2022م و2023م أقر المانحون حزمة من البرامج الداعمة للأمن الغذائي في اليمن التي يجب على الحكومة والأطراف ذات الصلة توظيفها بما يخدم الرؤية الوطنية. فعلى سبيل المثال اعتمد البنك الدولي في ديسمبر 2022م منحة بمقدار 150 مليون دولار لدعم الإنتاج الزراعي. بينما أقام برنامج المساعدات الأمريكي برنامجاً تدريبياً للمزارعين على الطرق الحديثة في الزراعة وتربية المواشي.

المحور الخامس: دراسة الخيارات والحلول التقنية الحديثة لمعالجة المشاكل التي تواجه الإنتاج الغذائي ومن أبرزها الجفاف، على غرار تقنيات تحلية مياه البحر، ومعالجة مياه الصرف الصحي، وطرق الري الحديثة، واستصلاح الأراضي الزراعية، وانتاج الأسمدة الطبيعية والعضوية.

وفي هذا المسعى، على الحكومة تشجيع البحث العلمي ودعم الشراكة بين المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية والقطاع الخاص، الذي يمكنه تحويل المخرجات البحثية إلى منتجات تجارية أو استغلالها مباشرة في تحسين جودة ورفع كفاءة الإنتاج الغذائي سواء عبر الزراعة أو الثروة الحيوانية أو الاصطياد أو التصنيع.

YKB

بنك اليمن والكويت

Inspiring the future ... يُلهم المستقبل

تطـورات
أسعار السلع الغذائية لشهر يونيو 2024

رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

م	البيان	العملة	الأسبوع 1		الأسبوع 2		الأسبوع 3		الأسبوع 4		الأسبوع 5	
	سعر الصرف		شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
		دولار	1767	1778	1794	1806	1809	1818	1819	1827		
		سعودي	464	466	471	473	475	477	477	479		
	أولا: السلع الأساسية											
01	كيس القمح	50	36000	36000	36000	36000	36000					
02	دقيق السنابل ابيض	50	40000	40000	40000	40000	40000					
03	أرز الفخامة	40	95000	95000	95000	95000	95000					
04	سكر برازيلي	50	69000	65000	65000	69000	69000					
05	زيت الطبخ	8 لتر	18000	18000	18000	18000	18000					
06	علبة حليب الاطفال بيبلاك رقم 3	0.4	12000	12000	12000	12000	12000					
	ثانيا: السلع المكملة											
07	الحليب المجفف دانو كامل الدسم	2.25	33500	33500	33500	33500	33500					
08	شاي الكبوس	1	11000	11000	11000	11000	11000					
09	الفاصوليا الحمراء	1	3000	3000	3000	3000	3000					
10	الفاصوليا البيضاء	1	2000	2000	2000	2000	2000					
11	العدس الأصفر	1	2400	2400	2400	2400	2400					
12	معجون الطماطم المدهش 25 * 70جم	كرتون	6500	6500	6500	6500	6500					
13	مكرونة المائدة(جرام)	400	790	790	790	790	790					
	ثالثا: الفواكه											
14	التفاح	1	3500	3500	3500	3500	3500					
15	البرتقال	1	3500	3500	3500	3500	3500					
16	الموز	1	1000	1000	800	800	1000					
17	التمور	1	2500	2500	2500	2500	2500					
	رابعا: الخضروات											
18	البطاطس	1	1000	1000	1000	1000	1000					
19	البصل الجاف	1	2000	1500	1500	2000	1500					
20	الباذنجان	1	1000	1000	1000	1000	1000					
21	الطماطم	1	600	1000	1500	1500	1500					
22	الباميا	1	3000	3000	2000	2000	2000					
	خامسا: اللحوم ومشتقاتها											
23	لحم الغنم بلدي	1	15000	17000	17000	15000	15000					
24	الدجاج الحي	1	6500	7000	7000	7000	7000					
25	الدجاج المجمد ساديا	1	6200	600	6500	6500	6500					
26	طبق البيض	1	4500	4500	4500	4500	4500					
	سادسا: الأسماك											
27	الثمد	1	10000	12000	10000	12000	12000					
28	الديرك	1	24000	20000	22000	24000	24000					
29	السخلة	1	18000	16000	18000	18000	18000					

تحليل اسعار السلع لشهر يونيو 2024م

محمد ابوبكر سالم الاحمدي
مستشار مجلة الرابطة الاقتصادية

بدأ الاسبوع الاول من شهر يونيو بسعر صرف الدولار 1778 ريال وانتهاء آخر اسبوع من شهر مايو 1824 ريال بزيادة قدرها 46 ريال وبنسبة 3%، عن بداية الشهر وهذا مؤشر على ان الدولار لازال يواصل الارتفاع، وهذا الارتفاع سينعكس بشكل حتمي على اسعار السلع المستوردة، وايضا سينعكس على انخفض القوة الشرائية لدى المواطن

السلع لأساسية:

في قائمة السلع الأساسية التي ترصدها مجلة الرابطة لم تشهد اسعارها أي تغيرات، عدا كيس السكر البرازيلي 50 كيلو والذي ارتفع من 65 ألف ريال الى 69 ألف ريال في نهاية الشهر، ومن المحتمل ان يشهد شهر يونيو ارتفاع في الاسعار وهو نتيجة طبيعية لارتفاع اسعار الصرف

السلع المكملة:

السلع المكملة التي ترصدها المجلة لم يحدث فيها اي تغيرات في اسعارها بين بداية الشهر ونهايته ولكنها مرشحه على الارتفاع عطفا على ارتفاع سعر صرف الدولار

الفواكه والخضار:

شهدت بعض اسعار الخضار والفواكه ارتفاعا خلال شهر يونيو ففي الفواكه ارتفع الموز من 800 ريال للكيلو الى 1000 ريال للكيلو كما ارتفعت الطماطم من 600 ريال للكيلو الى 1500 ريال وهذه الارتفاعات حصلت بسبب موسم الاعياد بينما انخفضت البامية من 3000 ريال الى 2000 ريال للكيلو بين بداية الشهر ونهايته.

اللحوم والاسماك:

اللحوم ولأسماك شهدت تغيرات متفاوتة في اسعارها وذلك بسبب موسم الاعياد فقد وصل كيلو اللحم البلدي الى 17 ألف ريال ثم عاد الى سعره المعتاد في نهاية الشهر 15 ألف ريال، والاسماك ايضا ارتفع سعر الكيلو الثمد من 10 ألف ريال الى 12 ألف ريال للكيلو بينما سعر الكيلو الديرك والسخلة اسعارها انخفضت قليلا في منتصف الشهر بسبب توجه المواطنين لشراء اللحوم للأعياد ثم عادت اسعارها كما بدأت في بداية الشهر 18 ألف الكيلو السخلة و24 ألف الكيلو الديرك.

أمم نهضت بعد الحروب

ناصر صالح متاش
باحث اقتصادي

■ إن واحدا من أهم أسباب مشاكل دولنا هو الافتقار إلى " نموذج " ما. النموذج الاسترشادي الذي يأتي بتجربة عالمية لدولة خارج النطاق الإقليمي مرت بظروف شبيهة -أو ربما أسوأ- من التخبط الأمني والسياسي وصراع ماراثوني طويل مع الفساد والا استقرار ، ثم استطاعت أن ترسو في النهاية -بعد حزمة إجراءات تنموية- على بر الحضارة والإبداع والتميز الاقتصادي والعلمي والتقني

في النصف الثاني من القرن العشرين شهد العالم صعودا مدهشا لمجموعة من الأمم ربما كان يقبع في آخر قائمة توقعاتها أن يكون لها حاضر مليء بالانتعاش الاقتصادي والتنموي الذي تعيشه الآن

أمم ريادية استطاعت أن تحقق قفزات هائلة خلال زمن قياسي، لتصعد من قاع الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى قمة التقدم الاقتصادي والرفاهية، وتتحول إلى لاعب رئيسي في الساحة العالمية.

سوف نسلّط الضوء على المفاتيح التي قادت هذه الأمم إلى النهوض، ونقارن بين الماضي البائس والحاضر المبهر والمستقبل الواعد بالمزيد من التطوّر، بعد أن دارت العجلة التي كان الجميع يعتبرها صدئة. تجارب واقعية لأمم رائدة تنتظر من يدرسها ويسير على خطاها ، و فهم مفاتيحها لضمّها لأي نموذج نهضوي محتمل قادم

سنغافورة.. من دولة المستنقعات إلى المعجزة الاقتصادية

في عام 1965 تم الإعلان عن استقلال سنغافورة، والذي لم يكن أمرا مبشّرا على الإطلاق لهذه الجزيرة التي تعتبر أصغر دولة في قارة آسيا على الإطلاق، والأقل من ناحية الموارد. في العام نفسه تولى (لي كوان يو) منصب أول رئيس وزراء للدولة المستقلة حديثا ، ليجد نفسه أمام تحديات من الصعب جدا مواجهتها :

بلد يعوم على بحر من القذارة وعدم التخطيط، شعب غير متجانس هو خليط من صينيين وهنود وماليويين، فساد إداري ضارب في أعماق جهاز الدولة والمجتمع، نسبة فقر مرتفعة للغاية، أفواه جائعة، مساكن معظمها صفيحي يعيش فيه الفقراء.

اليوم، هذه الدولة نفسها تغيّرت تماما؛ حيث تحتل بشكل دائم تقريبا مرتبة ثابتة في قائمة أغنى عشر دول في العالم، ومن أكثر دول العالم احتيازا للعملة الصعبة، ومن أكثر دول العالم من حيث الاستقرار السياسي في قارة آسيا ، وتعتبر أيضا واحدة من أفضل دول العالم في التعليم، حيث تستقطب وفودا وبعثات عالمية للدراسة في مدارسها وجامعاتها ، وتعد نموذجا فريدا للصعود الاقتصادي يتجاوز أغنى الدول النفطية.

ما بين الماضي والحاضر يقبع السؤال الصعب المكوّن من ثلاثة حروف: كيف ؟

كيف يمكن أن تتحول دولة كانت تعيش فيها مجموعة من متواضعي التعليم والصحة والإمكانيات والكفاءات، ينخر فيها الفساد، ويقطن معظم شعبها الصفائح المتهالكة،

وينتشر فيها الفقر بأسوأ أشكاله على الإطلاق إلى دولة عصرية تعتبر محط أنظار رؤوس الأموال والمستثمرين، ويقترن اسمها دائما بالرفاهية والتميز والإبداع والكفاءة والجودة في كل ركن من أركانها.

بل وتحولت إلى واحدة من أكثر دول العالم من حيث "غلاء المعيشة" بسبب الارتفاع الهائل لمستوى الرفاهية لسكانها وقدراتهم الاقتصادية على المستوى الفردي

إجابة هذا السؤال عامرة بالتفاصيل الدقيقة التي شهدها كل يوم تقريبا من أيام الاستقلال سنة 1965 حتى منتصف التسعينيات على الأقل، وهي الفترة التي شهدت معجزة سنغافورة الاقتصادية وتحولها إلى نموذج مذهل عالميا. إلا أنه من الممكن إجمالها في ثلاث كلمات مفتاحية:

- قائد مستنير،
- التعليم،
- ضرب الفساد بكل الوسائل.

كان لي كوان يو - الذي يعتبر الأب الروحي للتجربة السنغافورية- مهتما بتطوير التعليم في البلاد لدرجة تصل إلى حد الهوس، في الوقت الذي اهتم فيه بتوفير الموارد المالية من خلال ضرب الفساد وإحلاله بفرص اقتصادية واستثمارية كبرى يمكنها جذب رؤوس الأموال وإطلاق حركة تنمية شاملة في البلاد. اليوم لا يمكن وصف محاولاته بأي كلمة سوى "النجاح الباهر" الذي تجسدها سنغافورة كقوة اقتصادية هائلة بعد أن كانت دولة "الشوارع القذرة" في ماضٍ غير بعيد

■ التعليم

وقد ركزت الحكومة على العديد من الزوايا التي انطلقت منها لتطوير منظومة التعليم يمكن عرضها فيما يلي:

أولاً: توفير المناخ اللازم لتحفيز الاطفال وتشجيعهم على الاكتشاف والاستكشاف والتعلم من خلال التجربة والاستنتاج والتدريب على التعلم الدائم طوال الحياة والعمل بشكل قوي على بناء الشخصية المتوازنة للطالب وهذا الأمر هو أحد محاور رؤية تطوير البلد.

ثانياً: التركيز على المرحلة الابتدائية كونها ركيزة أساسية للمعرفة وموطن جيد لصهر الاختلافات العرقية والدينية لينعم الجميع بالسلام والتعايش فيه وهذه المرحلة يتم فيها زراعة الشغف بالمعرفة والعلم والاعتماد على الذات في الحصول عليها حيث يتم توجيه هذا الشغف في المراحل اللاحقة

- على سبيل المثال مادة الرياضيات تم تحويلها من مادة جافة إلى مادة ممتعة من خلال إحيائها بالأنشطة الحية التي تحقق الهدف التعليمي في بيئة محببة للجميع، وكذلك مادة الالكترونيات وبرمجة الروبوتات تم إدراجها ضمن مناهج المرحلة الابتدائية بهدف تقريب البرمجة والالكترونيات في خيال الطالب ومحاولة التعامل مع الالكترونيات وبرمجة الروبوتات منذ وقت مبكر

ثالثاً: الاهتمام بمنظومة التعليم كاملة (طالب، معلم، ومنهج) حيث تم تأهيل المعلمين كبرنامج متكامل ضمن حزمة تطوير التعليم ويتضمن هذا البرنامج التأكيد على التخصصية العلمية ورفع مستوى المهارات المكتسبة لدى المعلم ليتمكن من تقديم المعرفة وفق نموذج حديث، كما تضمن ذلك رفع مستوى المرتب الشهري للمعلم. وكذلك كأحد برامج تطوير التعليم تم تطوير المناهج لتتناسب مع توجه الرؤية التطويرية الشاملة للدولة واستحداث مناهج قائمة على عمليات الاستكشاف والتجريب واستخلاص النتائج عن طريق المنهجية المتبعة في بناء المناهج الدراسية التي لا تركز على كمية المعارف بقدر ما تركز على كيفية الوصول إليها وهذا يسير وفق رؤية تطوير النظام التعليمي في كيفية تعليم الطالب لا كمية تعليمه. وتم اعتماد اللغة الانجليزية كلغة رسمية للبلاد كونها اللغة الاكثر والأسرع انتشاراً حول العالم وهذا ما يساعد الطالب على سرعة التعلم وإمكانية الاستفادة من معرفته وانتاجه على نطاق جغرافي واسع

رابعاً: إعطاء المدارس حرية كاملة في ممارسة أنشطتها وأعمالها بما يتناسب مع ظروفها وبيئتها والفئات الملتحقة بها بعيداً عن المركزية التي تفرض نظام موحد على الجميع مما ساعد على ظهور مواهب فريدة ومختلفة في مجالات متنوعة تم دعمها من قبل النظام التعليمي المرن حتى أصبحت تشكل ثروة قومية للبلاد بشكل كامل

خامساً: جعل النظام التعليمي متوافقاً من طبيعة ومهاراتهم واحتياجاتهم وميولهم الطالب وليس العكس

التطبيقات الممكنة للتجربة السنغافورية في مكافحة الفساد

1 - وضع قانون خاص بمكافحة الفساد ومحاربته والوقاية منه يتضمن عقوبات مشددة تتعلق بالفساد (الحبس او الغرامات وإعادة

كامل قيمة الرشوة او التربح)

2 - تعزيز نظام ضبط وعقاب الفاسدين على نحو عادل وناجز وفورى يتضمنه ذلك التشريع ويتولاه جهاز مستقل

3 - إنشاء مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد تابع لرئيس الجمهورية ويكون له سلطات واسعة مثل إلقاء القبض على الأفراد والتحقيق مع اى شخص ايا كان منصبه والتى قد تصل الى تنفيذ عمليات التفتيش والمصادره

4 - إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد تتولى التنسيق بين كافة الهيئات ذات الصلة على ان تتضمن هيكل تنظيمى مدعم بموارد بشرية متخصصة على نحو ملائم لمكافحة الفساد . ففى سنغافوره يوجد جهاز فساد واحد فقط الا انه بالتنظيم والصلاحيات والشفافية الكافية كان الأمر كافياً لأداء المهمة (رغماً عن انه يوجد اكثر من جهاز في البلد ورغماً عن ذلك فالإداء غير فعال والصلاحيات متضاربة فضلاً عن عدم التشارك في المعلومات)

5- يجب الا تزيد فترة التحقيقات وتحديد العقوبات على الفاسدين أياً كانت مناصبهم عن عام واحد بحد اقصى حيث تتم محاكمة المتهم وإدانته وعقابه او إعلان براءته — حيث ان طول فترة التقاضى تشجع الفاسدين وتعطل أعمال المستثمرين الشرفاء

6 - تشديد العقوبات المتعلقة بالفساد بالحبس (مدة تزيد عن (5) اعوام ، وغرامات تزيد عن (50) ألف دولار فضلاً عن إعادة الرشوة او التربح او مضاعفة مدة الحبس)

7 - زيادة وعى المواطنين بحضور القانون والدولة في حياتهم اليومية من خلال سن قوانين على مخالفات قد يتم النظر على إنها امور صغيرة ولكن اثرها كبيرة مثل إلقاء القمامة او عدم التعامل بعناية مع الممتلكات العامة من خلال دفع غرامات او قضاة فترة خدمة عامة — وبعبارة اخرى تنفيذ القوانين بصرامة وبالمساواة

8 - في حالة إدانة اى موظف بالفساد يتم مراجعة كافة التعاقدات والقرارات التى تم اخذها قبلها ، واعتبار عدم ابلاغ الموظف الذى اخذ رشوة عليه حتى لو رفضها جريمة ، واى صاحب أعمال يدفع رشوة تلغى جميع تعاقداته مع الحكومة وليس التعاقد محل الرشوة فقط وعدم حصوله على اى تعاقدات اخرى لمدة خمسة اعوام

9 - تفعيل الرقابة الشعبية على الموقع الرسمي لمكتب تحقيقات ممارسات الفساد حيث يتقدم المواطنين بأية بلاغات في حالات الفساد المعروضة . وعمل حملات إعلامية بذلك

10 - إتاحة الدفع والتحصيل الإلكتروني في كافة التعاملات والتفعيل المستمر للشمول المالي بالبنوك .والاستفادة من الخدمات الإلكترونية خلال تعميم الخدمات الالكترونية بهدف تقليل التعامل المباشر بين الموظفين والجمهور، مع تحقيق الشفافية والعلنية في التعاملات الحكومية مما يمكن خفض حجم البيروقراطية لأدنى حد

11 - كشف المسئولين على نحو الزامى عن ممتلكاتهم واموالهم هم وأسرهم ، مع مراجعة مكتب التحقيقات لكشف اى فارق بين دخلهم المعلن ومستوى انفاقهم

12 - وضع قانون حرية تداول المعلومات

13- اللجوء الى تطبيق سياسة وقائية ضد الفساد على نطاق واسع إضافة الى اللامركزية في التنفيذ ، مع التأكيد على دور الأعلام في توجيه الرأي العام نحو المشاركة في مكافحة الفساد وتأمين الضوابط بوسائلها مع الفصل بين الوزراء واعداد التنفيذ

14 - اتباع هيئة مكافحة الفساد ومنهج الوقاية من الفساد حيث يتعدى دور تلك الهيئة من الضبط القضائي ليمتد الى الجوانب الإرشادية والضبط الإداري الوقائي ، فهي تستطيع ان تمنع أية شركة من الدخول في مناقصة لمدة خمس سنوات او نهائياً او تحول دون تقلد موظف عام لمركز قيادي

15- استخدام وسائل تقنية متعددة من قبل هيئة مكافحة الفساد من اجل ضمان الفاعلية في أدائها ومن ذلك استخدام جهاز كشف الكذب لجميع المعلومات والتأكد من مصداقيتها ، مع الاعتماد على تسهيل إثبات جرائم الفساد بإيجاد ما يسمى بقرائن الإدانه فالزيادة في دخل الموظف العام من خلال مراقبة طريقة معيشته تعتبر قرينه على كسبه مال فاسداً الإ إذا أثبت العكس

كلمة اخيرة: قضية تجربة سنغافورة في مكافحة الفساد فريدة ونموذج عظيم يحتذى به من خلال دول العالم.

ومفاد تلك التجربة ان الشعب في سنغافورة لم يكن فاسدا وفجأة هداه الله فأصبح شعباً من الملائكة .. فالشعب والناس هما واحد إلا ان اسلوب الحكم وإرادته هو الذى تغير

ك ومن هنا أثمر ذلك النموذج عن أفضل دولة لممارسة الأعمال ومحاربة الفساد من خلال شهادة كافة دول العالم ومنظماته الدولية

الزراعة.. نجاحات في ظل غياب الدعم الحكومي

م. عبدالقادر السميطي

■ وفي دلتا أبين تحديدًا حيث تحتضن أكثر من 85 ألف فدان من الأرض الصالحة للزراعة، هذه المساحة كانت قبل عام 1990 مروجا خضراء تكسوها مختلف المزروعات ذات الجودة الغذائية العالية، ولكن للأسف الشديد بعد عام 1990 أصابتها تقلبات الأوضاع في اليمن بشلل تام، ولهذا أعتقد أن أكثر من نصف المساحة المذكورة حاليًا أصبحت غير صالحة للزراعة لأسباب كثيرة من أهمها

تدمير إدارة الري التقليدي حيث كان المزارعين يعتمدون عليها في إصلاح كثير من القنوات المائية، بما في ذلك توصيل مياه السيول إلى وسط الحقول الزراعية في إطار دلتا أبين ومناطق أخرى كثيرة مجاورة، حيث أدى تعطيل مسار الري المباشر إلى جعل كثير من الأراضي الزراعية خارخ نطاق الزراعة او خارخ نطاق الخدمة وتصحرت الأراضي الزراعية أضف إلى ذلك الاجتياح الواسع لشجرة "السيسبان" ووصولها إلى وسط الحقول الزراعية، وقد غابت الحلول الجذرية لمعالجة هذه المشكلة واقتلاع هذه الأشجار المضرة على الاراضي الصالحة للزراعة

كما أدى زحف الكثبان الرملية إلى طمر عدة مناطق زراعية، أبرزها مناطق الفيش والجبلين والمسيمير وجعولة، كما انجرفت الأراضي الزراعية بسبب كمية السيول المتدفقة إلى المنطقة، وتأتي هذه الكوارث مع غياب الاستثمار الحقيقي لهذه المياه، فقد تُركت لتحدث الضرر فقط

كانت أبين تمتلك كثيرا من الآليات والمعدّات الزراعية الضخمة منها السيارات الغلابه والحراثات والبلدوزرات والغرافات وكانت تساعد المزارعين في حرث الأرض وفي اصلاح القنوات وكذلك استصلاح الاراضي الزراعية، ولكنها نهبت كليًا أثناء الحرب، الذي كانت ابين مسرحا لها ودمرت الأخضر واليابس بما في ذلك تدمير البنيه التحتية في المحافظة بشكل عام وكانت هيئة تطوير دلتا أبين تمثل وزارة مصغرة تحتوي على كل الأقسام، منها الأبحاث والإرشاد الزراعي والبيطرة وادارة الحفر والوقاية ومحطة تأجير الاليات الزراعية وغيرها، لكنها أصبحت حاليا أثرًا بعد عين

وفي الوقت الراهن تشهد محافظة أبين تطورًا طفيفاً في القطاع الزراعي، خصوصا بعد استعادة وتفعيل وترميم مركز البحوث الزراعية في منطقة الكود بأبين، هذا المركز الذي تم تدميره واحراق الوثائق البحثية والذي كانت نتيجة لجهود أكثر من خمسون عاما

ولكن بفضل الله وبفضل رجال ابين الطيبين تم اصلاح الكثير والكثير من مرافق قطاع الزراعة حيث ضمدت الجراح وتم جمع ما ضاع من المحاصيل والاصناف الذي كانت تعطي انتاجيه عالية و قام المزارعين والعمال الزراعين وبجهود

شخصيه من استعادة زراعة الكثير من المحاصيل مثل زراعة القطن طويل التيله الذي اشتهرت به ابين وزراعة جميع أنواع الحبوب والخضار والفاكهة، وهنا نضع بالاعتبار أن أبين تتمتع بأرض خصبة، وتزرع كثيرا من الأصناف على رأسها الحبوب، وأبرزها: الذرة الرفيعة، والشامية، الدخن، الكنب، الشعير، القمح

بالإضافة إلى كثير من أنواع الخضروات، ومن محاصيل الفاكهة المانجو، والباباي الأكثر شهرة، والجوافة، والليمون، وكل هذه المحاصيل مهمة من ناحية الفائدة والمكملات الغذائية

وأبين حاليًا منطقة واعدة بأن تكون سلة اليمن الغذائية، ولن يتحقق ذلك إلا إذا نظرت الجهات المعنية إلى احتياجات الأراضي الزراعية

زراعة القطن

محافظة أبين معروفة بزراعة أفضل أنواع القطن، وكان يُسمى 'القطن العالمي طويل التيلة"، وكان يُصدّر إلى كثير من الدول الأوروبية، على وجه الخصوص بريطانيا والاتحاد السوفيتي وبلغاريا آنذاك ولكن للأسف الشديد انحسرت زراعة هذا الصنف الأكثر رواجًا على المستوى العالمي بسبب غياب اهتمام الدولة بالصنف وعدم الاهتمام باستمرارية زراعته، ولكن لا زال مركز الابحاث الزراعية بالكود محافظا على زراعة القطن ممثلا بصنف معلم 2000 اضافه الى وجود مزارعين ممن يعشقون زراعة القطن يقومون بزراعه مساحات صغيرة حبا بهذا المحصول وحفاظا

عليه من الانقراض او الضياع ونأمل إعادة زراعة هذا المحصول القومي بشكل مكثف حيث انه كان يرفد خزينة الدولة قبل الوحدة بأكثر من 25% من الاقتصاد الوطني آنذاك.

من هنا نوكد بأن زراعة القطن لا زالت مستمرة، لكن للأسف الشديد، بصورة خجولة، ولا يتعدى الإنتاج خلال الموسم الزراعي أكثر من 300 ألف رطل من مساحة زراعية لا تتجاوز 300 فدان، وكانت أبين تزرع مساحات كبيرة من القطن قبل عام 1990، ووصل الإنتاج إلى نحو اثنين مليون رطل في مساحة زراعية تقدر بأكثر من 3800 فدان

وكانت زراعة القطن تمثل محورا رئيسا في الاقتصاد اليمني، وخلال شهرته الواسعة عبر حدود العالم كأفضل محصول يمني وأكثره جودة، ولاستعادته عوامل كثيرة في مقدمتها إعادة القانون المركزي للدولة حتى يعود زراعته مجددًا

وان تقوم وزارة الزراعة بدعم زراعه هذا المحصول حتى تعود المياه الى مجاريها ومن أجل استعادة امجاد ابين الزراعية وهنا ندعو الدولة أن تقوم بدورها تجاه القطاع الزراعي بشكل عام

لكننا لا ننكر انه في الموسمين الماضيين شهدت أبين تطورًا في زراعة كثير من المحاصيل خاصة الحبوب حيث اهتم كثير من المزارعين بزراعة الحبوب، نتيجة الأزمة التي حدثت بسبب الحرب 'الأوكرانية الروسية" وخوف المزارعين من الجوع في حال

توقف الاستيراد، وهذا دفعهم إلى إعطاء أهمية قصوى للزراعة ومعاودة تنشيطها

ووفر هذا النشاط الزراعي البذور بصورة كبيرة في أبين، بالإضافة إلى تصدير هذه البذور إلى بعض المحافظات المحتاجة، وأبين لديها قطاع نباتي مربح إن وجدت النية الحقيقة لإعادة الزراعة بوفرة

أبين بحاجة إلى دعم حكومي لتشجيع الزراعة، وسيستغني الجميع عن مساعدات المنظمات، وهذا اكتفاء ذاتي يُحسب للبلاد ولأمنها الغذائي؛ إذ إن الأراضي المزروعة تراجعت وباتت عُرضة للسيول المتدفقة وكذلك تحويل الكثير من المساحات الزراعية الى التخطيط الحضري.

أما فيما يتعلق بزراعة القمح حصل تطور ملحوظ للبلاد ورافد اقتصادي ثمين للدولة، وهو محصول قومي للأمن الغذائي، صحيح هذه التجربة لم ترتقي إلى المستوى المطلوب، ولكن نستطيع القول إنها خطوة جيدة ينقصها المساندة للاستمرار بالجهد نفسه

في ظل الحرب الجارية، نشعر أن هذا إنجاز كبير نحو الاكتفاء الذاتي، وهناك جهود حثيثة تبذل من المزارعين رغم كل الصعاب التي وقفت أمامهم، وغياب التشجيع في الاستثمار بزراعة القمح، وطالبنا الجهات المختصة دعم ذلك، لكن للأسف باء كل ذلك بالفشل

لكن التجربة قيمة ومثمرة؛ لأنها بمبادرة ذاتية من الأهالي وبأدوات بسيطة، وهنا نشير إلى أن وجود الدولة إلى جانب المزارع مهم جدا، لاستصلاح الأراضي، وهي الدافع الرئيس في تطوير الزراعة، ومن دونها ستظل كافة الجهود شحيحة لإحداث نقلة نوعية في القطاع الزراعي

لا ننكر أن الصراع في البلاد هو العائق أمام التمدد الزراعي، وبسببه تحولت الأراضي الزراعية إلى ساحة حرب، وهو ما اضطر المزارعين إلى تركها، وظلت لسنوات تحت أزيز الرصاص مهملة، حتى خرجت القوى المتصارعة من المنطقة وعادت لها الحياة

ترك كثير من المزارعين أراضيهم الخضراء بعد الاجتياح المسلح لها، وانتقل بعضهم للمدن طلبًا للرزق، وقد اثرت الحرب على الزراعة، بشكل مباشر حيث أجبرت المزارعين على أن يتركوها خاوية على عروشها، وهذا الأمر تسبب في حالة إهمال كبير للأراضي وتركت لسنوات تقاوم الخراب والجفاف والإهمال.

بعد هذه السنوات من الإهمال، حاول المزارعون بجهود ذاتية إعادة ترميم الخراب الحاصل والبدء في نبش الأراضي بعد التأكد من سلامتها من متفجرات ومخلفات الألغام

الاهتمام بالأراضي الزراعية موجود لكنه ذاتي فقط. وبعد إعادة مكتب الإرشاد الزراعي والبحوث الزراعية ممارسة عملهم بعد الدمار شبه الكلي الذي طال القطاع الزراعي بسبب الحرب، بدأت الزراعة تأخذ منحى متصاعدا من التعافي، ولكن لن تكون هذه الجهود ذات قيمة فعالة في حال استمرار غياب الدعم من الدولة

المشاريع الخاصة تحدي لابد منه

د. فهمي شعبان
عميد كلية المجتمع سيئون

■ اننا في اليمن في وضع استثنائي يعاني كثير من المواطنين من قلة الدخل وخاصه في ارتفاع نسب التضخم وثبات معدلات الاجور بمستويات لم يسبق ان وصلت اليه من قبل، كل هذا جعل كثير من الاسر تتجه نحو المشاريع الخاصة البسيطة ربما على مستوى الفرد او الأسرة مع بعض لكي يتناسب دخلهم مع الانفاق، للأسف نحن لا توجد لدينا مؤسسات ثقافية تنشر ثقافة اكتشاف الجديد وثقافة المشروع الخاص، اما مسألة الامكانيات فقبل امتلاك المشروع لا يمكن ان ترى الامكانيات، الامكانيات ليست معدومة، المعدوم هي المشاريع.. اوجد مشروعك وستجد من يمولك

نضع في هذا المقال بعض النصائح والتوجيهات التي تساعدهم على الصمود في الظروف الحالية:

■ اولا: كيف تقلل مخاطر البدء في المشروع الخاص

ان كل مشروع لابد ان تقابله مجموعة من المخاطر حيث ان هناك قانون الاعمال يقول كلما زادت المخاطرة زادت الارباح والعكس صحيح، نضع امامك مجموعة من النقاط التي ممكن تساعدك على التخفيف من المخاطرة

1. حاول ان تكتسب خبرة في الادارة وفي نوعية المشروع الذي تخطط لان تبدأه، والخبرة ليست هي الطريقة الوحيدة للتعلم، ولكنها ما زالت خير معلم اجمع بين الخبرة وبين العمل والدراسة والمشاركة في المجموعات التجارية، وستكون بدايتك في اقامة مشروع ناجح بداية موفقة

2. قم بالتخطيط مسبقا فالخطوات التي يفخر بها اصحاب الاعمال يجب ان تتميز ببعد النظر وبالتخطيط الدقيق، ولذلك فخطة العمل المكتوبة تعد تامينا رخيص الثمن فسوف تساعدك في التركيز على الاجزاء المهمة في مشروعك وفي الاستخدام الحكيم لمواردك وستعمل على ان تجنبك الكثير من المتاعب

3. تأكد من حصولك على مساندة ودعم اسرتك. فبالرغم من أنك لا تكرس 168 ساعة اسبوعيا في العمل لمشروعك فسوف تظن اسرتك أنك تفعل ذلك. فإذا تفهمت اسرتك الوضع وكانت على استعداد لان تمدك بالمساندة المعنوية التي ستحتاجها في فترة البدء في المشروع وذلك لقضاء ساعات طويلة في المشروع فان فرصتك ستتحسن بصورة كبيرة جدا

4. كن على استعداد لان تكون مثابرا برغم التعب والإحباط الذي قد ينتابك احيانا. فقوة الاحتمال مهمة وكذلك الاصرار لأنه حينما تتعقد الامور (وسوف يحدث هذا) فمن السهل جدا ان تستسلم، فبداية المشروع دائما ما تكون صعبة وتحتاج جهد مضاعف فعليك بالصبر

5. استخدم الحقائق لكي تجسد افكارك وأحاسيسك قبل ان

تضعها موضع التنفيذ، فالقرارات المبنية على الحقائق هي قرارات صائبة اكثر من تلك المبنية على النزوات، اتذكر القول المأثور الذي يقول 'العجلة من الشيطان" وذلك الذي يقول 'انظر اين تضع قدميك' فهما ينطبقان ايضا على العمل والمشروع الخاص

6. اتبع نقاط قوتك واهتماماتك، فسوف تدعم حماسك. فاذا كنت تحب البيع ولكنك تكره مسك الدفاتر، فعين كاتبا للحسابات حتى تستطيع ان تفعل الاشياء التي تحبها. فمن الاسباب التي تدفعك الى اقامة مشروع ان تصبح قادرا على ممارسة مهاراتك واهتماماتك المفضلة

7. لا تخجل من ان تترك العمل، فإذا لم تكن افكارك صائبة، فلا تستمر لمجرد أنك لا تريد التخلي عن المشروع. فقد تستطيع ان تعدل خطة البدء في المشروع او ان تعمل مشروع اخر او ان تتغلب على العقبات التي تواجهك، فهناك فرق كبير بين الاصرار والحماقة

■ الخرافات الستة الخاصة بامتلاك المشروع الخاص

كثير من الناس يعتقدون ان المشروع الخاص ما هو الا تسلية وحرية مطلقة وهذا المفهوم ربما يكون أحد عوامل فشل وانهيار المشاريع الخاصة، ان امتلاك مشروع خاص ما هو إلا شي محاط بالكثير من الخرافات. لتقع في الاخطاء التالية التي تعتبر شائعة ولكنها خطيرة جدا قد تؤدي الى فشل المشروع وهي:

1. أستطيع ان اقوم بتمويل المشروع كله، وفي هذه الحالة فان نقص راس المال يعد المسبب الاكبر لفشل المشروعات الخاصة ويؤدي الى صرف غير مقنن للأموال فيكون المال المنفق اكثر من المال الداخل

2. أستطيع ان اعتمد على الدخل الذي يدره على المشروع بسرعة انس هذه الفكرة، فمعظم اصحاب المشروعات وجدوا انها تستغرق ما بين ستة أشهر الى سنة حتى تستطيع ان تدر عليهم عائدا مقبولا، فالمصاريف الاولية دائما ما تتفوق على العائد الاولي

> المشروع الخاص قد يكون مشروع تجاري أو خدمي أو اجتماعي أو سياسي

3. سأكون انا رئيس نفسي لن يحدث هذا فالمشروع وعملاؤه هم رؤساءك وسيجعلونك تعمل 60 ساعة او أكثر في الأسبوع، وهناك ايضا رؤساء اخرون: الموظفون- البائعون — مديرو البنوك — المستثمرون

4. سأصبح ثريا بسرعة، لن يحدث هذا فقصص الربح السريع اما قصص مزيفة (حيث يتم اخفاء السنين التي شهدت الإعداد) او قصص صعب حدوثها فالمشروعات الصغيرة طريقة عظيمة لتكوين ثروة ولكنها تستغرق وقتا. فقد لاحظ أحد الباحثين (ان أكثر من ثلث المشروعات التي تتطور بصورة ملحوظة لا تصل الى هذه المرحلة قبل عشر سنوات من ممارسة النشاط

5. ليس لدي ما اخسره. سأشترك مع اشخاص اخرين واستخدم اموالهم. كلام تافه، ان 'قناع الشراكة" يوجد فقط في احوال نادرة حين يكون المشروع ممولا تمويلا ضخما، ويكون قويا وكبيرا بالدرجة التي تجعل الدائنين مطمئنين بما فيه الكفاية

6. ان تكوين ثروة يتطلب وجود ثروة، هذه هي نصف الحقيقة، فالأفكار العملية الجيدة تجذب النقود في حين لا تفعل ذلك الافكار السيئة. ففي بعض المشاريع تكون عقبة البدء في العمل قوية لدرجة ان تصبح الحاجة الى رأس مال ضخم حتمية

تنمية الإيرادات

أ. حسين شيخ بارجاء
عضو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

بات الشأن الاقتصادي محل اهتمام متزايد خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد وما أفرزته الحرب طيلة السنوات الماضية من آثار كارثية على الوضع الاقتصادي وشحة الموارد المالية

ونظراً للأهمية القصوى لموضوع تنمية الموارد المالية نتناول في هذا المقال عرض بما تتكون منه الموارد العامة للدولة من أوعية رئيسية وما يتطلبه تنمية هذه الموارد والعمل على تطوير وتفعيل آليات التحصيل المتعلقة بهذه الأوعية.

وتمثل الموارد التالية أهم مصادر الإيرادات العامة للموازنة العامة الدولة

- الموارد النفطية من بيع النفط الخام وهذا المورد يشكل ما نسبته (59%) من موارد الموازنة العامة للدولة
- موارد بيع الغاز المنزلي المنتج من منشأة مأرب
- حصة الدولة من بيع الغاز الطبيعي المسال المنتج من حقول مأرب والذي كان يتم تصديره من منشأة ميناء بلحاف في محافظة شبوة
- حصة الدولة من إتاوات وضرائب الشركات العاملة في تنقيب واستخراج النفط
- حصة الدولة من أرباح الشركات والمؤسسات والهيئات الحكومية مثل شركات النفط والغاز ومصافي عدن ومصافي مأرب وشركات الاتصالات والتأمينات والبنوك المملوكة للدولة، والمؤسسات التجارية والصناعية مثل مصانع الأسمنت وغيرها
- الضرائب بجميع أنواعها وأهمها ضرائب الأرباح التجارية وضرائب المرتبات والأجور وغيرها
- الرسوم الجمركية للسلع المختلفة بكافة أنواعها
- رسوم الخدمات المتحصلة من الموانئ والمطارات والمنافذ البرية

أولاً: تنمية الإيرادات النفطية والغازية:

1- ينبغي التأكيد على أهمية التوريد للبنك المركزي اليمني لإيداع كافة المتحصلات من مبيعات المشتقات النفطية وذلك للحد من شحة السيولة وانعدامها من السوق

2- زيادة الإنتاج النفطي في حقول المسيلة في حضرموت

3- ضرورة استئناف الإنتاج النفطي في جميع حقول إنتاج النفط التي كانت عاملة قبل الحرب للاستفادة من العائد، والعمل على تصدير النفط من كافة الحقول في مأرب وشبوة وحضرموت عبر ميناء النشيمة في شبوة وميناء الضبة في الشحر

4- أهمية إعادة تشغيل منشأة بلحاف الحيوية، والعمل على إعادة تصدير الغاز الطبيعي المسال عبر هذه المنشأة

5- تفعيل تشغيل مصافي عدن لتكرير النفط وتكرير النفط الخام المحلي لتغطية الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية بدلاً من الاستيراد من الخارج

6- ضرورة إنشاء مصفاة لتكرير النفط بالمشاركة مع المستثمرين اليمنيين ويمكن أن تكون في محافظة حضرموت

7- تولي شركة النفط القيام باستيراد النفط فيما يخص الاستهلاك المحلي من خلال رفد الشركة بمبالغ معينة لشراء المحروقات والبيع للاستهلاك المحلي، وذلك حتى يتم السيطرة على شراء

الدولار من التجار من السوق، والقضاء على الاحتكار

8- التوسع في الاستثمار النفطي مثل التنقيب في مواقع جديدة أو حفر الآبار المكتشفة والمؤجلة

9- الحد من الفساد الذي يندرج تحت مسمى نفط الكلفة باعتبار هذا البند من أهم البنود التي تعمل على تآكل العائد من النفط

■ ثانياً: الإيرادات الضريبية:

لغرض تنمية الإيرادات الضريبية، هناك بعض الحلول نورد منها :-

1- إطلاق نظام إلكتروني لتقديم الإقرار الضريبي وبهذه الطريقة سيؤدي النظام إلى تحسين كفاءة تحصيل الضرائب وتقليل فرص التهرب الضريبي وعمل موقع إلكتروني خاص بمصلحة الضرائب لتلقي الشكاوى والاقتراحات

2- وضع التدابير اللازمة للحد من زيادة نسبة التهرب الضريبي ومنع تقديم أي مساعدة المكلفين بالتهرب ضريبياً وإهدار موارد الدولة و إخفاء بعض البيانات الضريبية التي من شأنها تقليل حجم الوعاء الضريبي وبالتالي انخفاض الضريبة المستحقة على المكلف أو بقبول واعتماد قوائم مالية غير صحيحة لا تعبر عن النشاط الحقيقي للمكلف أو بالقبول بالربط الذاتي هروباً من مسك الدفاتر والسجلات المحاسبية اللازمة بالرغم من المعرفة أن بعض هذه الشركات كبيرة ومكلفين ولديهم أنشطة فعالة

3- تخفيض الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لبدء أي نشاط تجاري مما يؤدي إلى توليد المزيد من الإيرادات الضريبية

4- أهمية القيام بإصلاح اقتصادي شامل والحد من الفساد الذي ينطوي على التهرب الضريبي والخصومات الضريبية غير المشروعة وصون الإيرادات الضريبية الحكومية التي تترك المالية العامة مثقلة بالأعباء وذلك من خلال سياسة عدم التسامح المطلق حيال كل مظاهر الفساد

5- الحد من اعتماد مصلحة الضرائب على البيانات الجمركية عند المحاسبة ضريبياً وبالتالي في حال عدم صحة تلك البيانات فإن ذلك سينعكس سلباً على الضرائب المستحقة على المكلفين وحرمان الخزينة العامة للدولة من مليارات الريالات

6- تعديل القانون الضريبي مما يؤدي إلى تبسيط النظام الضريبي وتخفيض المعدلات وإلغاء مجموعة من الضرائب المحلية البسيطة التي تولد إيرادات ضعيفة، وتعويض الإيرادات التي فقدت نتيجة انخفاض المعدلات الضريبية من خلال توسيع القاعدة الضريبية وامتثال أفضل وإنفاذ أكثر صرامة، حيث أن المبالغة في فرض الضرائب يؤدي إلى تثبيط القرار الاستثماري للأفراد والشركات

7- تنقية البيانات لتحديد العدد الحقيقي لممولي الضريبة على الدخل وحجم إيراداتها والضرائب المستحقة عليهم

8- مراجعة المعاملة الضريبية للسجائر والدخان وبعض السلع بما يحقق حصيلة إضافية للخزانة

9- وضع المعالجات اللازمة لضمان توريد ضريبة القات إلى الخزينة العامة للدولة

10- إصلاح المنظومة الإدارية بمصلحة الضرائب ووضع مستهدفات شهرية للحصيلة الضريبية مع إيجاد آليات المتابعة

■ ثالثاً: الإيرادات الجمركية:

هناك بعض الحلول المقدمة لتنمية الإيرادات الجمركية تهدف إلى الارتقاء بالخدمات الجمركية وتحسين الإيرادات والحد من التهريب والتهرب الجمركي لحماية أمن المجتمع وتعزيز الاقتصاد الوطني وهي كالتالي: -

1- العمل على الحد من تهريب البضائع وتحصيل الرسوم الجمركية على الواردات بشكل جاد وفعال

2- توحيد التعرفة الجمركية في جميع المنافذ والموانئ

3- اعتماد بعض المنافذ الجمركية عند الترسيم على أصول فواتير الشراء ووثائق الشحن بالرغم من أن البعض منها واضحة للعيان بأنها مزورة أو صور إسكانر من خلال ما وقفت عليه الهيئة في العديد من القضايا التي حققت فيها، علاوة على أن الأسعار المبينة في الفواتير غير حقيقية مقارنة بأسعارها في السوق الأمر الذي يؤدي إلى فقدان جزء كبير من الرسوم الجمركية والضريبية معاً كون الضرائب يتم احتسابها بنسبة من الرسوم الجمركية الأمر الذي يتطلب وضع التشريعات اللازمة لمنع ذلك وتحديد العقوبات لمن يخالفها

4- الالتزام بالمعاينة الحقيقية والفعلية والتوصيف الصحيح للسلع وفقاً لمسميات النظام المنسق وكذا التحري من

شهادات المنشأ والكميات والأوزان مما يؤثر على القيم الجمركية الخاضعة للرسوم بالإضافة إلى كتابة نتائج المعاينة الفعلية وتدوينها آلياً والاكتفاء بالمعاينة الشكلية من واقع المستندات المقدمة مما يؤثر سلباً على حجم الإيرادات الحقيقية لتلك السلع

5- تدني القيمة للأغراض الجمركية للعديد من السلع مقارنة بالأسعار السائدة في السوق علاوة على اختلاف أسعار السلع من جمرك لآخر

6- أهمية مراجعة الجانب الرقابي على أعمال التخليص سواء من قبل الإدارة المختصة أو من قبل الدوائر والمكاتب الجمركية وهناك العديد من مكاتب التخليص الجمركي في المنافذ الجمركية يمارسون أعمال التخليص بطريقة غير قانونية وبعض هذه المكاتب تابعة لموظفين في تلك المنافذ ناهيك عن فتح بعض البيانات الجمركية بأسماء مخلصين وليس بأسماء الشركات المستوردة مما يصعب متابعة وتحصيل الرسوم الجمركية والضريبية وبالتالي حرمان الخزينة العامة للدولة من الرسوم الجمركية والضريبية الحقيقية

7- ضرورة وضع حد لعملية التلاعب بالكميات والأوزان الخاصة بالبضائع قيد الترسيم بهدف الحصول على مكاسب مادية مما يؤدي إلى حرمان الدولة من مليارات الريالات الأمر الذي يتطلب وضع آلية مناسبة ورقابة صارمة لمنع مثل هذه التصرفات حيث ما تزال الهيئة تجري تحريات في العديد من هذه القضايا

8- الوقوف أمام إصدار الإعفاءات الجمركية لبعض التعاقدات والتوريدات الخاصة بالجهات الحكومية وبطريقة عشوائية ودون وضع ضوابط وقيود لها، الأمر الذي أدى إلى حرمان الخزينة العامة للدولة من مليارات الريالات بسبب استغلال بعض الموردين لتلك الإعفاءات وإدخال مواد وأجهزة ومعدات خارج إطار العقود والاتفاقيات المعفية

9- العمل على إعادة النظر في التراخيص الممنوحة للمخلصين الجمركيين والعمل على تطبيق كافة الشروط المتعلقة بمنح التراخيص

10- ضرورة القيام بالعمل على إعداد دراسة لرفع مبالغ الغرامات المفروضة في القانون على العديد من المخالفات الجمركية وتقديمها في مشروع تعديل للقانون

11- تعظيم دور تكنولوجيا المعلومات وإحكام الرقابة وتحسين أداء الخدمات من خلال منصات تكنولوجية متطورة وفاعلة، بغية تحسين جودة وكفاءة الخدمة المقدمة ورفع مستوى الشفافية والرقابة والتحول من الآليات التقليدية المتبعة في سلسلة الإجراءات وتطبيقاتها في القطاعات الجمركية للتدقيق والتفتيش بالمنافذ الجمركية، لتتم كل عمليات توزيع البيانات من خلال محركات إلكترونية مدعمة بتقارير إحصائية ومؤشرات رقابية للأداء

12- تدشين منظومة رقابة إلكترونية باستخدام كاميرات المراقبة لمراكز العمل الرئيسية بمنصات التفتيش والبوابات الجمركية وساحات التفتيش عبر شبكة متطورة تساهم في النقل المباشر والحي لكل العمليات داخل المنفذ الجمركي.

■ رابعاً: إيرادات المطارات والموانئ البحرية والبرية:

وهناك بعض المقترحات لغرض تنمية الإيرادات المتحصلة من المطارات والموانئ منها:

1- وضع آليات فعالة لضمان توريد جميع إيرادات المنافذ البرية والجوية والبحرية إلى البنك المركزي اليمني في عدن

2- العمل على زيادة قدرة الموانئ على المنافسة الإقليمية والدولية وتحقيق النمو المستمر في حركة مبادلة البضائع

3- إعادة فتح كافة المطارات للمسافرين بشكل كامل

4- تفعيل مطار عدن وميناء عدن على وجه الخصوص ليعمل بالطاقة المتاحة كونهما يمثلان إحدى المصادر لرفد خزينة الدولة

■ ملاحظات عامة:

بالإمكان أن تساهم الهيئة في تنمية الموارد المالية من خلال استخدام صلاحياتها القانونية وقد قامت الهيئة بحجز واسترداد الأموال إلى الخزينة العامة للدولة حيث سبق للهيئة أن تلقت بلاغات وقامت بالتحري والتحقيق في قضايا تهرب ضريبي من كبار المكلفين وعلى مدى سنوات مختلفة، وقامت الهيئة بالحجز التحفظي وفقاً لصلاحياتها القانونية في عدد من قضايا التهرب الضريبي بالتنسيق مع باقي الشركاء في المنظومة الوطنية للنزاهة

دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحد من الأزمة الاقتصادية والإنسانية في اليمن

د. محمد جمال الشعيبي
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
- جامعة عدن

أدى النزاع في اليمن، منذ مارس 2015 إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في البلد، مما جعل ملايين اليمنيين في حاجة ماسة إلى مساعدات عاجلة، وفقا لتقارير واحصائيات الأمم المتحدة حول الازمة، فهي تعد أكبر أزمة للأمن الغذائي في العالم، مع نزوح ملايين اليمنيين من منازلهم ومناطقهم جراء الصراع المستمر، وانهيار الخدمات العامة الأساسية، مثل الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والكهرباء، وتوقف دفع الرواتب، والانخفاض الحاد في الاقتصاد المرتبط بالتضخم المفرط، وانهيار أسعار الصرف، وتدهور الأنشطة الزراعية، وارتفاع أسعار الوقود، وكل ذلك تعرض ملايين الأشخاص الى فقدان سبل العيش، في ظل انعدام وجود حل سياسي

ومنذ بداية الازمة ومع اشتداد وتيرتها وتداعياتها، تدخلت الأمم المتحدة عبر هيئاتها ومكاتبها والوكالات التبعة لها وبرامجها المختلفة، في تنفيذ العديد من المشاريع للمساعدة في الحد من تأثير التداعيات المتعددة التي افرزتها الأزمة، وذلك من خلال خلق فرص كسب العيش، وتوليد الدخول، التي تمكن الأسر والأشخاص المستضعفين والمتضررين من الحرب، بما في ذلك النازحين داخلياً والنساء والشباب من شراء الاحتياجات الأساسية، مثل الغذاء، والرعاية الصحية والملابس والمياه، الى جانب إعادة تأهيل الأصول المجتمعية الأساسية والبنية التحتية لتوفير الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية وتحفيز الاقتصاد، وقد تعددت المساعدات الاقتصادية المقدمة لليمن، إلا أنه يمكن حصرها في نوعين من المساعدات هي مساعدات الأمن الاقتصادي للمجتمع ومساعدات التمكين الاقتصادي

أولا: المساعدة في توفير الأمن الاقتصادي للمجتمع.

ركزت هذه المساعدات الاممية على توفير حد معقول من الأمن الاقتصادي للمجتمع وللمعوزين تحديداً، بداية من خلق فرص كسب العيش وتوليد الدخل لشراء الاحتياجات الأساسية وإعادة تأهيل الأصول المجتمعية الأساسية، اذ

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مباشرة مع الحكومة والشعب اليمني منذ أكثر من 50 عامًا، وعلى الرغم من هذه الجهود التي يقوم بها، إلا أن الصراع أدى إلى أزمة إنسانية غير مسبوقة، حيث ان ما يقرب من 80%، من اليمنيين بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، و10 ملايين شخص على شفا المجاعة، وأكثر من 3 ملايين مشردون، وتحتل اليمن المرتبة 178 على مؤشر التنمية البشرية، مقارنة بالفترة السابقة قبل الحرب حيث كانت في المرتبة 153، وفي ضوء الحاجة الملحة والواسعة الانتشار، أنشأ البرنامج الإنمائي مكاتب فرعية في عدن والحديدة والمكلا، ويقف إلى جانب اليمن بهدف اعادة البناء بشكل أفضل، حيث قام البرنامج بتوسيع نطاق الاستجابة للأزمات الطارئة، وبناء قدرة المجتمعات الريفية على الصمود، من خلال نهج يبدا من القاعدة إلى القمة، يعمل مع الأنظمة المحلية على تعزيز قدرات المؤسسات على استئناف تقديم الخدمات بشكل تدريجي وتوسيع نطاقها، حيث استهدفت البرامج الموسعة الى جانب التخفيف من تأثير الأزمات المتعددة من خلال استعادة سبل العيش، وإعادة تأهيل الأصول الإنتاجية، وتعزيز تقديم الخدمات، وتحسين الوصول إلى التمويل والأسواق، أيضا تقديم التمويل لمؤسسات التمويل الأصغر حتى تتمكن من تقديم الخدمات لعملائها، وإعفاء الشركات الصغيرة المتأثرة بالأزمة من ديونها، وفي مجال الطاقة ومع استمرار نمو الطلب على مصادر الطاقة الموثوقة اسهم في تقديم حلول الطاقة الشمسية للمجتمعات المحلية لتحسين سبل العيش، والخدمات في القطاعات ذات الأولوية، اذ ان الطاقة الشمسية هي وسيلة مستدامة ومنخفضة التكلفة، كما أنه يخفف من الآثار البيئية السلبية للاعتماد على الوقود والاستخدام الكثيف للأخشاب والفحم

وفي ظل استمرار الحرب عمل البرنامج الإنمائي وما زال يعمل ضمن الفريق القطري للأمم المتحدة في اليمن، الذي ينسق بين المساعدات الإنمائية المقدمة من قبل جهات مختلفة بمنظمة الأمم المتحدة، وتطوير إطار المنظمة للتعاون الإنمائي المستدام، اذ يمكّن هذا الإطار من العمل كوحدة واحدة في دعم أولويات التنمية في اليمن في ظروف الأزمة، وبناءً على تفويضات وإشراف الفريق القطري، شارك البرنامج في فرق ومجموعات عمل محورية، شملت فريق الأمم المتحدة الإنساني القُطري، وفريق إدارة عمليات الأمم المتحدة، والفريق المنسق للتحويلات النقدية، ومجموعة نتائج إطار التعاون الإنمائي المستدام، حيث تعتبر هذه المجموعة مسؤولة عن مراقبة تنفيذ برامج (UNSDCF)، وتتكون المجموعة من أربع مجموعات فرعية، هي الأمن غذائي، والتنمية المحلية، والاقتصاد الشامل، والخدمات الاجتماعية

وكانت الأمم المتحدة قد أعلنت عن الاطار الاستراتيجي الانتقالي 2017-2019م، الذي احتوى على عدد من الاهداف منها تخيف أثر النزاع الحالي على الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والحفاظ على المرونة الاقتصادية، حيث كان من ضمن النتائج المترتبة عن هذا الاطار الحفاظ على الوظائف المهمة والاساسية لمؤسسات الدولة على الصعيدين المركزي والمحلي، والمساهمة في بناء الثقة بين اطراف النزاع، واستمرار تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية الى عموم السكان، وزيادة الاعتماد على الذات اقتصادياً من خلال قيام المجتمعات المحلية بإدارة التهديدات الخارجية والمخاطر والصدمات بشكل أفضل وتعزيز التماسك الاجتماعي، أيضا ضمان القيادة الفعّالة ومشاركة المرأة والشباب والمجتمع المدني وتعزيز مساهمتهم في تحقيق السلام والأمن في اليمن

والى العام 2020م، وعبر برنامجها الإنمائي استمرت الأمم المتحدة في تقديم المساعدات الاقتصادية والتنموية لليمن، اذ حققت إنجازات مختلفة التأثير على المجتمع، منها الذي يتصل بالاقتصاد كدعم الأمن الغذائي والمالي للمشاريع المنفذة، وتجهيز السلطات المحلية لتخطيط وتنسيق ومراقبة تقديم الخدمات ذات الأولوية بشكل أكثر فعالية، وذلك في سبيل تحقيق عدد من الأهداف المتمثلة فيما يلي:

1. تعزيز الأمن المالي من خلال أنشطة مدرّة للدخل وتحديث أو استبدال الأدوات اللازمة المستخدمة في العمل والموارد
2. تعزيز قدرة السلطات المحلية

على تقديم الخدمات الأساسية من خلال تخطيط وتنسيق أفضل
3. مساعدة أكثر المجتمعات تضرُراً للوصول إلى الخدمات العامة وشبكات الأمان الاجتماعي
4. إصلاح وتجهيز مركز التدريب التابع لميناء الحديدة، كذلك تقييم موانئ البحر الأحمر وشراء معدات عاجلة لميناء الحديدة بما في ذلك إصلاح رافعتين بحريتين

وفيما يتعلق بالإنجازات التي حققها البرنامج في مجال بناء قدرات المجتمعات والسلطات المحلية لتخطيط وتحقيق أهدافها بشكل أفضل، تم إنشاء وإعادة تنشيط 230 مجلس تعاون قروي، وتصميم 230 خطة مرونة مجتمعية من قبل مجالس التعاون القروية، وتنفيذ 789 مبادرة مجتمعية ذاتية، وتنفيذ 257 بدعم مادي، أيضا تدريب 1,952 شخص على المهارات الحياتية، وتدريب 9 فرق إدارية من السلطة المحلية، وخلال الفترة بين يناير 2019م، ويونيو 2020م، جرى توفير أكثر من 2.3 مليون يوم عمل للمتضررين من الأزمة، وتشغيل حوالي 102.000 من أفراد الأسر الضعيفة في برامج النقد مقابل العمل، الذي يستفيد منها بشكل غير مباشر أكثر من 600.000 فرد، أيضا حصول أكثر من 2.2 مليون شخص على خدمات المياه والتعليم والطرق المحسنة، كذلك إعادة ترميم وتجديد 1600 فصل دراسي، وتحسين 191 كيلومتراً من الطرق، وحصول أكثر من 342.900 شخص على مصادر الطاقة الشمسية بما في ذلك 35 مدرسة، و101 مرفق صحي، وفي القطاع الزراعي تم بناء واستصلاح أكثر من 8.529 هكتار من الأراضي الزراعية، وفي جانب التخلص من الاضرار التي افرزتها الحرب تم تطهير 4.8 مليون متر مربع من الأراضي، وإزالة أكثر من 100.000 جسم من المتفجرات

وفي الربع الثاني من العام 2021م، حقق البرنامج إنجازات في دعم سبل العيش والأمن الغذائي في اليمن (الصمود الريفي 2)، وإنعاش سبل كسب العيش، وبناء قدرات صيادي الأسماك من أرباب الأسر في محافظتي عدن وحضرموت، ومشروع بناء سبل العيش القادرة على التكيف وتحسين خدمات الحماية للمجتمعات المتأثرة بالصراع في عدن ولحج، حيث تمثلت الإنجازات التي حققها البرنامج خلال تلك الفترة في تعزيز القدرة الشرائية للمجتمعات المتضررة، أيضا استعادة البنية التحتية المجتمعية من خلال حصول العمالة على فرص عمل مؤقتة، حيث استفاد أكثر من 10,260 شخص من أنشطة النقد مقابل العمل بشكل مباشر، وأكثر من 37,580 شخص بشكل غير مباشر، واستصلاح 371هكتار من الأراضي الزراعية

كما قام البرنامج بدعم عملاء التمويل الأصغر على استعادة أعمالهم التجارية التي كانت في كثير من الحالات مصدر دخلهم الوحيد، حيث أظهرت نتائج دراسة أجرتها شبكة اليمن للتمويل الاصغر، والتي استهدفت عينة من عملاء التمويل الأصغر في 10 محافظات، أن 72٪ من الرجال المستهدفين و63٪ من النساء، أبلغوا عن زيادة في الدخل، حيث ان 81٪ من عملاء التمويل الأصغر يوظفون ما لا يقل عن ثلاثة عمال في كل مشروع، كما حافظ أكثر من 87%، من المستفيدين على مشاريعهم واستمروا في العمل على الرغم من الظروف القاسية والتحديات التي تواجه الشركات الصغيرة، وبلغت نسبة قطاعات الأعمال المستفيدة من المشروع 34٪ تجارية، و23٪ صناعة خدمات، و21٪ مواشي، و18٪ صناعة يدوية، و4٪ زراعة

ومن أوجه الدعم الاخرى التي تقدمها الأمم المتحدة المساعدات الغذائية، وذلك عبر صندوق المساعدات الغذائية الذي يعد أحد الاذرع المهمة في الجانب الإنساني، وتفيد تقارير الصندوق ان برنامج المساعدات الغذائية الذي قدمها اسهمت في تخفيف اثار الازمة من خلال توزيع المواد الغذائية، حيث توسع نشاط الصندوق ليشمل اكثر من 12 مليون شخص، وذلك من خلال توزيع المواد، وتزويد المستهدفين بالقسائم التي تمكنهم لاحقا من استخدامها في متاجر التجزئة في المناطق التي تفتح فيها المحلات التجارية، حيث كانت تحصل كل اسرة مكونة من عدد من الافراد على حصة شهرية، الان ان البرنامج استبدل تلك القسائم بعد ذلك بطريقة أخرى تقوم على تلقي الأشخاص مباشرة تحويلات نقدية شهرية تعادل 12 دولار عن كل فرد، وهو ما يوفر السيولة في الاقتصاد المحلي،

كما يقدم دعما غذائياً لأكثر من 3 مليون امرأة وطفل دون سن الخامسة

■ ثانيا: تنفيذ خطط وبرامج التمكين الاقتصادي.

مما يجدر الحديث عنه حول اليمن أن المساعدات الأممية للتمكين الاقتصادي اتت في مضمار تدخلات برنامج التعافي الاقتصادي والتنمية، وهذه التدخلات مترابطة ومكملة لبعضها البعض، من حيث أنها وإن بدت مهتمة بتفاصيل تخص حياة الناس وبالأصول الإنتاجية والبنى التحتية وغيره، إلا أن آثارها تتغلغل إلى منشآت البنيان الاقتصادي للمجتمع الخاصة والعامة، المنضوية في قطاعات الاقتصاد الكلي للبلد، إذ أن تعافي هذه القطاعات يمنح المجتمع القدرة على الصمود الاقتصادي والابقاء على القطاعات الأساسية بالاقتصاد المولدة للناتج المحلي

ويعد البرنامج خطوة متقدمة في تمكين أفراد من المجتمع ليصيروا فاعلين في الاقتصاد، وبعد ما تعرض له الاقتصاد اليمني من اضرار، ارجعت برامج التمكين خطوة إلى الوراء، الامر الذي برز في التعديل الذي طرأ على إطار الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حيث أصبحت الأولوية للفئات السكانية الأكثر عرضة للاستبعاد الاقتصادي وعدم الأمان الاقتصادي، حيث أن الحرب أدت إلى أزمة إنسانية غير مسبوقة، وذلك يؤكد وجهة نظر الأمم المتحدة بشأن الاستبعاد الاقتصادي الذي شهدته اليمن بزمن الحرب، ليس فقط للعاملين، بل حتى منشآت القطاع الخاص العاملة في مجال الصناعات الخفيفة، وقطاع الزراعة، وأصحاب المهن الحرة وغيرهم، وإزاء ذلك قدمت مساعدات في سبيل دعم التمكين الاقتصادي من خلال دعم العديد من المشروعات

أ- دعم وتعزيز المرونة المؤسسية والاقتصادية

تم تصميم المشروع لدعم مرونة أنظمة الحوكمة المحلية، بهدف تعزيز مرونة وتعافي المجتمعات المتضررة من النزاع، حيث اعتمد المشروع على تقييم النزاع الذي طال أمده والتحركات السكانية الضخمة في جميع أنحاء البلاد، التي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والأطفال، ولا يمكن أن تعتمد مرونة السكان المحليين فقط على المساعدة الذاتية أو الخارجية، اذ انه من الضروري أيضًا أن تكون السلطات المحلية قادرة على تنفيذ مهمتها بشكل أكثر فاعلية من حيث القيام بالمهام الأساسية، وتقديم الخدمات الأساسية، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي والاحتياجات الطارئة مثل حل النزاعات، والمساعدة الانسانية، وإدارة الكوارث، ودعم النازحين، وعلى الرغم من الوضع غير المستقر، أثبتت

السلطات المحلية أنها صامدة بشكل ملحوظ في مواجهة الآثار الطويلة للصراع، لكن سيكون لمزيد من التدهور آثار خطيرة على استدامة المساعدة والانتعاش واستمرارية أي تسوية سياسية وتحوّل في المستقبل، وتؤدي الفجوات المتزايدة في نظام الحكم المحلي في القدرات والموارد والنتائج في جميع أنحاء البلاد إلى خلق عدم استقرار مؤسسي واقتصادي شديد يهدد بإطالة فترة النزاع

وطوّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعاً منظماً وممنهجاً للسلطات المحلية للمساعدة في الحفاظ على أداءها وتعزيزه وتوسيعه، حيث استهدف المشروع ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لليمنيين، لا سيما للفئات الأشد فقراً وضعفاً، واستجاب للتحديات التنموية الحاسمة، والتي يحرص البرنامج الإنمائي على بناء الشراكة القائمة مع الاتحاد الأوروبي والعمل بشكل وثيق لتحقيق الاستقرار والسلام والتنمية في اليمن والمنطقة، التعبير عن التزامه بدعم الاستجابة للأزمة الإنسانية، وفي نفس الوقت دعم تنفيذ رابطة الإنسانية والتنمية والسلام من خلال تعزيز القدرة المؤسسية والاستقرار الاقتصادي على المستوى المحلي، ودعم الشركات الصغيرة وتحسين الوصول إلى الفرص الاقتصادية للنساء

كما استهدف المشروع تعزيز قدرات السلطة المحلية على الاستجابة لاحتياجات المجتمع من الخدمات بطريقة شاملة وخاضعة للمساءلة، وتحسين قدرات مقدمي الخدمات العامة لتوسيع نطاق الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفاً، وتقوية العلاقات المركزية والمحلية والأفقية بين أصحاب المصلحة في الحكم المحلي، وتعزيز فرص التعاون بين الشركات متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل الأصغر العاملة في سلاسل القيمة، وزيادة الوصول الآمن إلى الخدمات المالية للوكلاء الاقتصاديين في سلاسل القيمة الواعدة

وفيما يتعلق بالإنجازات حقق مكون المرونة المؤسسية، الإنجازات التالية:

1. تم تمكين السلطات المحلية من الاستجابة لاحتياجات المجتمع من خلال تحسين قدرات 548 عضواً 25% نساء، من فرق التيسير للمحافظات والمديريات في 45 مديرية مستهدفة بطريقة تكاملية وتشاركية فيما يتعلق بالتخطيط، وإعداد الموازنات، والتنفيذ
2. كذلك قامت 41 مديرية في 9 محافظات بإنتاج خطط تنموية محلية تراعي النوع الاجتماعي من خلال العملية التشاركية والشاملة المذكورة أعلاه.
3. تجهيز أكثر من 40 مشروعاً محلياً ذا أولوية ضمن41 خطة، حيث استفاد منها أكثر من 1.6 مليون شخص، مما أتاح لهم الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم، والطاقة المتجددة، والتحسينات البيئية، والصحة والصرف الصحي، والمياه، والأسواق
4. تم تقديم أدوات وأدلة ومناهج موحدة يمكن استخدامها خارج الـ 47 مديرية المستهدفة ولكل عملية تخطيط سنوي يتجاوز فترة المشروع
5. تم تدريب 375 شخص من أعضاء منظمات المجتمع المدني و432 شخص من أعضاء اللجان المجتمعية على الحكم المحلي والمواضيع المراعية لحساسية الصراع
6. دعم المشروع أيضاً مكاتب التعليم على المستوى المركزي والمحافظات والمديريات بأنظمة إدارة البيانات، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

وفي مكون المرونة الاقتصادية حقق المشروع الإنجازات التالية:

1. تم تحديد 7 قطاعات من سلاسل القيمة بالتعاون بين القطاع الخاص والسلطات المحلية في عدن وحضرموت، مثل الملابس والتمور وتصنيع الأسماك والصحة والعسل والقمح، لتلقي الدعم
2. تمكن 680 شخص من صغار المنتجون، و249 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، و16 جمعية أعمال، و7 شركات رائدة من تطوير خطط لاستمرارية الأعمال وخطط الأعمال عالية الجودة بفضل مهاراتهم التجارية والتقنية المعززة
3. حصل عدد 501 شخص من صغار المنتجين على منح (150 في مجال التمور، 100 في مجال الحناء، و251 في قطاعات الخضار في حضرموت)
4. حصلت عدد 106 شركة صغيرة ومتوسطة على منح جزئية
5. يستفيد أكثر من 2,000 مزارع من إنشاء أربع قنوات للري
6. تم تحديد عدد 5 بنى تحتية للأسواق من خلال عمليات تشاركية

تشمل القطاع الخاص وغرفة التجارة والسلطات المحلية (عدن وحضرموت وصنعاء)

ب- التمكين الاقتصادي للشباب وللمرأة والأسرة

تماشياً مع استراتيجية المساواة بين الجنسين والخطة الاستراتيجية للشركات، ومن خلال الخطط متعددة القطاعات، عزز برنامج الإنعاش الاقتصادي والتنمية وصول النساء والفتيات إلى الخدمات الأساسية، وتوفر فرص العمل في حالات الطوارئ، وفرص كسب الدخل وكسب الدخل لمعالجة العقبات الهيكلية أمام المساواة بين الجنسين وتمكين النساء اقتصادياً، كما عمل مشروع دعم وتعزيز المرونة المؤسسية والاقتصادية على تبسيط المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة من خلال ضمان تنفيذ كلاهما في جميع مراحل البرنامج مع الاعتراف بالحواجز الاجتماعية والثقافية التي تواجهها المرأة في اليمن، كذلك تعزيز دور المرأة والشباب في عملية التخطيط التنموي، كما ساعد على تقليل الفجوة لمشاركة المرأة في هيكل الحكم المحلي في اليمن من خلال إشراك النساء والشباب في كل من فريق التيسير للمحافظات، وللمديريات، لا سيما في مأرب حيث توجد مشاركة أقل، حيث ركز على بناء المهارات الفنية وخاصة في المجالات التي تراعي النوع الاجتماعي والشباب، وتنفيذ تحليل خاص بالنوع الاجتماعي يقوم بقياس تأثير الصراع على التغيير في أدوار واحتياجات النساء، والرجال، والفتيات، والفتيان

واستهدف من هذه الجهود تشجيع السلطات المحلية على عكس احتياجات المجتمع وخاصة النساء والشباب، بطريقة دقيقة وشاملة في خطط التنمية المحلية، وقد أدى ذلك إلى انعكاس احتياجات المرأة والشباب في خطط الحكومة المحلية، وبناء أو إعادة تأهيل المدارس ومستشفيات الأمومة والطفولة والمراكز المهنية للمرأة وإعادة تأهيل المعاهد الفنية للشباب

أيضا إشراك المرأة في سلاسل القيمة، حيث ساعد البرنامج على تعزيز مشاركة المرأة في سلاسل القيمة اليمنية من خلال تدريبها على انتاخ منتجات جديدة ذات قيمة مضافة وربطها بشركة رائدة تساعد في الترويج للمنتجات وتسويقها وتوزيعها، وتشمل قطاعات سلسلة القيمة التمور وتجهيز الأسماك والحناء والعسل ومنتجات أخرى، إضافة الى تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمكين الفتيات والنساء، وذلك من خلال إعادة تأهيل البنى التحتية الخدمية الأساسية كالمدارس والمرافق الطبية، والصرف الصحي، ومرافق المياه، وغيرها، والتي تمكن الفتيات والنساء من المشاركة بشكل نشط في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية بفضل هذه الخدمات الأساسية المحسنة

حيث تمثلت الإنجازات التي حققها المشروع في مجال تمكين المرأة بآلاتي:

1. مثلت الفتيات ما يقرب من 80% من الطلاب المستفيدين من مبادرات البنية التحتية للتعليم
2. تضمن مشاركة المرأة بنشاط (أكثر من 25%) في فرق التيسير للمحافظات والمديريات أخذ احتياجات النساء والشباب في الاعتبار أثناء تطوير الخطط التنموية للمديريات وقوائم الأولويات، إلى جانب معايير الاختيار النوع الاجتماعي، أدى ذلك إلى زيادة استجابة النوع الاجتماعي للخدمات الأساسية مثل تعليم الفتيات، والخدمات الصحية للأمومة والطفولة، والمراكز المهنية للمرأة، وإعادة تأهيل المعاهد الفنية للشباب
3. نتيجة لورشة العمل المخصصة للسيدات في حضرموت، أنشأت سيدات الأعمال في سيئون اتحاداً نسائياً يروخ لمشاريع نسائية. سيساعد تسليط الضوء على دورهم في المجتمع على زيادة تمثيلهم وتأثيرهم على سياسات وقرارات الحكومة المحلية
4. شاركت أكثر من 65 امرأة من الكيانات المدنية والتجارية في اختيار القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية التي للدعم المقدم من مشروع سيري
5. ساعد المشروع في وضع حجر الأساس لتأسيس ملتقى سيدات الأعمال في حضرموت من خلال تقديم الدعم للبناء المؤسسي والتخطيط الاستراتيجي، ليتمكن من إنشاء هيكل إداري قوي وخطة عمل جيدة للملتقى
6. تمكنت 81 امرأة، بدء أعمالهن الخاصة بفضل تنمية القدرات في أنشطة سلسلة القيمة، والحصول على منح للشركات الناشئة والشراكة مع شركات رائدة لتسويق منتجاتهن

ومن المساعدات الأخرى التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في اليمن، تقديم التمويل للنساء لتشجيعهن على دخول الأسواق المحلية، وتنمية أعمالهن التجارية الصغيرة، والعمل بشكل مستقل، اذ انه خلال فترة من الفترات ساعد هذا الدعم، أكثر من 400 شركة صغيرة ومتوسطة يقودها حرفيون من النساء الذين ينتجون منتجات الحرف اليدوية، وينقلنا ذلك إلى مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية والاجتماعية وخصوصا المساعدات المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمتضررين من الحرب الرجال والنساء على حد سواء، حيث وصل الدعم إلى ما هو أبعد من المدى القصير مع التركيز على الحلول التنموية المستدامة طويلة الأجل التي تمكّن المرأة من أن تصبح عوامل تغيير فعّالة في مجتمعها، من خلال الأساليب المبتكرة، كما عزز برنامج الإنعاش الاقتصادي والتنمية وصول المرأة إلى قطاعات جديدة بما في ذلك سلسلة قيمة الطاقة الشمسية وإدارة النفايات وقطاع مصايد الأسماك مع إشراك الرجل لدعم هذه الأدوار الجديد

■ ثالثا: خطط الاستجابة الطارئة لمواجهة الازمات الاقتصادية والانسانية

من بداية الازمة والأمم المتحدة تضع خطط للاستجابة الطارئة لمعالجة الأوضاع الانسانية والاقتصادية المتدهورة نتيجة لانهيار مؤسسات الدولة، وتطلب من المجتمع الدولي وأصدقاء اليمن والمانحين التفاعل مع هذه الخطط،

1- خطة الاستجابة الإنسانية للعام 2014م، والتي قدرت بمبلغ 595 مليون دولار، نفذ منها 290 مليون دولار وذلك ما نسبته 49%

2- خطة الاستجابة للعام 2015م، والتي قدرت بمبلغ 1.6 مليار دولار، استطاعت جمع 775 مليون ودولار ما نسبته 49%

3- خطة الاستجابة للعام 2016م، والتي قدرت بمبلغ 1.63 مليار دولار، تم حشد 980 مليون دولار ما نسبته 60% منها، وخطة الاستجابة الإنسانية للعام 2017م، والتي قدرت 2.3 مليار دولار نفذ منها 1.62 مليار دولار بنسبة 70.5%

4- خطة الاستجابة للعام 2018م، والتي قدرت بمبلغ 2.96 مليار دولار، جمع منها 1.35 مليار دولار

5- خطة الاستجابة الإنسانية للعام 2019م، والتي قدرت بمبلغ 4.2 مليار دولار، جمع منها 206 مليار دولار

6- خطة الاستجابة الإنسانية للعام 2020م، والتي قدرت بمبلغ 3.38 مليار دولار، وجمع منها 1.70 مليار دولار ما نسبته 50%

7- خطة الاستجابة الإنسانية للعام 2021م، قد قدرت بمبلغ 4.27 مليار دولار

وقد ركزت خطط الأمم المتحدة على القضايا الأساسية مثل حماية المدنيين، واستعادة الخدمات الأساسية والمؤسسات، وتوفير سبل العيش، والاحتياجات الاساسية للبقاء على قيد الحياة، وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد

مصادر:
1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمم المتحدة في اليمن، متاح على الرابط: https://www.undp.org/ar/yemen/undp
2. الموقع الرسمي للأمم المتحدة في اليمن: https://yemen.un.org/
3. شبكة اليمن للتمويل الأصغر، متاح على الرابط: http://yemen-network.org/ar/
4. برنامج الغذاء العالمي، الأمم المتحدة، 2019م، متاح على الرابط: https://ar.wfp.org/conutries/yemen-ar
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع تعزيز المرونة المؤسسية والاقتصادية في اليمن، متاح على الرابط: https://www.undp.org/ar/yemen/projects-fy-alymn
6. الأمم المتحدة خطة الاستجابة الإنسانية 2021م، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية باليمن، صنعاء — اليمن، 2021م

دولارة الرواتب

إعداد: سارة خدابخش
محاضر في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

■ بقراءة سعر الصرف والارتفاع المتصاعد فيه نجد أن قرار التعويم الحر في ظل الظروف والإضطرابات الأمنيه والسياسية والتراجع الاقتصادي الذي يشهده البلد لا يتناسب مع الوضع الاقتصادي اليمني خاصة وإن الاقتصاد اليمني يتسم بكونه اقتصاد ريعي لا يتميز بأي عملية إنتاجية بالتزامن مع إيقاف تصدير البترول والذي كان يتذبذب إنتاجه وتصديره في الفترة التي سبقت إيقاف تصديره لأسباب أمنيه وسياسية؛ وفي هذه الفترة -ماقبل عيد الأضحى- وبالتزامن مع زيادة المعروض النقدي من العملة الأجنبية الذي يتفق مع النظرية الاقتصادية لقانون العرض والطلب فإنه لابد من انخفاض سعر الصرف لزيادة العرض

ولكن يبدو وأن بعض القوانين الاقتصادية غير قابلة للتطبيق في هذه البلد وفي المقابل كان سعر الصرف في تزايد متصاعد مصاحباً لكل مزاد يقيمه البنك المركزي لتحويل العملة لسيولة لصرف الرواتب بسبب أزمة السيولة المحلية، وبالإضافة لما سبق لقرارات البنك المركزي في سحب العملة القديمة من الأسواق حيث أدى ذلك لزيادة قيمة العملة القديمة وتدهور قيمة ريال الشرعية بالمقابل لزيادة الطلب على العملة القديمة — قانون العرض والطلب يتناسب وحالات خاصة فقط - فالعديد من التبعات والقرارات تعود فقط على تدهور قيمة العملة الوطنية التي يتحملها المواطنون بشكل مباشر من ضعف وفقدان القيمة الحقيقية لرواتبهم بسبب إلغاء الطبعة وتبديلها بالطبعة الجديدة وزيادة الإصدار النقدي من قبل، والتعويم الحر والمزادات للعملة الصعبة وغيرها من القرارات التي حُصرت في مناطق الشرعية فقدت الحكومة رصيدها من النقد الأجنبي لكون سعر الصرف يدور في دائرة من القرارات غير المدروسة بشكل كامل فكل قرار يتأخذ يجب أن يدرس أثره في كافة الجوانب والتبعات التي ستعود عليه لربما لم يكن التدهور في قيمة العملة سيصل إلى هذا الحد

ونجد أن هنالك بعض الدول -مثل العراق ولبنان وغيرها- قد عمدت على حل مشكلات تدهور قيمة العملة الوطنية الخاصة بها وتأثيرها المباشر على موظفي الدولة من خلال دولارة الرواتب،

وهذا يعني أن يتم تسليم الرواتب للموظفين بالدولار بدلاً من العملة الوطنية التي تفقد قيمتها -كل يوم وليس كل شهر- في بلدنا- حتى تقوم بحماية الموظفين من تقلب سعر الصرف وتحافظ على ما يمكن إنقاذه من القيمة الحقيقية للرواتب

فما هي إيجابيات وسلبيات دولارة الرواتب بشكل عام:

الرد	الإيجابيات	السلبيات	الرد
إن تحويل العملة إلى الموظفين كرواتب بشكل مباشر اللذين بدورهم يقومون بصرف هذه العملة مما يزيد من المعروض النقدي ويقلل من سعر الصرف وبالتالي تعود العملة إلى البنك عبر المصارفة.	تحويل النقد الأجنبي إلى الرواتب مباشرة	فقدان النقد الأجنبي	في الواقع يقوم البنك المركزي بعمل مزادات لبيع العملة الأجنبية لأجل الحصول على السيولة لدفع الرواتب مما يؤدي إلى زيادة سعر الصرف.
عند القيام بدولارة الرواتب فإن ذلك يلغي سيطرة التجار على العملة الأجنبية.	فقدان التجار السيطرة على سياسة البنك النقدية	فقدان البنك لاستقلالية السياسية النقدية	عند عمل المزادات فإن التجار هم من يقومون بشراء العملة وبذلك أيضاً يفقد البنك استقلالية سياسته النقدية.
عند ضخ الرواتب بالعملة الصعبة فإن ذلك سيعمل على تقليل العملة المحلية وسحبها من الأسواق وبالإضافة لتقليل سعر الصرف من خلال زيادة المعروض من النقد الأجنبي ستساعد كل هذه الإجراءات على الحد أو تقليل مشكلة التضخم.	تقليل التضخم	تفاقم مشكلة التضخم	حيث يسعى البنك لسحب العملة المحلية لتقليل التضخم وذلك عبر المزادات لسحبها ولكان مايحصل هو أنه يفقد النقد الأجنبي ويعاود ضخ العملة المحلية على شكلٍ رواتب وفي هذه الحالة فإن ذلك لايعد حلاً لعلاج التضخم.
تحسين الأوضاع المعيشية للموظفين والمواطنين.	تقليل الركود الاقتصادي	غياب الاستثمارات الأجنبية	لا توجد لدى الدولة أي استثمارات قد تعود عليها بالنقد الأجنبي بالعكس فإنها تستمد العملة من خلال الودائع والإعانات.
يمكن ملاحظة وتتبع عملية صرف العملة والتجار اللذين يحاولون جني أكبر قدر من العملة الأجنبية من خلال رفع سعر الصرف بالإضافة إلى دور جهاز الرقابة في متابعة النشاط المصرفي لهم بالإضافة إلى قرارات إلغاء التحويلات بالعملة الأجنبية للمناطق التي لا تسيطر عليها الشرعية ومنع التحويلات من الخارج لها وحصرها على التحويلات بالعملة الوطنية فقط	تجنب والمساعدة على ملاحظة وتتبع فئات التجار المشتبهين بتهريب وغسيل الأموال لمناطق غير الشرعية	تهريب وغسيل الأموال لمناطق غير الشرعية	لا يمكن تهريب وغسيل الأموال لرواتب الموظفين التي لا تبلغ قيمتها أكثر من الـ 100$ كحد أعلى للغالبية العظمى ولكن تتم هذه العملية على المبالغ الضخمة التي قد يتم التحصل عليها من المزادات.
دولارة الرواتب ستعمل على انخفاض سعر الصرف للعملة الأجنبية بالإضافة إلى إجبار التجار الجزئيين بالعمل من خلال العملة الوطنية مما يساعد على ضبط وإعادة الثقة بالعملة الوطنية	إعادة قيمة العملة الوطنية يتبعها إعادة الثقة التي فقدت بقيمتها	طمس هوية العملة الوطنية وإلغاء تعزيز الثقة بالعملة	عند فقدان العملة الوطنية لقيمتها وارتفاع سعر الصرف غير المسبوق فإن ذلك يعمل على إلغاء تعزيز الثقة بالعملة الوطنية.

فمشكلات سعر الصرف وغياب القيمة الحقيقية للرواتب مشكلات قد تجذرت ولا عودة فيها وفي ظل الإنتظار الطويل لسياسات الإصلاح التي لم تأتِ وإن جاءت فإنها تزيد من تأصيل المشكلات، إذ أن تحسن الاقتصاد يرتبط بالإنتاج غير الموجود والاستثمارات التي لن تأتِ في ظل الأزمة السياسية والأمنية الممتدة لسنوات طويلة فإن الحل الأنسب والأمثل لإسعاف الوضع الاقتصادي للموظفين هو دولارة الرواتب بقيمتها الحالية الآن التي لم تستطع العلاوات أو الزيادات تحسين قيمتها بسبب إنهيار العملة المتسارع للعديد من العوامل التي لاتستطيع القوى السياسية أو السلطات النقدية السيطرة عليها

المراجع:
1- https://www.almodon.com/economy/2024/3/9/-
2- https://www.nrttv.com/ar/detail3/9180
3- https://almaalomah.me/articles/19344/
4- https://www.alhurra.com/business/2024/05/17/

تعزيز الحوار بين القطاع الخاص والحكومة والقطاع العام

د. احمد مبارك بشبر
باحث اقتصادي

اليوم ونحن في اطار السعي لتأسيس الدولة وفق استراتيجية فاعلة، تفعل مجموعة من الأدوار، وتدعم تعزيز التكيف، بمنهجية واعدة في اطار يدعم تحولا كاملا الى اقتصاد فاعل قادر على توليد الاعمال وخلق الوظائف ، يسهم في تأسيس توجه اقتصادي عادل مبني على نهج اقتصاد منفتح ومنتج، ويحدد الأدوار بفاعلية، ويسهم في رفع كفاءة اليمن ، غب تحقيق الاكتفاء عبر معالجة الميزان التجاري الصادرات والواردات

والتجارة شاملة لكل الاعمال في القطاع الخاص ، كما يشمله الجانب الاقتصادي المملوك للدولة القطاع العام ، وهذه من الفجوات الكبيرة في بلدنا الذي لا يتم الفصل بينه دور الحكومة المشرف على تيسير الاعمال وتنفيذ القوانين، وتفعيل قوي لقطاع الاعمال، الخاص، والشركات الحكومية الخالصة او المختلطة ، ونحن اليوم نستطيع احداث تغيير كبير سيسهم في تعزيز قدرات اليمن، في الإقليم والعالم، فما تمتلكه اليمن ليس النفط والغاز، بل موقعها وقدرات أبنائها الفاعلون في العالم بتجارتهم، فأصل التجارة اليمن واهل اليمن،

ومن اجل تنمية مستدامة، تحقق النهضة لبلادنا، يتطلب الامر ان يتحرك الجميع في قلب رجل واحد ونسابق الزمن، من اجل رؤية جامعة للجميع، يمن ينهض بأبنائها وينهضون به. بإذن الله تعالى، لذا أتوقع صار من الأهمية بمكان ان نضع قواعد تلك التحركات، ويبدأ ذلك بقبول مشترك بالحوار الذي يسهم في وضع تحركات مشتركة، مدعومة بقواعد تؤسس لتسهيل الاعمال واطلاقها ،

وقد تم السعي حاليا من القطاع الخاص لمؤتمر حوار بين القطاع الخاص والحكومة في عدن خلال العام الماضي بتواصل من الغرفة التجارية وممثلي القطاع الخاص ، ولم يتم تحديد موعده في انتظار تحديده من القيادة السياسية في عدن،

ولذا اعتقد حان الوقت لإزالة الجزء المفقود في الأدوار بين القطاعين العام والخاص:

- ضعف التواصل او غياب الثقة بين القطاعين.
- التخطيط غير الجيد وعدم وضوح الرؤية،
- خطر الاستحواذ من أحد الأطراف خاص او عام وتحوله الى إطار من السلطة او البيروقراطية

واعتقد انه حان الوقت، لتأسيس منصة اقتصادية وطنية على المستوى الوطني ، ومنها يتفرع على المستوى المحلي للمحافظات، وكذا القطاعات ، ان تطلب الامر،

هذه المنصة، تؤسس لمجلس اعلى، بين القطاعين بنسبة تمثيل 50% بحيث ان المجلس لا يزيد عدد اعضاءه بين 20- 30 عضوا، من القطاعين، يراسه رئيس مجلس القيادة، حيث يسهل بهذا اتخاذ القرار عند كل محور يتم معالجته في المجلس، وييسر جلساته خبير اقتصادي، متوافق، ويعتبر صوته محايدا.

وقد يشمل اعضاءه على رئيس اللجنة الاقتصادية، ووزراء الحقائب الاقتصادية،

وفي الطرف الثاني، مرشحي القطاع الخاص، من هيئاته الرسمية، الاتحاد العام والغرف الرئيسية، وجمعيات الاعمال، كمثال:

الحكومة 10- أو 15	القطاع الخاص 10- أو 15
رئاسة الوزراء (نائب الرئيس)	اتحاد الغرف
اللجنة الاقتصادية	غرفة عدن
وزارة التجارة والصناعة	نادي رجال الاعمال
وزارة المالية — البنك المركزي	جميعة البنوك
هيئة الاستثمار	جميعة الصرافين
مجلس النواب	اتحاد المقاولين
وزارة الانشاءات	اتحاد الصناعيين
وزارة التخطيط	ممثلي الاتحاد الزراعي والسمكي
وزارة العمل	نقابة العمال
وزارة الزراعة	(من يمكنه ان يمثل التجار في المهجر)
وزارة النقل	

ويحق للمنصة، اختيار فريق من الخبراء لدعم قراراتهم،

ويسير جلساته سكرتارية يعمل على تشكيلها: من اللجنة الاقتصادية و وزارة التجارة والاتحاد العام وغرفة امانة العاصمة بالتعاون مع وزارة الاعلام لتشكيل هيكلها و فريق عملها، والتي تنسق وتيسر وتوثق اجتماعات المجلس.

يمكن ان يتم تغطية أي نفقات من منظمات تعنى بدعم الحوار الاقتصادي، كالبنك الدولي او البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة،

الأهداف العامة للمنصة:

- تعزيز الثقة والفهم والتعاون المشترك بين القطاعين العام والخاص.
- الحد من المخاطر على بيئة الاعمال وتعزيز عودة الاعمال والتشغيل والاستثمار في اليمن.
- الوصول الى تفاهمات تدعم شراكة القطاع الخاص في القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية وتعزيز تطوير القوانين.
- الوصول الى شراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص تسهم في نمو الاقتصاد الوطني ودمجه في الاقتصاد الإقليمي والدولي بما يحقق فعالية إدارة الموارد وتحقيق رؤية اقتصادية منتجة والحد من البطالة الى المستوى الأدنى

قد تسهم المنصة في معالجة تطوير وتحسين القوانين والقواعد وبيئة الاعمال، من خلالها يمكن تشكيل لجان في اكثر من قضية، وصحيح لا يمكن معالجة كل شيء دفعة واحدة، لكن يمكن ان تتم المعالجة بمراحل، كي نتحرك الى ذلك خطوة، نتوقع ان يتم أولا اجراء اجتماع تأسيسي ، من خلاله يتم تشكل لجنة مصغرة تعمل لمدة شهر، تعمل لوضع تصور كامل لإدارة الحوار، وتحديد الأهداف وآليات عمل المنصة ، وآلية اتخاذ القرار بينهم ، ورفعه الى الرئيس لاقراه ، ومن الرئيس الى المعنيين بالتنفيذ ، وكي يكون التحرك فاعلا يتوقع ان:

- التشخيص الواضح للتحديات التي تواجه القطاع الخاص والعام والاقتصاد الوطني
- تحديد القضايا الرئيسية التي ينبغي العمل عليها في المنصة / المجلس.
- تطوير حوكمة المجلس واتخاذ القرار.
- تطوير لائحة إدارة الاجتماعات في المجلس.
- تطوير لائحة التخطيط والتصميم لقرارات المجلس.
- تطوير لائحة التقييم والمتابعة للإنجاز.
- تطوير لائحة النشر والتواصل.

• تقييم الجاهزية الى:

- تعزيز الثقة والفهم والتعاون المشترك بين القطاعين العام والخاص.
- الحد من المخاطر على بيئة الاعمال وتعزيز عودة الاعمال والتشغيل والاستثمار في اليمن.
- الوصول الى تفاهمات تدعم شراكة القطاع الخاص في القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية وإعادة الاعمال والقوانين ذات العلاقة.

بعد رفع ذلك الى الرئيس، يصدر قرارا بتشكيل المجلس وإقرار لائحته، واعضاءه، والبدء في اجتماعاته،

يصبح المجلس / المنصة، المصدر الرئيسي للمقترحات التي سيتم العمل عليها، بقرار من الرئيس، ومنه الى الجهات المعنية بالتنفيذ،

مقترح الأهداف التفصيلية التي أتوقع ان تتبناها المنصة:

1. تحسين وتعزيز بيئة الاعمال

والقطاع الخاص من خلال:

1.1.تطوير القوانين والإجراءات الداعمة لبيئة الاعمال والقطاع الخاص وتيسير مهامه.

1.2.تطوير الإجراءات المنظمة للشراكة بين القطاع العام والخاص في البنية التحتية.

1.3.تحفيز وتعزيز بيئة الاستثمار والتشغيل وتيسير الأدوات المناسبة لذلك.

1.4.تعزيز متطلبات التمويل وضمان التمويل

1.5.تحديد متطلبات تطوير كفاءات الموارد البشرية.

2. تنمية القطاع الحكومي:

2.1.تنمية قدرات الحكومة والقطاع العام.

2.2.تنمية موارد السلطة.

2.3.تطوير آلية المراقبة وتقييم الأداء.

2.4.تحسين الوصول الى الخدمات.

2.5.تطوير آلية إدارة البيانات والمعلومات والوصول اليها.

3. تحسين التنمية الحضرية للمدن اليمنية:

3.1.تطوير آلية الشراكة مع القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية

3.2.تحسين المظهر الجمالي للمدن اليمنية.

3.3.وضع آليات تطوير المخططات الحضرية.

3.4.وضع آليات توزيع الخدمات العامة والوصول الى الخدمات.

4. ..... وأخرى ...

المبادئ المقترحة:

1. يعمل المجلس وفق آلية واضحة لتحديد القضايا محور النقاش في كل جلساتها وفق الأولويات الرئيسية الداعمة لتعزيز الشراكة بين القطاعين.

2. يتم اتخاذ القرار وفق آلية واضحة، يدعمها الطرفين ويتخذ رئيس المجلس بها قرار للعمل على تنفيذه من الجهات المختصة، كما و يضمن المجلس ان أي قرارات تم مناقشتها مع جميع الأطراف المعنية المشاركة في المجلس او غير المشاركة في المجلس التي قد تتأثر إيجابا او سلبا بقرارات المجلس

3. يضمن المجلس الشفافية في مشاركة جميع جلساته مع الأطراف المعنية والمجتمع اليمني، كما ويضمن آلية للتجاوب مع المقترحات والشكاوى من جميع الأطراف العضو او غير العضو في المجلس.

4. يتابع المجلس مخرجات قراراته ويتابع تنفيذها عبر السلطات والكيانات المعنية با لتنفيذ .

لجان المنصة او المجلس:

- تشكيل عدد من اللجان التي تتناسب مع القضايا الرئيسية التي اقرها المجلس - على ان يكون عمل اللجان:

1. دراسة القضية التي احالها اليها رئيس المجلس او نائبه، ورفع التوصيات الكاملة بها فور انعقاد المجلس الذي ينعقد مرتين في الشهر او مرة في الشهر.

2. تطوير مقترح المخرجات وعرضها على المجلس في الانعقاد وتقديم ملخصها.

- كما يمكن تشكيل منصات فرعية في المحافظات،

يسهم تعزيز ذلك تطوير عدد من القوانين المرتبطة بالاقتصاد، من ذلك قانون الشركات، وكذا تطوير قانون لتأسيس شركات حكومية وادارتها وفصلها عن الوزارات من الناحية الإدارية، كما يتم تطوير قانون للنفط والغاز وشركاته، حتى يقلل من فترة تأسيس شركات نوعية بدون الحاجة لتعقيدات مجلس النواب، والتي أظهرت عدم وجود قوانين من هذا النوع ، زيادة الفساد عند تأسيس شركات نوعية او التعاقد مع شركات اجنبية،

كما ان من ابرز القضايا هي البطاقة والتشغيل، وتعزيز خلق الوظائف، وهنا اضع مقترحا لمراجعته:

الأول:

الحاجة اليوم الى فصل الأدوار ، واطلاق وزارة مختصة بالعمل او الموارد البشرية مستقلة عن الشئون الاجتماعية ،

بل الحاجة الى تطوير قانون للموارد البشرية يجمع بين قانون العمل في القطاع الخاص وقانون الخدمة المدنية،

سيسهم اصدار قانون فاعل للموارد البشرية ، ان يدعم التوظيف المباشر عبر الشركات والمؤسسات الحكومية مباشرة دون الحاجة لزيادة عدد موظفي الدولة ، مما يخفف العبء على الدولة في الوظائف، ويفتح حرية وظائف ، وتنقل الوظائف عبر عقود عمل طويلة او قصيرة،

هذا يسهم في ان تتحصل الدولة على قدرات وكفاءات عالية

من سوق العمل، دون الحاجة الى اطلاق وظائف حكومية،

حيث يصبح المجال في تسجيل الوظائف في وزارة الموارد للجميع، والتنافسية على الوظائف في القطاع الخاص والعام مشتركة،

وهذا يعني بالضرورة تطوير قانون التأمينات لمؤسسة التأمينات، ولهيئة التأمينات ، ويدعم فتح باب أوسع للتأمين حتى على العمالة الحرة، حيث يمكنهم الحصول على تأمين مباشر ، حتى سائقي التكسي او الباص او السمكري او المزارع وليس بالضرورة ان يكون موظفا في جهة حكومية او خاصة، وينتقل تأمينه تلقائيا كملف بحسب انتقاله من جهة لجهة دون روتين غير صحي،

وهذا يفتح بابا لان تتمكن الدولة من خلق وظائف في جميع القطاعات وتدعم خلق الوظائف مع القطاع الخاص وفي شركاتها، والتي يمكن ان تكون شركات مساهمة مع الجمهور،

مما يتطلب أيضا تطوير قوانيين لمنصات إدارة الأسهم ، والصكوك الإسلامية، وغير ذلك

الثاني:

قد يتطلب أيضا نقاش تطوير قانون الاتحادات والجمعيات التعاونية وهي مؤسسات تعمل في اطار الاقتصاد التعاوني، وهذا القانون أتوقع من الجيد نقل الاشراف عليه على وزارة التجارة، ومن الجيد ان يتم النظر في توسيع اطار الوزارة لتصبح وزارة الاقتصاد، لتشمل الاشراف على عدد من الأطر الاقتصادية، والقوانين الحالية التي تشرف على تطبيقها وكذا القوانين المتوقع تحسينها من ذلك، قوانين الجمعيات والمؤسسات والشركات التعاونية، وكذا الشركات الحكومية وغيرها.

ما تم طرحه من قضايا فتحتها للإسهام في النتيجة في تعزيز الاكتفاء، والاكتفاء في الاقتصاد أي تعزيز الميزان التجاري للدولة بين الصادرات والواردات، تاريخ وموقع اليمن وقدراته ان يكون منصة للتجارة ، وقادرا على تحريك النقد من الخارج للداخل، مما يعزز التنمية بإذن الله،

هذا المقترح اولي، أتوقع ان تنظروا اليه برؤية استراتيجية، حيث الجميع شركاء من اجل هذا الوطن الذي من خلال قدراته يمكنه التأثير في كل نواحي الحياة، من ابرز ذلك من اكبر الدول هجرة لأبنائها هم اليمنيون واليمنيون في الخارج متعلقون بنهضة يسهمون في ان يكونوا شركاء فيها ، ولذا أتوقع أيضا ان يكون جزءا من المنصة الاقتصادية،

AL-SADI ATG GROUP

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

MITSUBISHI ELECTRIC
Changes for the Better

نصعد بامان

عنوان المكتب : عدن - المعلا - شارع الكبسة - عمارة عبدالمجيد السعدي
عنوان المعرض : عدن - المنصورة - شارع الخمسين تقاطع خط البريقه
+967 781 718 255
+967 02 - 247721
www.al-sadigroup.com
info@al-sadigroup.com

تجارب ناجحة

اليمنيون في أمريكا..
تجربة اقتصادية رائدة

د. سامي محمد قاسم
رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة عدن

على الرغم من أن تاريخ وصول اليمنيون الأوائل غير معروف، يعتقد أن اليمنيين بدأوا بالهجرة إلى الولايات المتحدة بعد عام 1869، لكن ذكر ذلك ورد في سجلات فترة 1890. اكتسب أكثر اليمانيين الجنسية الأمريكية جراء مشاركتهم في القتال في الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية. استقر المهاجرون اليمانيون في مجتمعات اللبنانيين المحلية في عدة مدن كمدينة نيويورك. كان اليمانيون في تلك المجتمعات قله كمسلمين، حيث كان اللبنانيون الأمريكيون ينتمون للطوائف المسيحية في الغالب؛ كما كان الأمريكيون من أصول سورية وفلسطينيو أمريكا من المسيحيين. بعد استقرارهم، انتقل العديد من اليمنيين غرباً بحثاً عن فرص عمل أفضل. في أماكن كثيرة من الولايات المتحدة الأمريكية، مثل شيكاغو وبروكلين ونيويورك وديربورن، ميشيغان (ميشيغان)، (سان فرانسيسكوا كاليفورنيا) ، كان أول رجال الأعمال اليمنيين أصحاب مقاهٍ ومحلات تجاريه لبيع المواد الغذائيه (هذه الشركات ليست من سمات الثقافة اليمنية في شيء، وأنه من المرجح أنهم تأثروا بالمجتمعات اللبنانية والفلسطينية)

عمل العديد من اليمنيين أيضاً في مصانع الإقليم الأوسط الشمالي الشرقي والمزارع في سان هواكين فالي في كاليفورنيا. منذ الكساد الكبير في 1929 الذي استمر حتى عام 1945، مع نهاية الحرب العالمية الثانية، تباطأت الهجرة اليمنية إلى الولايات المتحدة بشكل كبير

في عام 1945، هاجر العديد من اليمنيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية من فيتنام، حيث عمل

العديد من اليمنيين في تلك الفترة في المستودعات والمحلات التجارية، وعلى الأرصفة، كان العديد من المهاجرين اليمنيين أميين، لا يعرف القراءة والكتابة بالعربية، التي كانت لغتهم الأم. عام 1965 عندما تم القضاء على نظام الحصص للهجرة، أصبح حصول المزيد من اليمنيين على تأشيرات للإقامة في الولايات المتحدة والحصول على وظائف أكثر سهولة، ما أدى إلى زيادة كبيرة في أعداد المهاجرين اليمنيين. هذا ويمتاز المهاجرون اليمنيون في الولايات المتحدة في سنوات الهجرة التي وقعت عام 1970، بأن جميعهم تقريباً كانوا من الذكور البالغين

يقدر عدد اليمنيين في الولايات المتحدة الامريكية بين 550 الف و700 الف مغترب

عمل المهاجرون الأوائل في مصانع السيارات ومصانع الحديد في كلا من ديترويت وبافلو ونشط أغلب من سكن نيويورك في مجال التجارة، كما عمل بعضهم، كما هو الحال في كاليفورنيا، في مجال الزراعة وتربية المواشي وغيرها من الأنشطة المتصلة بهذه الحرفة

يتوزع أغلب أبناء الجالية اليمنية اليوم في ثلاث ولايات رئيسية هي ميتشجن ونيويورك وكاليفورنيا

عمل أغلب اليمنيين في أعمال حرة وأغلبها تتعلق بتجارة التجزئة وأكثرها بقالات و'دِلي' وبعض المطاعم، فيما يعمل آخرون في مصانع السيارات ومحطات الوقود وبيع الهواتف المحمولة واكسسوارتها ومكاتب الخدمات ومبيعات الجملة والتوزيع

وينخرط عدد قليل جدا من اليمنيين في القطاع العام، كما يعمل عدد محدود للغاية في شركات القطاع الخاص، أما نسبة اليمنيين الذي يعملون لدى المنظمات غير الحكومية ومراكز البحوث ما زالت متدنية وخجولة للغاية

انخرط قدامى المغتربين من المهاجرين اليمنيين في العمل في قطاع صناعة السيارات (مشجن)، أو تجارة التجزئة وبالذات في مجال البقالات وبيع الوجبات الخفيفة (نيويورك)، لكونها لا تتطلب الكثير من المهارة والخبرة والتعليم. تتبع الأبناء، وأكثرهم لم يحظ بتعليم جيد، خطى الآباء وعملوا في نفس المجال واستثمروا فيه

يكاد يكون قطاع الأعمال الصغيرة محصوراً على اليمنيين في أماكن كثيرة من نيويورك وبعض الولايات الأخرى ويواجهون منافسة متوسطة من المهاجرين القادمين من الدومنيكان وبعض بلدان أمريكا الجنوبية، الذين سبقوا اليمنيين في عمل المحلات والدكاكين الصغيرة، كما يقول بعض قدماء الجالية اليمنية

بلغت تحويلات اليمنيين من الولايات المتحدة الامريكية ما نسبت (6-11%) من حجم التحويلات المالية للمغتربين اليمنيين في عموم انحاء العالم والتي تقدر بأكثر من 4 مليار دولار سنويا

وقد تأثرت هذه التحويلات بقرار الولايات المتحدة الامريكية بإدراج الحوثيين ضمن قائمة الارهاب حيث اصبح اجراء تحويل مالي من الولايات المتحدة الامريكية إلى اليمن يحتاج موافقة مسبقة كجزء من عملية مراقبة التحويلات المالية لليمن

كان اليمنيون، الذين انجذبوا للعمل في صناعة السيارات والصلب والزراعة، يستقرون عادة في المناطق التي تعيش فيها مجتمعات يمنية أو عربية أخرى. الوظائف التي شغلها المهاجرون غالبًا كانت تلك التي تتطلب القليل جدًا من فهم اللغة الإنجليزية والتحدث بها. غالبًا ما كانت هذه الوظائف تتكون من العمل البدني الشاق مقابل أجر ومزايا قليلة. وبسبب حاجز اللغة هذا، كانوا يجهلون حقوقهم كعمال. ناهيك عن أن معظم هذه الوظائف كانت مخصصة للعمال المهاجرين فقط، وكان العديد من العمال ضحايا لظروف قاسية وسوء معاملة وممارسات غير عادلة

كان النهج المبكر للعامل المهاجر اليمني، مثل غيره من العمال المهاجرين من أيرلندا والمكسيك وألمانيا، هو كسب ما يكفي من المال لدعم أنفسهم وأسرهم في الوطن. لم تبدأ النساء اليمنيات وأطفالهن في الانضمام إلى أزواجهن وآبائهن في الولايات المتحدة إلا في السبعينيات، وذلك بسبب الاضطرابات السياسية والحروب

ولليمنيين في امريكا قصة طويلة مع صناعات السيارات في ولاية متشيجان ، بدأت القصة منذ عشرينيات القرن الماضي، حين عانى هنري فورد (مؤسس شركة فورد الأميركية للسيارات) من إضراب واسع من قبل العمال 'ذوي الأصول الأوروبية المسيّسة"، فسأل عن بلد لا تستهوي عمالَه الإضرابات، فأشير له باليمن

أرسل 'فورد" سفينة إلى ميناء عدن عادت إلى أميركا وعلى متنها ألفا عامل يمني استقر جزء منهم في ضاحية ديربورن في ديترويت بولاية متشجان، في قصة شهيرة صارت جزءاً من السيرة الذاتية لـ'هنري فورد' وللجيل الأول من يمنيي أميركا

تفاني العمال اليمنيون في عملهم في مصانع فورد، وتضاعف عدد اليمنيين العاملين بمصانع سيارات أميركية ليصبح عددهم اليوم وفق إحصائية تقديرية من منظمة 'يمانيو المهجر"، نحو 5 آلاف يمني

ولليمنيين تأثير لا يستهان به في اقتصاد بعض الولايات المتحدة الامريكية، فمثلا هناك 6 الف بقالة يمتلكها يمنيون في ولاية نيويورك، هذا بالإضافة إلى العديد من الاستثمارات في قطاعات التغذية والمطاعم والمقاهي، كما تساهم تحويلات ومبادرات المغتربين اليمنيين في الولايات المتحدة الامريكية في العديد من لمبادرات التنموية في العديد من المناطق اليمنية والتي تشمل شق الطرق وحفر الابار وترميم المراكز الطبية والمدارس

إلى من يهمه الأمر:

اوقفوا انهيار الريال

يكتبه: د. حسين الملعسي
رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

لأول مرة في تاريخ الريال اليمني تجاوز سعر صرفه مقابل الدولار في 13 يونيو 2024 حاجز 1800 ريال وهو حدث غير اعتيادي في تاريخ البلد له من الاسباب والتداعيات الكثير والتي من الصعب احصائها لتعقدها وتشابكها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا

هذا وقد وصل سعر صرف الريال في شهر يونيو 2024 الى 1825 ريال للدولار وهو اعلى سعر لصرف الريال على الاطلاق عبر التاريخ منذ ان أصبح الريال عملة شمال اليمن في ستينات القرن الماضي

ان اهم اسباب انهيار سعر صرف الريال هي:

- الحرب الاهلية الحالية وانهيار مؤسسات الدولة وانقسامها الحاد والخطير
- الاثار الاقتصادية للحرب ومنها انقسام المؤسسات المالية والمصرفية بشكل خطير ومؤثر جدا
- وقف الانتاج والصادرات لاهم الانشطة الاقتصادية في البلد
- شحة العرض من العملات الأجنبية من الموارد الاعتيادية كالصادرات والمساعدات والمنح والقروض والتحويلات
- نفاذ الاحتياطيات من العملات الأجنبية والاعتماد على مصادر خارجية غير مضمونه وغير منتظمة
- انقسام وضعف السياسات المالية والنقدية وضعف الرقابة على البنوك وشركات الصرافة والتحويلات وسوق الصرف عموما
- زيادة المعروض النقدي خارج سيطرة البنك المركزي وضعف شديد في تحصيل الموارد المالية وسوء استخدامها
- عدم انتظام بيع العملات عبر عمليات المزاد
- قرارات البنك المركزي الاخيرة

اثار انهيار صرف الريال

ان اثار تسارع انهيار سعر صرف الريال خطيرة جدا حيث يتسبب في اضطرابات سياسية واقتصادية واجتماعية وانسانية تضاف الى الاثار المدمرة للحرب والتي ادت الى انهيار التنمية وتراجع المنتوج الوطني الاجمالي وتعثر نشاط القطاع الخاص وانهيار الخدمات العامة ومخاوف حادة في ازمة الامن الغذائي وزيادة حدة الفقر والبطالة والجوع وسوء التغذية وتدهور الوضع

الانساني بشكل حاد ووخيم يضاف الى الخسائر الكبرى الناتجة عن تدمير وتهالك البنية التحتية، ويقدر البعض الخسائر بحوالي 125 مليار دولار في فترة سابقة من العام الماضي

ان استخدام الاقتصاد والعملة والموارد المالية في الحرب لها اكبر الاثر في انهيار اسعار الصرف في المناطق الخاضعة للحكومة المعترف بها دوليا في الفترة الحالية على اثر اصدار البنك المركزي المعترف به دوليا القرارات رقم 17 ورقم 20 لعام 2024 والتي هدفت الى فرض السيطرة على الوضع النقدي والمالي وفرض عقوبات وقيود على التعامل مع اكبر سته بنوك في البلد وذلك بهدف فرض سيطرة البنك على الوضع المالي والتحويلات وحصر التعاملات مع البنوك وشركات الصرافة المرخصة والمصرح لها بمزاولة تلك الانشطة

وما زاد الطين بلة هو رد فعل بنك صنعاء على إجراءات بنك عدن من خلال اجراءات ادت الى ارباك شديد في الوضع الاقتصادي المنهار في عدن وصنعاء على حدا سواء مما أثر بشكل عاصف على سعر الصرف في عدن حيث وصل سعر صرف الريال الى أدنى قيمة في التاريخ

حلول عاجلة

ان وقف انهيار الريال تتطلب انتهاج اجراءات وقرارات محسوبة الاثر على سوق الصرف مع اخذ الحيطة والحذر لردود الافعال دوليا واقليميا ومن سلطات الامر الواقع، ونقترح بعض الاجراءات التي يمكن ان تحد من استمرار انهيار سعر الصرف ومنها على سبيل الحصر:

- اعتماد طبعة واحدة للريال ودراسة إمكانية تطبيق سعر صرف موحد يأخذ بالاعتبار وضع الصرف في السوق
- الحد من المضاربة في سوق الصرف وخاصة من قبل سلطات صنعاء النقدية
- تنفيذ قرارات البنك المركزي عدن التي تساعد في ضبط سوق الصرف ومنها:
  - سيطرة البنك المركزي على المتحصلات من العملات الأجنبية واستخداماتها
  - العمل بالشبكة الموحدة للتحويلات الداخلية والخارجية
  - استمرار عمليات المزاد.
  - البحث عن ودائع وهبات ومساعدات جديدة
  - السيطرة على المعروض من العملة المحلية
  - زيادة الموارد المالية وضبط الانفاق من قبل الحكومة
  - استمرار وقف التمويل بالعجز
  - التعاون بين الحكومة والبنك المركزي في ضبط اسعار الصرف

AL ROBAN
الربان

أرز بسمتي أبيض

كلاسيك طويل الحبة